جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
Faculty of Graduate Studies and Research كلية الدراسات العليا والأبحاث

"تأثير إجراءات لم الشمل على النساء الفلسطينيات المتزوجات من حملة هوية القدس في منطقة كفر عقب"

"The impact of family reunification measures on Palestinian women married to spouses holding Jerusalem ID in Kufr Aqap"

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:

لينا محمد غازي غيث

تاريخ المناقشة: 2023/7/20

لجنة المناقشة:

د. ريما حمامي/ رئيسا

.....

د. أميرة سلمي/ عضواً

.....

د. إصلاح جاد/ عضواً

Islah Jad

.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

الإهداء

سنين الجهد، وإن طالت، ستُطوَى، لها أمد، وللأمد انقضاء،
عظمَ المراد فهان الطريق.

الحمد لله على البلاغ، ثم الحمد لله على التمام، ما كنت لأفعل لولا أن الله مكنني، فالحمد لله عند البدء وحين الختام.

إلى من أحببتُهم وأحبوني بصدق، إلى من وجدتهم بجانبي في كل حين، إلى من ساندوني وآمنوا بي،

إلى والدي الرجل العظيم، وإلى والدتي الغالية،

إلى زوجي وأولادي (زينة، أحمد ، جنى، جود)،

إخوتي وأخواتي وصديقاتي

الذين تحملوا انشغالي ودعموني،

إلى نفسي،

شكراً من أعماق قلبي.

Table of Contents

ملخص

Abstract

الفصل الأول مقدمة 1

محدّدات الدراسة 7

مصطلحات الدراسة 7

الخلفية والسياق: الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وسياسات إعادة لم شمل الأسرة في القدس 8

نظرية الاستعمار الاستيطاني 8

الاستئصال الديموغرافي 13

الحرب الديموغرافية في مدينة القدس 15

المحور الأول: تغيير ملامح القدس 16

المحور الثاني: تشتيت شمل المقدسيين 19

سياسات وتشريعات طرد السلطة الإسرائيلية للمقدسيين 22

قانون لم الشمل وإجراءاته 22

شروط لمّ الشمل قبل التجميد وبعده 26

التخطيط الحضري 28

بناء الجدار الفاصل العنصري 31

الفصل الثالث 35

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة 35

سياسات الزواج، والهجرة، ولمِّ الشمل عالمياً، وتأثير البيروقراطية على العلاقات والأدوار الأسرية 36

فلسطين ولم شمل الأسرة 46

الانفصال الجسدي 56

علاقات القوة في يد الزوج التي تجعل المرأة عرضةً لفقدان حقوقها أو للعنف المنزلي 60

صعوبة تسجيل الأبناء 64

الآثار النفسية على الحياة الأُسرية ورفاهيتها 66

تأثير منطقة كفر عقب على الحياة الأسرية، وديناميكيات الحياة الزوجية 74
الفصل الرابع 85
منهجية الدراسة وجمع البيانات 85
مجتمع الدراسة وعينتها 85
العمر 90
الحالة الاجتماعية 91
السن عند الزواج 91
طريقة الزواج 91
مدة الزواج 92
المؤهل التعليمي للزوجة 92
المؤهل التعليمي للأزواج 93
عمل الزوج 93
عمل الزوجة 93
رخصة القيادة لدى الزوجة 94
عدد الأطفال 94
إجراءات الدراسة 95
دخول المواقع الميدانية وتقديم المشاركات 95
استراتيجيات المقابلة 96
موضوعات المقابلات 97
تحليل البيانات 99
الصعوبات والتحديات 102
الاعتبارات الأخلاقية 103
خلاصة الفصل 104
الفصل الخامس 105
تجارب النساء من محطات البيروقراطية الاستعمارية 105

دورة حياة "محطات" البيروقراطية الاستعمارية..... 106
المحطة الأولى: محطة الزوجات دون سن الخامسة والعشرين 111
المحطة الثانية: محطة ولادة الطفل الأول 114
المحطة الثالثة: محطة وصول الزوجة إلى سن الخامسة والعشرين..... 120
المحطة الرابعة: تسجيل الأبناء المولودين بعد بلوغ الزوجة سن الخامسة والعشرين..... 123
المرحلة الخامسة: مرحلة دخول الطفل إلى المدرسة. 128
المرحلة السادسة: مرحلة وصول الطفل إلى سن الرابعة عشرة. 130
الفصل السادس 131
ديناميكية العلاقة بين الزوجين..... 131
بين مطرقة القوانين الاستعمارية التمييزية وسندان النظام الأبوي الفلسطيني..... 133
أدوار الجنسين وعلاقات القوة والمسؤوليات.. الفئات الرئيسية للمرأة: 135
البطريركية الأبوية/ الزوجات الحياديات..... 138
البطريركية الأبوية السلبية/ الزوجات المقاومات 143
السيناريو الثاني: إعادة الدور الأبوي للأزواج 150
تأثير بيئة كفر عقب على ديناميكية العلاقات بين الزوجين وعلى الأدوار التقليدية بين الجنسين 156
تأثير بيئة كفر عقب على الأدوار التقليدية بين الازواج..... 160
الخلاصة..... 163
مراجع..... 168

ملخص

يمنع قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (2003) الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة المتزوجين من حملة هوية القدس من نيل مكانةٍ قانونيةٍ في إسرائيل. ويحرم القانون الفلسطينيين المقدسيين ممن يتزوجون من الضفة وغزة من ممارسة حقهم في حياةٍ عائلية، وذلك فقط بسبب انتمائهم القومي.

منذ العام 2007، أصدرت إسرائيل تصاريح لمّ شملٍ مؤقتةً لعددٍ محدودٍ من العائلات، والتصريح خاضعٌ لفحوصاتٍ أمنيةٍ تتعلق بكل أفراد عائلة المتقدم، ويمكن سحبه في أي وقت، إضافةً إلى أنّ القانون يمنعهم من تأسيس مستقبلٍ آمنٍ وثابتٍ لهم ولعائلاتهم. في الحالات التي لم تحصل فيها العائلات على تصاريح إقامة، تجد هذه العائلات نفسها أمام خياراتٍ صعبة، ما بين الاستمرار في العيش بشكلٍ غير قانونيٍّ في القدس، أو الانفصال، أو الانتقال إلى مناطق الضفة الغربية.

من أجل توحيد وإعادة لم شمل الأسرة، يجب على الأزواج المرور بعمليةٍ طويلةٍ ومعقدةٍ من المحطات البيروقراطية الاستعمارية التي قد تستغرق سنوات طويلة، وتتضمن تحدياتٍ اقتصاديةً ونفسية. كما يجب عليهم تحقيق الشرط الرئيسي والأهم لمتابعة هذه الإجراءات، ألا وهو السكن في منطقةٍ تابعةٍ لبلدية الاحتلال في القدس، حيث يتوجب على الأزواج تأمين مركز حياة قبل المضي قدماً في إجراءات لمّ الشمل.

وتتناول هذه الدراسة منطقة كفر عقب التي أزاحتها السياسة الديموغرافية الإسرائيلية خارج جدار الفصل العنصري، وحوّلتها إسرائيل إلى ملجأ لعدة فئاتٍ من الفلسطينيين، منها الأزواج الذين يريدون

لم شملهم، إذ إن السكن في هذه المنطقة يمنح ساكنيها المكانة القانونية للسكن في القدس دون المرور بحواجز الاحتلال العسكرية التي تحتاج إلى تصاريح عبور.

وبالتالي، تلقي هذه الدراسة الضوء على حياة الفلسطينيات من الضفة الغربية المتزوجات من حملة هوية القدس في كفر عقب، وهن الزوجات اللواتي اضطررن للسكن في هذه المنطقة بعدما حرمهن قانون تجميد لم الشمل من الحق في الحياة الأُسرية. كما تم الربط بين تعقيدات محطات المطالب البيروقراطية وما تتضمنها من تحديات، وبين بيئة كفر عقب التي تعاني من التهميش ونقص الخدمات، وإظهار كيف يمكن بذلك أن تتغير ديناميكيات الحياة الزوجية وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الزوجين، خاصةً في الحالات التي تتخذ فيها الزوجات موقفاً مقاوماً لضمان حصولهنّ على مكانةٍ قانونية.

Abstract

The Citizenship and Entry into Israel Law (2003) prevents Palestinian residents of the territories occupied in 1967 who are married to Jerusalem ID holders from obtaining legal status in Israel. The law deprives Palestinian Jerusalemites who marry Palestinians from the occupied territories from practicing their right to family life, solely because of their national affiliation.

Since 2007, Israel has issued temporary family unification permits to a limited number of families. The permit is subject to security checks for all family members of the applicant, and can be withdrawn at any time. In addition, the law prevents them from establishing a secure and stable future for themselves and their families. In cases where families do not obtain residency permits, they find themselves faced with difficult choices between continuing to live illegally in Israel, separating, or moving to areas in the West Bank.

In order to unify and reunite the family, couples must go through a long and complex process of colonial bureaucratic stations that may take many years, and which includes economic and psychological challenges. They must also fulfill the main and most important condition for following these procedures, which is to live in an area belonging to the occupation municipality, where spouses must secure a life center before proceeding with the reunification procedures.

This study deals with Kafr Aqab area, which the Israeli demographic policy displaced outside the apartheid wall, and which Israel turned into a refuge for several categories of Palestinians, including couples who want to reunite them, as living in Kafr Aqab gives Palestinians the possibility of legal access

and residence in Jerusalem without passing through the occupation military checkpoints that require entry permits.

Thus, this study sheds light on the lives of Palestinian wives from the West Bank who are married to Jerusalem ID holders in Kafr Aqab area, and they are the wives whom the family unification freeze law deprived of their right to family life.

The complexities of bureaucratic demands and the challenges they entail were also linked to the environment of Kafr Aqab, which suffers from marginalization and lack of services, and show how they can change the dynamics of marital life and the distribution of roles and responsibilities between spouses, especially in cases where wives take a position of resistance to ensuring their legal status.

الفصل الأول

مقدمة

منذ عقودٍ فائتةٍ تمثلت عقيدة المؤسسة الصهيونية، كحركة استيطانٍ استعماريةٍ احتلاليةٍ في فلسطين، في اقتلاع السكان العرب الفلسطينيين الأصليين وإحلال اليهود مكانهم، منطلقةً من فكرتها الأساسية بأن اليهود شعب واحد بلا أرض، وأن فلسطين أرض بلا شعب، فلذلك ينبغي تطهير الأرض من سكانها الفلسطينيين، والعمل على إحلال اليهود الصهاينة من السكان الأصليين، بهدف تحقيق الغاية الأساسية. لهذا، خططت الحركة الصهيونية لترحيل الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، وتفريغ الأراضي الفلسطينية منه، وتهجير يهود العالم إليها، وإحلالهم مكان السكان الأصليين، لتهويد الأرض، وإقامة دولة اليهود على أساس عنصري. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، وضعت الحكومات الإسرائيلية خططاً وسياساتٍ لتغيير الوضعين الديموغرافي والجغرافي على الأرض؛ بهدف إقامة دولةٍ يهودية، لذلك اتخذت عدداً من آليات الطرد والإبادة، فاستخدمت الترانسفير للسكان الأصليين، وإبعادهم بالقوة خارج الحدود الأصلية، وهو ما نجحت به بالفعل عن طريق المجازر، وحرب عام (1948) التي نتج عنها ترحيل نصف الشعب الفلسطيني خارج وطنه، وحرب عام (1967) التي تم فيها ترحيل جزءٍ كبيرٍ ممن كان يقطنون الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولٍ عربيةٍ أُخرى مجاورةٍ لدولة فلسطين وتوطينهم (الخمايسي،2019).

ولقد اعتمد المشروع الصهيوني في فلسطين على الكثير من الخطط، أهمها ترجمة هذا المشروع على أرض الواقع، حيث ظلت الحرب الديموغرافية أهمها، إذ شكّل العامل السكاني مصدر قلق للساسة

الإسرائيليين، فبعد حرب حزيران (1967) التفتت غولدا مئير إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول، وسألت: **("ماذا سنفعل بمليون عربي؟"، توقف إشكول لحظةً ثم أجاب: "فهمت أنت تريدين المهر، ولكن لا تحبين العروس!")**، حيث أكدت هذه المقولة أنّ إسرائيل ميزت منذ البداية تمييزاً واضحاً بين الأرض التي احتلتها والفلسطينيين الذين سكنوها، وبالتالي أصبح التمييز بين الناس وأرضهم هو المنطق الشامل الذي يوجه هيكل المشروع الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي المحتلة (Cohen & Gordon, 2018).

يتضح أن العامل الديموغرافي هو الفيصل في الصراع العربي– الإسرائيلي، لهذا اتّخذت إسرائيل سياساتٍ وتشريعاتٍ كأدواتٍ استخدمتها لطرد السكان الفلسطينيين وتهجيرهم في حربها الديموغرافية، وبالأخص في مدينة القدس، في سبيل تهويدها وتقليل الوجود الفلسطيني فيها لتحقيق تفوقٍ ديموغرافيٍّ لصالح اليهود، ولقد كانت من أهم هذه السياسات والقوانين التي تم استخدامها في هذه الحرب الديموغرافية **قوانين الإقامة والمواطنة،** التي تعد من أبرز الأدوات التي استخدمها الساسة الإسرائيليون لطرد السكان الفلسطينيين وتهجيرهم وإخراجهم من القدس.

فحكومة الاحتلال الإسرائيلي تعتبر أن أساس حقوق المواطنة في إسرائيل الهوية القومية، وليس مكان الولادة (سلايمة، 2013)، لذا يخضع السكن في المناطق الفلسطينية الواقعة تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي لعددٍ

من القوانين والقضايا السياسية التي تميزه عن السكن في أيّ منطقة أُخرى، كما ذكر الجعبة (2009). وهذه السياسة المتعلقة بالإقامة ومنح الجنسية والمواطنة متغيرةٌ بشكلٍ مستمر، حيث أصدرت الحكومة

الإسرائيلية في العام 2002 عدداً من القرارات التي تحدّ وتقيد من إجراءات لم الشمل التي تم تجميدها في العام 2003 بقرارٍ رسميٍّ بعد إقرار الكنيست قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل.

هذا القانون منع منح الجنسية الإسرائيلية والمكانة القانونية للفلسطينيين والفلسطينيات من الضفة الغربية وغزة المتزوجين والمتزوجات من مواطنات ومواطنين يقيمون في إسرائيل. ويجدَّد هذا القانون كل عام، حيث يحرم المواطن الفلسطيني/ة المقيم/ة في إسرائيل، إذا اختار/ت الزواج من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية أو قطاع غزة، من الحق في العيش مع الشريك. وبما أنّ الإقامة لا تُمنح تلقائياً من خلال الزواج، يتوجب على الفلسطيني الذي يقيم في القدس الشرقية، ويتزوج من فلسطينية من مكانٍ آخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويرغب في العيش في المدينة مع زوجته، أن يقدم طلباً للمّ الشمل، وكذلك الأمر إذا كانت الزوجة من القدس الشرقية وزوجها من الضفة الغربية أو قطاع غزة.

أُجبر العديد من المقدسيين المتزوجين من حملة هوية الضفة الغربية على الانتقال إلى مناطق يحافظون فيها على حقوق إقامتهم من خلال تطبيق شروط مركز الحياة، وكفر عقب واحدةٌ من هذه المناطق التي تقع خلف جدار الفصل العنصري، ومع ذلك تقع ضمن حدود بلدية القدس، لذا أصبحت توفر قاعدةً قانونيةً للعائلات المختلفة الهوية. وتُعدّ هذه المنطقة دليلاً على استراتيجيات التخطيط الحضري التي تهدف إلى إزاحة الفلسطينيين المقدسيين وإعطائهم وهم السكن في القدس، لذلك بدأت الهجرة الجماعية إلى كفر عقب، وتحولت إلى منطقةٍ مكتظةٍ ذات أبنيةٍ عشوائيةٍ تفتقر إلى الخدمات، وتعاني من بيئةٍ متدهورة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير إجراءات لم الشمل على السيدات الفلسطينيات من حملة هوية الضفة اللاتي تزوجن من حملة هوية القدس، ويُقمن في منطقة كفر عقب، كهدفٍ رئيسٍ

للدراسة، حيث إن الأدوار الجندرية وميزان القوى بين الجنسين يرتبطان ببعضهما البعض ضمن السياق الاجتماعي السياسي الذي يحدثان فيه، كونهما جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الأكبر قوةً وعنفاً، إذ تتشكل المعاني الثقافية للعرق والطبقة والأسرة والأمة ككلٍّ من تلك الأدوار وميزان القوى، كونهما يتأثران بالسياق السياسي الإسرائيلي الظاهر في صدور قوانين لم الشمل المعقدة، وما يسببه ذلك من خللٍ في ميزان القوى بين الجنسين.

ومن هنا ظهرت تساؤلاتٌ عدة لدى الباحثة حول تأثير الإجراءات البيروقراطية الإسرائيلية على ديناميكيات الحياة الزوجية من خلال أدوار الأزواج، و وتوقعاتهم الجندرية، على ميزان القوى بين الأزواج العالقين في حالة عدم اليقين جراء قانون لمّ الشمل، والمشكلات والتحديات التي ألقت بظلالها على حياة الأُسر، وتحديداً على النساء من الضفة الغربية المتزوجات من رجالٍ يحملون هوية القدس، ويعشن في منطقة كفر عقب، وطريقة ترتيبهم لمركز الإقامة مثلما فعل المهاجرون في دول العالم، فيتم إتباع الزوجة لزوجها من تقديمه طلب لمّ الشمل، وتأثير هذا على العلاقة فيما بينهما وعلى أدوارهما الجندرية، إذ تحاول الباحثة توضيح كيف يؤثر السكن على نوعية حياة الأسر مختلطة الهوية في منطقة كفر عقب، وتأثير افتقار هذه المنطقة للقانون والخدمات والحقوق، وتحديداً على حياة النساء، الأمر الذي قد يترك نتائج خطرة على العلاقات الأُسرية والاجتماعية، ويخترق مظاهر الحياة العامة والشخصية للأفراد.

والجدير ذكره أن الكثير من الدراسات والأدبيات النظرية في السياق الفلسطيني تناولت الآثار الاجتماعية والنفسية السلبية لإجراءات لمّ الشمل على الأُسر بشكلٍ عام، إلا أنها لم تتناول آثارها الديناميكية على العلاقات الزوجية والأدوار والتوقعات الجندرية. وتجادل هذه الدراسة في أنّ ديناميكية العلاقة الزوجية والأدوار بين الزوجين تتأثر من قوانين الدولة وإجراءاتها البيروقراطية المتعلقة بالإقامة.

لهذا، سعت الدراسة إلى النظر من جانبٍ جندريٍّ في تأثير الإجراءات الديموغرافية الإسرائيلية على ديناميكية الحياة الزوجية بين الأزواج الذين يعيشون في منطقة كفر عقب، في محاولةٍ منهم للحصول على معاملة لمّ الشمل في الحالات التي تكون فيها الزوجة تحمل هويةً من الضفة الغربية، ويكون للأزواج بطاقة إقامة إسرائيلية في القدس. ومن هنا، تبلورت إشكالية الدراسة التي تمثلت في تساؤلٍ رئيس: "**كيف تؤثر الإجراءات البيروقراطية الإسرائيلية على ديناميكيات الحياة الزوجية من حيث الأدوار والهويات والتوقعات الجندرية؟**"، وتفرع منه عددٌ من الأسئلة الفرعية، هي:

1) كيف تغير الإجراءات الإسرائيلية ميزان القوى بين الأزواج العالقين في عدم اليقين من الإجراءات البيروقراطية، وفي أي اتجاه؟
2) ما هي الآثار السلبية على الرجل والمرأة والعلاقة الزوجية التي تفتعلها هذه الإجراءات البيروقراطية في بيئة كفر عقب؟
3) كيف يتعامل الرجال والسيدات مع التغييرات في الأدوار االجندرية للجنسين/ توازن القوى، إضافة إلى الآثار السلبية للإجراءات والبيئة على حياتهم/نّ الزوجية؟
4) في نطاق انهيار الزواج، ماهي الموارد التي تمتلكها المرأة في التعامل مع حالات سوء المعاملة أو الطلاق؟ هل يستغل الأزواج الوضع القانوني الشائك لزوجاتهم في هذه المواقف؟ وكيف؟

تشكلت دوافعي كباحثةٍ من كوني أحمل الهوية الفلسطينية ومتزوجة من مقدسي يحمل بطاقة الهوية الزرقاء (الإسرائيلية)، وأسكن في منطقة كفر عقب لضمان استمرارية حصولي على وضع قانوني، والتجديد لإقامتي السنوية، إضافةً إلى ما أُعانيه من آثار إجراءات لم الشمل، والضغوط التي ترافقني بدايةً من مكان سكني في منطقةٍ مهمشةٍ من الخدمات إلى الالتزام السنوي بتقديم الأوراق الثبوتية المطلوبة، فنجمت عن هذا الشعور وتلك الدوافع رغبةٌ في دراسة هذا الموضوع الشائك، حيث تحاول

هذه الدراسة إلقاء الضوء على تأثير هذه الإجراءات البيروقراطية على حياة النساء الفلسطينيات اللواتي يحملن هوية الضفة الغربية ومتزوجات من رجالٍ يحملون الهوية المقدسية، ويسكنَّ في منطقة كفر عقب، وتسليط الضوء على كيفية أنّ هذه الإجراءات أصبحت راسخةً بعمقٍ في بنية الفرد والأسرة والمجتمع ككل، ما قد يؤثر على الأدوار الجندرية وميزان القوى بين الزوجين.

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الكيفي**، مستخدمةً أداة جمع البيانات والمعلومات، وهي **المقابلة المتعمقة** مع 14 من عينة الدراسة، وهن السيدات الفلسطينيات اللواتي يحملن الهوية الخضراء (الفلسطينية) المتزوجات من رجالٍ يحملون الهوية الزرقاء (الإسرائيلية) ويُقمن في منطقة كفر عقب، وقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار الفئة العمرية، حيث تراوحت أعمار المبحوثات من 25–47 سنة، وطول سنوات الزواج التي تراوحت من 3 – 20 سنة، إضافةً إلى المؤهل التعليمي وعمل الزوج والزوجة. سردت النساء تجاربهن الشخصية، وكيف أثر قانون تجميد لم الشمل على ديناميكية الحياة العائلية، وكذلك كيف يمكن للإجراءات البيروقراطية الإسرائيلية فيما يرتبط بقانون لم الشمل أن تُغير ميزان القوى بين الأزواج، وكيف بدورهن يتعاملن مع هذه التغيرات في الأدوار الجندرية للجنسين، كما تتيح المقابلة مشاركتهن تجاربهن بكل ما فيها من تفاصيل متنوعة، وتوضيح كيف كونت السياسات المكانية عراقيل بين الأزواج مختلفي بطاقات الهوية، خاصةً في منطقة كفر عقب التي يعاني سكانها من غياب سيادة القانون وانتشار الفوضى.

ولهذا، تُعدّ المقابلات المتعمقة مع الأفراد أو المجموعات من المشاركات وسيلةً لجمع الكثير من البيانات والمعلومات حول موضوعٍ محددٍ أو قضيةٍ ما يحيان باهتمام الباحثة أو المشاركة على حدٍّ سواء، وكما يقول ألبرت أينشتاين: **"ليس كل ما يُحصَى يُعتد به، وليس كل ما يُعتد به يُحصَى"**.

محدّدات الدراسة

تحددت الدراسة في عدد من الحدود، هي:

- **المحددات البشرية:** هن النساء الفلسطينيات المتزوجات من حملة هوية القدس، ويسكن في منطقة كفر عقب مما سيحصر تعميم النتائج على هؤلاء النساء فقط.
- **المحددات المكانية:** لقد اقتصرت هذه الدراسة على منطقة كفر عقب مما سيحصر تعميم النتائج على هذه المنطقة فقط.
- **المحددات الزمانية:** طبقت الدراسة في الفترة ما بين عامي (2020– 2021)، حيث اقتصرت على الفترة التي تم فيها تجميد طلبات لم الشمل منذ عام (2003) حتى يومنا هذا مع عرض نبذة عن بداية قانون لم الشمل الإسرائيلي إلى تاريخ تجميده.

مصطلحات الدراسة

1. **الزواج المختلط:** عرفت **(مريوة، 2012)** الزواج المختلط بأنه: "الزواج الناتج عن الاختلاط في المجتمع، وعقد يجمع بين شخصين قد يكونا مختلفين في نوع الهوية أو، الديانة، أو المذهب، أو الجنسية". **ويعرف لم الشمل إجرائيًا بأنه: عيش جميع أفراد الأسرة معًا في مكان واحد.**
2. **كفر عقب:** هي بلدة فلسطينية تقع في الشمال من مدينة القدس على بعد 11 كيلو مترًا، والجنوب الشرقي من مدينة رام الله على بعد 4 كيلو مترًا وعلى الخط الواصل بين المدينتين. **(حرب ولحلوح، 2017)**

الفصل الثاني

الخلفية والسياق: الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وسياسات إعادة لم شمل الأسرة في القدس

من خلال هذا الفصل سيتم عرض السياسات الإسرائيلية في القدس تجاه الفلسطينيين في ظل الاستعمار الاستيطاني، وذلك من خلال قسمين، إذ يتحدث القسم الأول عن سياق القدس والمنطلقات النظرية المفسرة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، متمثلةً في نظرية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والسياسة الديموغرافية، وأثر ذلك على القدس، وما ينجم عن ذلك من الهجرة ولم الشمل.

أما القسم الثاني، فيتحدث عن أدوات التهجير وطرد الفلسطينيين من مدينة القدس، متمثلةً في: سياسات التخطيط الحضري، وقرار تجميد لمّ الشمل، وبناء جدار الفصل العنصري.

نظرية الاستعمار الاستيطاني

يمكن إيجاز مفهوم الاستعمار الاستيطاني الذي وضعته مجلة دراسات الاستعمار الاستيطاني بأنه: ظاهرةٌ عالميةٌ وعابرةٌ للحدود، وأنه شيء من الماضي بقدر ما هو شيءٌ من الحاضر، إضافةً إلى أنه لا يوجد شيءٌ مثل استعمار المستوطنين الجدد ، لأنّ الاستعمار الاستيطاني هو تشكيلٌ مرنٌ نادراً ما ينتهي، فكما أشار باتريك وولف فإن: "المستوطنين يأتون للبقاء، فالاستعمار الاستيطاني ليس استعمارًا عادياً، وإنما المستوطنون يريدون أن يختفي السكان الأصليون، لكن يمكنهم الاستفادة من عملهم قبل أن يختفوا"، (Cavanagh & Veracini, 2013).

ومن الجدير ذكره أنّ الكاتب فايز الصايغ من أوائل الكتاب العرب الذين استخدموا كلمة الاستعمار الاستيطاني في الدراسات والبحوث الفلسطينية، إذ تتبَّع السياق التاريخي للاستعمار الاستيطاني

بالتزامن مع ظهور القومية اليهودية، وشبَّه عملية استيطان "القومية اليهودية" بالعمليات التي استخدمتها بعض الأُمم الأوروبية لبناء إمبراطورياتها، كما ميَّزَ بين الاستعمار الصهيوني في فلسطين والاستعمار الأوروبي في قارتي آسيا وأفريقيا، حيث أوضح أن الاستعمار الأوروبي كان مدفوعاً بدوافع اقتصادية وسياسية– إمبريالية، فيما الاستعمار الصهيوني كان مدفوعاً للحصول على وطنٍ خاصّ باليهود، وتأسيساً لدولةٍ يهوديةٍ مستقلةٍ لا تتفق مع استمرار وجود الشعب الأصلي (الصايغ، 1965).

ووفقًا لهذا التعريف يتضح لنا أنّ الاستعمار في فلسطين استعمارٌ استيطانيّ، من حيث كونه بنيوياً واحتلالياً يسعى للقضاء على السكان الأصليين وطمس هويتهم، فلقد اعتبر (إبراهيم أ، 2010) الاستعمار الاستيطاني من أبرز المنطلقات الفكرية الخاصة بالصهيونية، فاعتمد على فلسفتين رئيستين، هما: تشريد الفلسطينيين وطردهم من أرضهم باستخدام كافة الطرق، ومن ناحيةٍ أُخرى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بمسمياتٍ دينيةٍ وتاريخيةٍ مزيفة.

وبشكلٍ عام، يمكن تعريف الاستيطان الإسرائيلي بأنه: تجميعٌ لأكبر عددٍ ممكنٍ من اليهود المستوطنين ليعيشوا في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي فهو إحلالٌ للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية بدلاً من سكانها الأصليين، إضافةً إلى أنّ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يختلف عن الاستعمار البريطاني لفلسطين من حيث إقامة المستوطنات اليهودية، فالاستعمار الاستيطاني الصهيوني ليس استغلالاً للأرض والإنسان فحسب.

وطبقاً للرؤية السابقة، يرى باتريك وولف، وهو من أبرز المنظرين لمفهوم الاستعمار الاستيطاني على أنه بنية وليس حدثاً، أنّ عملية إلغاء السكان الأصليين عمليةٌ مستمرةٌ ومتواصلة، وتتعلق ببنية

الاستعمار الاستيطاني، فبدأ يميز بين الاستعمار القديم والاستعمار الاستيطاني بتوضيح أنّ الاستعمار الاستيطاني لا علاقة له بالسيد والعبد، ولا يقوم على علاقة عدم الاستغناء عن الشعب المستعمَر، بل على العكس من ذلك يهدف للاستغناء عن الشعب الأصلي؛ لتحقيق هدفه المنشود، وهو الاستيلاء على الأرض لا الحصول على الفائض (Wolfe, 2006)، فيما يهدف الاستعمار القديم بشكل عام إلى استغلال طاقة العمل للسكان الأصليين، واستغلال ثروات وموارد المكان، أمَّا الاستيطان فيهدف إلى إنهاء وجود السكان الأصليين بالطرق المختلفة، كالقتل والطرد والاقتلاع من أجل امتلاك الأرض (Veracini, 2011).

ومن هنا كان أبرز المبررات التي أشار إليها وولف للاستيلاء على الأرض إظهار العلاقة الوثيقة بين الزراعة والأرض، واعتبرها بمنزلة رمز فاعل في الهوية الاستعمارية الاستيطانية؛ حيث جرى تصوير السكان الأصليين في الخطاب الاستعماري الاستيطاني على أنهم مجتمعات غير مستقرة ورحالة (بدو) ولا تمتلك جذوراً تربطها بالمكان، فوُصفت بصفة البداوة "كما في الحالة الفلسطينية"، ما جعلهم (السكان الأصليين) قابلين للاستئصال والمحو، ومن ثم بررت الأيديولوجيا الصهيونية الاستيلاء على الأراضي بذريعة أنّ الصهاينة الحداثيين يستطيعون استخدامها أفضل من العرب (بدر وخليل، 2021).

كما استخدم الاستعمار الاستيطاني أسلوباً شيطانياً، وهو نزع الصفة الإنسانية من السكان الأصليين الذين تم تصويرهم في الغالب على أنهم سفاحون ونازيون بهدف السيطرة على أراضيهم وممتلكاتهم ، وهذا ما دعا باتريك وولف (Wolfe, 2006) إلى تقديم نموذجٍ تفسيريٍّ لفهم دراسة حالات الاستعمار الاستيطاني، وهو نموذج منطق الإبادة، الذي يجادل فيه عجز نظريات ما بعد الاستعمار عن فهم واقع الاستعمار الأوروبي في دولٍ مثل: أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذه النظريات لا

تدرك أهمية عامل السيطرة على الأرض في هذه الدول مقارنةً بحالات الاستعمار الحديث القائم على الاستغلال الاقتصادي والعبودية، وتتلخص الفرضيات المؤسسة لهذا النموذج في الهزيمة الأبدية والساحقة لأهل البلاد، وأزلية الاستعمار الاستيطاني، ووفقاً لهذه الفرضية يُظهر هذا النموذج الحالة الاستعمارية في فلسطين من منظور الاستعمار الاستيطاني، وبهذا يرى وولف الاحتلال الإسرائيلي احتلالاً استعمارياً استيطانياً يتبنَّى منطق الإبادة كالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

ومن ثمَّ بدأ (Wolfe, 2006) مقالته الكولونيالية الاستيطانية ومحو السكان الأصليين بمقولة: "الأرض هي الحياة، أو على الأقل ضرورية للحياة"، وبالتالي فإن النزاع والصراع على الأرض هما صراع على الحياة، فالأرض هي أولاً وأخيراً، والمستعمِر المستوطِن جاء للبقاء، بمعنى أن الاستعمار باقٍ في أيّ زمانٍ ومكان، ولكي يتمكن المجتمع المستعمِر من السيطرة على الأرض، عليه أولاً إزالة المجتمع الأصلي واستبداله بمجتمع مستوطنين يُبنَى على أنقاض المجتمع الأصلي، ولذلك أطلق وولف على هذا النموذج "منطق الإبادة"، التي يقصد بها الإبادة لأهل البلاد من جميع النواحي، المادية والمعنوية والسياسية والثقافية، كما أكد مركزية السيطرة على الأرض لدى المستعمِر المستوطن الذي جاء ليبقى دون رجوع، ومحورية الإبادة المادية والثقافية والسياسية والاجتماعية لأهل البلاد، ووفقاً لهذه الرؤية لا يقبل الاستعمار الاستيطاني القسمة على اثنين، فهو يسير في خطٍّ مستقيمٍ أبديّ، ولا ينتهي زمانياً ومكانياً؛ لأنه عصِيٌّ على المقاومة أو التغيير.

وفي ضوء هذه المعطيات السابق ذكرها تتضح لنا أهمية عامل سيطرة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على الأرض لضمان استمرارية المشروع الاستيطاني، وهذا لا يعني أنّ فلسطين تصبح إسرائيل فحسب في عيون المستعمِرين، بل المقصود هنا أن يراها أهلُها كذلك من خلال عيون المستعمِر، لأنّ ما تسعى إليه دول الاستعمار الاستيطاني علاقة أهل الأرض بأرضهم، سواء أكان

هذا بالمعنى المادي في المكان والزمان كوجودهم ومعايشتهم فيها والتنقل والحركة على أرضها، أم بالمعنى المعنوي كانتمائهم لأرضها.

ومن خلال التنظير السابق يتضح لنا أن البنية الأساسية للمشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين مبنيةٌ على سياسات المحو والإلغاء للمواطنين الأصليين والاستيلاء على أراضيهم، فإسرائيل تطبق عدداً من السياسات المرئية وغير المرئية بهدف القضاء على السكان الأصليين، وتعمل جاهدةً للسيطرة على الأرض. كما زرعت فكرة القومية، سواء في المؤسسات أو النظم والقوانين، لتأسيس مشروع الاستعمار الاستيطاني على أساسٍ يستطيعون من خلاله التحرك بين قطبي المحو والتطهير الإثني (للأصليين)، والبناء والتأسيس والإنشاء (لمجتمع المستوطنين الجدد)، في حين يرتبط نجاح هذا المنظور بمحو المجتمع الأصلي بشكلٍ بنيويٍّ من المكان عبر الإبعاد والطرد والإبادة (غانم ، 2018).

فكانت الممارسات الاستيطانية تظهر بشكلٍ واضحٍ في مدينة القدس، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي باستخدام استراتيجياتٍ وسياساتٍ يسعى من خلالها إلى إلغاء الوجود الفلسطيني في مدينة القدس وتهويدها، والمحافظة على التوازن الديموغرافي لصالح الإسرائيليين، فكان لا بد من اتخاذ سياسات الطرد والإلغاء من خلال سنّ قوانين تمتاز بالعنصرية والعرقية لتُضيّق على حياتهم ولدفعهم إلى الرحيل من المدينة.

وبذلك كان استخدام نموذج الاستعمار الاستيطاني أداةً أكاديميةً وتحليليةً لدراسة إسرائيل والصهيونية وممارساتهما، ما يوضّح لنا بنية دولة إسرائيل المرتكزة على العنف المستمر، ويصف أيضاً الحالة المستمرة لاستبدال السكان الأصليين، ففي دراسة (بدر وخليل، 2021) أشار الكاتبان إلى عدة دراسات فلسطينية أطّرت مفهوم الاستعمار الاستيطاني واستخدمته أداةً تحليليةً باعتمادها على ربط

مفهوم الاستعمار الاستيطاني بالسياسة الحيوية ومحاولة تهويد الحيز الفلسطيني عن طريق المحو والإحلال. السياسية الحيوية وكما عرفها فوكو هي السياسة التي تتطلع فيها السلطة نحو السيطرة والتنظيم من جهة ، والقمع والإقصاء من جهة أخرى، وهو ما يظهر في ممارسة السلطة الاسرائيلية لإدارة وثائق الهوية وإصدار التصاريح. كما أوضحت تلك الدراسات خصائص الاستعمار الاستيطاني الصهيوني المتمثلة في السيطرة على الأرض وعزل السكان، مع استخدام نظام المراقبة والسعي للسيطرة على السكان بهدف تحقيق التوازن الديموغرافي.

الاستئصال الديموغرافي

يتضح مما سبق أنّ هدف المشروع الاستعماري الإسرائيلي هو اقتلاع السكان الأصليين من فلسطين، مقابل إحلال اليهود الإسرائيليين مكانهم، ، حيث يؤدي هذا الاقتلاع والإحلال في النهاية إلى إنشاء كيانٍ ذي أغلبيةٍ يهوديةٍ على الأرض، ما يُرجّح الميزان الديموغرافي لصالح اليهود، حيث يُعدّ العامل الديموغرافي عاملاً رئيساً في أخطر النزاعات السياسية، وبالتالي فالتفاوت في توزيع السكان يُولّد صراعاتٍ سياسية، ينتج عنها صراعٌ بين الحاكم والمحكوم وبين المواطنين والسلطة (دوفرجيه، 1981). شكّلَ الصراع على الديموغرافيا والجغرافيا جوهر الصراع الفلسطيني الصهيوني، ومصدر قلقٍ للسياسة الإسرائيلية، كون أن الكيان الصهيوني يقوم في الأساس على إحلال الشعب اليهودي مكان الشعب الفلسطيني محاولاً بكل الوسائل تعظيم قوته البشرية مقابل إضعاف الجانب الفلسطيني، ولذا فنجاح الكيان الصهيوني في التغلب على المسألة السكانية يعني تحقيق وجوده العنصري القائم على إقامة دولةٍ عنصريةٍ أُحادية القومية مقابل تحقيق أغلبيةٍ ديموغرافيةٍ يهودية، وبالتالي اعتمد الكيان الصهيوني على استراتيجيات الهجرة والاستيطان من جانب، واقتلاع الفلسطينيين وتهجيرهم، من جانبٍ آخر (العاوور، 2001).

ومن خلال المؤتمر الصهيوني الأول عام (1897)، عكف قادة الحركة الصهيونية على وضع سياسات للتخلص من الفلسطينيين، فتارةً اتخذت الحركة الصهيونية الطرق العسكرية وسيلةً لارتكاب المجازر، مثلما حدث في (1948)، وتارةً بالاحتلال، مثلما حدث في (1967)، ثم انتقلت بعدها إلى سياسة التهويد والاستيطان والضم والفصل (عياش أ، 2014).

ومن هنا، أدى هاجس الحركة الصهيونية بشأن التغيرات في الميزان الديموغرافي، وتخوفها من أن يصبح العرب غالبية، إلى تبنيها عقيدة جيوبوليتيكية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، تقوم على أيديولوجية أرض أكثر وعرب أقل (دحلان، 2013)، فكانت نسبة الاستيلاء على الأراضي واستعمارها الهدف الأساسي للحركة الصهيونية نظراً لكون العامل الجغرافي والديموغرافي الفاصل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (إبراهيم ب، 2004)، فالديموغرافيا من وجهة نظرهم هي مسألةٌ وجوديةٌ تتعلق بيهودية الدولة.

ولذا اتخذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياساتٍ تهدف إلى تهجير الفلسطينيين، حيث مارست سياساتٍ ديموغرافيةً وحيزية، وطبقت فيها سياساتٍ كولونياليةً إثنيةً/ قومية، مستخدمةً سياسات الأراضي وتوزيع الموارد والتخطيط الحيزي (الخمايسي أ، 2019). فمنذ إنشاء الكيان الصهيوني تمّ استخدام العديد من الممارسات لجعل الميزان الديموغرافي في صالحها، ولعل أبرز هذه الممارسات فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل عام (1948)، التي تستمر حتى اليوم، ما يؤكد اعتماد الحركة الصهيونية على الهجرةٍ مصدراً أساسياً لتحقيق حلم الحركة الصهيونية بإقامة وطنٍ قوميٍّ لهم على أرض فلسطين، وذلك بالتغيير القسري للواقع الديموغرافي لصالحهم (إبراهيم ب، 2004).

ولهذا اتبعت إسرائيل عدداً من الإجراءات؛ بتحوُّلاتٍ ديموغرافيةٍ في الأراضي المحتلة عام 1967، نجحت من خلالها في التخلص من (200,000) من الفلسطينيين، بتنظيمها حافلاتٍ تنقل السكان

من القدس وأماكن أُخرى من الضفة الغربية إلى الحدود مع الأردن، وأجبرت المُرحَّلين على توقيع وثيقةٍ تثبت أنهم يرحلون بمحض إرادتهم (نسيبة ب، 2017)، وبعد انتهاء الحرب أجرت إسرائيل تعداداً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ثم استحدثت نظاماً جديداً سكانياً لإقامة الفلسطينيين حسب أماكن سكنهم، وتمّ استبعاد كل من لم يشمله التعداد، ثم أصدرت أوامر بمنع التسللات العسكرية التي تحُول دون رجوع مَن لا يملك وثيقةً تثبت سكنه في الأراضي المحتلة (نسيبة أ، 2013).

أمَّا بعد عام (1967)، فعاشت إسرائيل على صدى الخوف من الميزان الديموغرافي، لذلك سنت قوانينها الخاصة التي تعمل على إقصاء الفلسطيني عن وطنه، وتسعى لتأسيس مشروعها الصهيوني لدولةٍ ذات أغلبية يهودية، فكانت قوانين وطنية لا تزال تلعب دوراً مركزياً في تدعيم وإدامة سياسة التهجير الجماعي، خاصةً في مدينة القدس التي تسعى إلى جعل اليهود أغلبيةً فيها، فكان القانون المؤقت (2003)[1] من الأدوات التي استخدمتها إسرائيل في حربها الديموغرافية، لأنه يساعد على هندسة الوضعية القانونية الشخصية في إسرائيل على نحوٍ يحرم المقيمين أو المستحقين من الإقامة والعيش في ديارهم، ومواصلة التضييق عليهم لدفعهم للهجرة إلى الخارج لحسم الصراع الديموغرافي مع الشعب الفلسطيني.

الحرب الديموغرافية في مدينة القدس

وعند النظر إلى واقع الاستعمار الاستيطاني في القدس، يلاحَظ وجود محورين رئيسَين يمكن إجمالهما فيما يلي:

[1] القانون المؤقت هو قانون صدر عام 2003 كـ'أمر مؤقت' وبالترجمة الحرفية 'أمر ساعة' يجري تمديده سنويا، ويمنع هذا القانون منح أي جنسية أو مواطنة لفلسطينيين من المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967 المتزوجين من 'مواطني إسرائيل'. ويحرم القانون المذكور الفلسطينيين الذين يسكنون داخل الخط الأخضر والقدس الشرقية والمتزوجين من الضفة الغربية، أو من الدول المصنفة كدول عدو من حق لمّ شمل عائلاتهم.

المحور الأول: متعلقٌ بالمشهد الطبيعي من خلال تغيير الملامح الحقيقية لمدينة القدس.

المحور الثاني: مرتبطٌ بالروابط الاجتماعية؛ من خلال: تشتيت شمل الفلسطينيين، وتدمير الروابط الاجتماعية فيما بينهم.

سعت إسرائيل منذ احتلالها مدينة القدس إلى إصدار عددٍ من القوانين التي كان أهمها قانون ضم القدس إلى حدودها، وبالتالي تطبيق القوانين الإسرائيلية على سكانها، بهدف القيام بعمليات الضم الفعلي لمدينة القدس، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية باقتراح مجموعةٍ من القوانين لتنفيذ المطلوب، وتلك القوانين هي: قانون تعديل أنظمة السلطة والقضاء رقم (11) لسنة (1967)، وقانون تعديل البلديات رقم (6) لسنة (1967)، وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة رقم (11) لسنة (1967) (أبو زيد، 2014). وفي عام (1980)، وبالتحديد في 30 تموز/يوليو، أصدر الكنيست الإسرائيلي قراراً بضم مدينة القدس واعتبارها عاصمةً لإسرائيل إلى الأبد.

وبعد صدور هذا القرار قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ أنشطةٍ ومخططاتٍ لتهجير المقدسيين، إذ بدأت إسرائيل بحملاتٍ من التهويد للمدينة شملت مصادرة الأراضي، وضم الكثير من المباني الفلسطينية تحت شعار أنه لا توجد إسرائيل بدون القدس (السلايمة، 2013).

المحور الأول: تغيير ملامح القدس

استمرت إسرائيل في وضع الخطط التي تؤَمّن لها السيطرة الكاملة على مدينة القدس، من خلال إحداث انقلابٍ تاريخيٍّ وجغرافيٍّ في المدينة (قاسم، 2012). فكانت سياسة التهجير القسري بعد حرب (1967) وإجبار نحو 30000 من سكان المدينة على المغادرة أُولى الخطوات لتغيير الميزان الديموغرافي، ثم تبعتها الخطط لتغيير جغرافيا المدينة؛ من خلال عزلها عن محيطها في الضفة عبر إحاطتها بالمستوطنات وربط أحزمة الاستيطان بعددٍ من الطرق الالتفافية لوصل المستوطنات معاً،

إضافةً إلى قيام الاحتلال الإسرائيلي بإزالة الحواجز بين شطرَي المدينة في منطقة الخط الأخضر[2]؛ من خلال إنشاء مستوطنات يهودية وفرض القوانين الإسرائيلية على المدينة وسكانها، وبناء مستوطنات بين الأحياء العربية بهدف عزلها ومنع امتدادها (أبو حلو، 2002).

كما عمد هذا المشروع إلى توسيع حدود بلدية الاحتلال على حساب التجمعات العربية؛ من خلال ضمّ أكبر عددٍ ممكنٍ من الأراضي مقابل أقل عددٍ من السكان، ولتحقيق هذا الهدف عُزلت القدس سياسياً وإدارياً عن باقي الأراضي الفلسطينية، واتّخذت إسرائيل عدة قوانين عسكريةٍ وإجراءاتٍ لفرض تهويد المدينة قسرياً، وفرض سيادتها عليها، وإخضاع سكان المدينة العرب للقانون الإسرائيلي، ونتيجةً لذلك أصبحت القدس الشرقية جزءاً من إسرائيل، وأصبح سكانها العرب خاضعين للقانون الإسرائيلي (أبو السعود، 2009).

وطبقاً لذلك، كان ضمّ الأرض نتيجةً للتخطيط الحضري لمدينة القدس، الذي يُعدّ أبرز أدوات مشروع "القدس الكبرى" الذي هدف من خلال سياسته التمييزية ضد العرب إلى تغيير ديموغرافية المدينة من خلال تجاهل التخطيط لوحداتٍ سكنيةٍ كافيةٍ للمقدسيين (القسيس والعزة، 2013)، وحصر التجمعات السكانية الفلسطينية في مركز المدينة دون توفير مساحةٍ كافيةٍ للتوسع العمراني، لإرغام أهلها على الهجرة بحثاً عن المسكن، ناهيك عن مصادرة الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة تحويلها إلى محميةٍ طبيعية، أو غابةٍ تشكل نسبتها (5%) من مساحة المدينة.

كما مارست إسرائيل سياسة هدم البيوت الفلسطينية، التي جاءت نتيجةً لقوانين البناء التي تمنع المقدسيين من إصدار رخصٍ للبناء، ما دفعهم إلى بناء مساكنهم من دون إصدار تراخيص من بلدية

[2] الخط الاخضر لفظ يطلق على الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة عام 1948 والأراضي المحتلة عام 1967.

الاحتلال، التي ما انفكت تهدد تلك البيوت منذ عام (1967) حتى الآن (معهد الأبحاث التطبيقية أ- القدس، 2008).

وترتَّبت على ذلك عمليات التهجير والطرد وهدم البيوت والإنذارات ومصادرة الأراضي والعقارات والتغلغل داخل الأحياء العربية (التكفجي أ، 2018) وفقاً لهذه السياسات التي تشير معطياتها، تبعاً لما نشرته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" (2018)، إلى أنّ أعداد اليهود الذين يعيشون في القدس في تضاعفٍ مستمر، فقد بلغ عدد المستعمرين حتى عام 2018 (542,000 ألف) مستوطن، وهذا يدل على أن نسبة المقدسيين الذين يعيشون في القدس آخذة بالتناقص، ففي العام نفسه شكّل الفلسطينيون الذين يسكنون القدس نسبة (30%) فقط من مجموع سكان المدينة بشطريها العربي واليهودي.

وتأتي هذه الزيادة في أعداد اليهود نتيجة التوسُّع الاستيطاني، حيث قامت إسرائيل بإنشاء مستوطنات داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس، ويبلغ عددها (18) مستوطنة، إضافةً إلى المستوطنات خارج حدود البلدية البالغ عددها (17 مستوطنة)، هذا إلى جانب (18) بؤرة استيطانية في قلب الأحياء العربية (معهد الأبحاث التطبيقية أ- القدس، 2008).

واستكمالاً للإجراءات الصارمة التي فرضتها إسرائيل على المقدسيين بقصد التهجير، بدأت سلطات الاحتلال فرض الضرائب البلدية على الأملاك والعقارات، وهذه الضرائب غير مبررة وغير قانونية وفقاً للقوانين الدولية واتفاقية جنيف، كون القدس أرضاً محتلة، إضافةً إلى ممارسات وأساليب كثيرة، نذكر منها الطوق العسكري المطبق على القدس الذي بسببه يُمنَع دخول فلسطينيي الضفة وغزة إلى القدس من دون تصريحٍ خاصٍ من مايسمى "الإدارة المدنية العسكرية الإسرائيلية"، حيث شُيدت على مداخل القدس الحواجز العسكرية الثابتة ونقاط التفتيش المختلفة، وبسبب الأوامر العسكرية تم التقليل

من عدد الفلسطينيين الزائرين للمدينة إلى حد أقل، فضربت هذه السياسة الوجود الفلسطيني في القدس، إذ تمكنت من عزل الوجود الفلسطيني وتحويله إلى كنتون صغير يواجه جميع الضغوطات، إضافةً إلى التأثير السلبي على اقتصاد الفرد والمؤسسات الاقتصادية (مصطفى، 1998: 387).

ووفقاً للمعطيات السابقة، يظهر أن سلطات الاحتلال أعادت ترسيم حدود المدينة على أُسسٍ ديموغرافية، للوصول إلى تقسيماتٍ جغرافيةٍ من أجل تحقيق أهدافها السياسية الرامية إلى ضم القدس بشكلٍ أبديٍّ إلى دولة إسرائيل، ما سيحُول دون إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ متصلةٍ وقابلةٍ للحياة وعاصمتها القدس، فمحور الصراع الحالي في القدس هو صراعٌ ديمغرافيّ، حيث تسعى إسرائيل من خلاله إلى تفريغ المدينة من سكانها العرب عبر السياسات التي ورد ذكرها، وفي المقابل تعمل على زيادة الوجود اليهودي الإسرائيلي فيها.

المحور الثاني: تشتيت شمل المقدسيين

إن مجمل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي هدفت إلى طمس هوية القدس العربية، وخلق ميزانٍ ديموغرافيٍّ لصالح اليهود، فحرصت إسرائيل على تخفيض عدد السكان العرب، وتم ذلك من خلال عدة أساليب:

1- الترحيل القسري للسكان، كما حدث عام 1967، حيث تمّ في البداية إجبار نحو (30,000) من سكان المدينة على ترك منازلهم، وعدم السماح لهم بالعودة إليها بعد حرب (1967)، ومن جهةٍ أُخرى طردت سلطات الاحتلال السكان الذين لم يتواجدوا خلال الإحصاء السكاني للمدينة، ومنعتهم من العودة إليها، وإضافةً إلى ذلك أجبرت نحو (650) مقدسياً على ترك منازلهم في حي المغاربة،

وهدمت (135) منزلاً في الحي، وبنت حيّاً للمستوطنين، وتتابع منذ ذلك الحين خلق البؤر الاستيطانية، في مسعى منها لرفع الميزان الديموغرافي لصالح اليهود (أبو حلو، 2002).

2- عملية الترانسفير الهادئ،[3] التي تتضمن مجموعةً من الآليات لجعل الإقامة في المدينة مستحيلةً لمواطنيها الفلسطينيين، والأهم من ذلك مجموعة من سياسات الجنسية/ الإقامة التي تهدف إلى تحقيق التوازن الديمغرافي، إذ تجبر هذه السياسات التمييزية، التي طبقتها إسرائيل منذ احتلالها المدينة، المقدسيين على مغادرة مكان سكنهم، ويُعدّ ذلك نموذجاً صارخاً لما يعنيه الاستعمار الاحتلالي، فالاستراتيجية الإسرائيلية فرضت واقعاً جديداً على المدينة، لأنها لم تمنح السكان الأصليين حق المواطنة في المدينة، بل اعتبرتهم رعايا أجانب (الجعبة أ، 2017).

ويُضاف إلى ذلك أنّ إسرائيل منذ احتلالها مدينة القدس وهي تُسخّر نظامها القانوني من أجل تطبيق سياسة التهجير القسري، إذ استحدثت ما يسمى "قانون مركز الحياة" للحد من النمو السكاني للفلسطينيين في مدينة القدس، كما تم اعتبار المواطنين الفلسطينيين في القدس رعايا أُردنيين يعيشون في دولة إسرائيل، فبعد احتلال إسرائيل مدينة القدس أجرت إحصاءً للفلسطينيين في المدينة، واعتبرته الأساس لإعطاء بطاقة الإقامة الدائمة للفلسطينيين باعتبارهم مواطنين أجانب يقيمون بشكلٍ دائمٍ داخل اسرائيل(التكفجي ب، 2009).

واتضح ذلك من خلال قانون الدخول إلى إسرائيل لعام (1952) وتعديلاته عام (1974)، إذ كان هذا القانون وتعديلاته مثالاً على القوانين العنصرية، فهو يسمح لوزارة الداخلية بإلغاء الإقامة الدائمة الممنوحة للمقدسيين في حالة مغادرتهم البلاد لمدة تتجاوز سبع سنوات، أو في حالة تجنُّسهم، أو

[3] الترانسفير الهادئ: سياسة منهجية لطرد المواطنين الفلسطينيين من شرق القدس، وإفراغ المدينة من سكانها الأصليين، بواسطة قوانين جرى سنّها لتنفيذ هذه السياسة.

إقامتهم في الخارج، ويُخوّل هذا القانون سحب الإقامة الدائمة في حالة عدم استطاعة المقدسي إثبات مركز حياته داخل مدينة القدس (دحلان، 2013)، ما يتطلب من المقدسي تحمُّل العديد من الصعاب، للمحافظة على إقامته في مدينة القدس تحت مسمى إثبات "مركز الحياة" (أبو كشك، 2020).

والدليل على ذلك أنه في الفترة الممتدة ما بين (1967–2011) قام الاحتلال الإسرائيلي بتجريد نحو (14555) فلسطينياً من حق الإقامة الدائمة في مدينة القدس، ما أدى إلى حرمان (86226) نسمةً من أفراد عائلاتهم من هذا الحق، أي أن إسرائيل ألغت حق الإقامة الدائمة لما مجموعه (100781) فلسطينياً (دحلان، 2013).

أمَّا فيما يتعلق بجمع شمل العائلات المقدسية وتسجيل الأولاد، فقررت الحكومة الإسرائيلية تجميد طلبات لمّ الشمل الفلسطينية، ، من خلال فرض نفوذها على المقدسيين بالتحكم والسيطرة على حق الجنسية والحق في اختيار أحد الزوجين، ففي عام (2003) صدر قانون المواطنة الذي يمنع منح أيّ جنسية أو مواطَنة لفلسطينيين من المناطق التي احتلتها إسرائيل عام (1967) متزوجين من مواطني إسرائيل، ويعد هذا القانون من أكثر القوانين التي مست حقوق المواطنين الفلسطينيين، كونه يخص الفلسطينيين بالتمييز السلبي، حيث يحرم حق لمّ شمل الأزواج.

وبما أن الإقامة لا يتم منحها من خلال الزواج بشكلٍ تلقائيّ، فإنه يجب على من يرغب في العيش في القدس الشرقية في حال كان أحد الزوجين يحمل الهوية الفلسطينية أن يقدم طلباً للم الشمل(الأمم المتحدة، 2011). وهذا يتفق مع ما ذكره (صالح أ، 2007)، إذ قال إن السياسة الإسرائيلية تنتهك الحق الأساسي للفلسطينيين، وهو ما يتعلق بالعيش، فهي تضيق عليهم بهدف تشريد الفلسطينيين وطردهم وإحلال اليهود مكانهم. ويشير تقرير بتسيلم (2006) إلى أنه قُدم بعد قرار تجميد لمّ الشمل (120,000) طلب، ما قوبل بالرفض، وتم إعطاء حالاتٍ محدودة، ما أدى إلى خلق واقعٍ جديدٍ

لآلاف الفلسطينيين، حيث تم حرمان الزوجين من العيش معاً، فلا يستطيع الذي لا يحمل الهوية الزرقاء البقاء في الداخل الفلسطيني أو في القدس الشرقية، وإن بقي فبقاؤه حسب القانون يكون مخالفاً، وفي أيّ لحظةٍ يكون معرضاً للإبعاد إلى الضفة أو غزة، عدا احتمال سجنه وفرض غراماتٍ ماليةٍ عليه.

سياسات وتشريعات طرد السلطة الإسرائيلية المقدسيين

تناولت الدراسة، وفقاً لهذا العنصر، ثلاثة تشريعات وسياسات، تحديداً، تستخدمها إسرائيل أدواتٍ لطرد وتهجير السكان المقدسيين في سبيل تقليل وجودهم في مدينة القدس، مثل: **قانون لمّ الشمل، والتخطيط الحضري، وبناء جدار الفصل العنصري**. وقد ساهمت هذه الأدوات الثلاث بشكلٍ كبيرٍ في خلق بيئاتٍ

للسكن، مثل: منطقة كفر عقب ومخيم شعفاط، وهي مناطق تُعد حصيلةً لمخططات التخطيط الحضري العنصري لبلدية الاحتلال، التي دفعت بها إلى خارج الجدار الفاصل مع بقائها مع بلدية القدس، وهو ما يندرج ضمن سياقٍ أوسع من الاستعمار الاستيطاني الذي يهدف إلى إزاحة المقدسيين خارج الجدار، خاصةً أنها توفر قاعدةً قانونيةً للعائلات على اختلاف أوضاعهم المعيشية للعيش معاً.

قانون لم الشمل وإجراءاته

ارتبطت السياسات الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب بالاعتبارات الديموغرافية، لذا بدأت إسرائيل تنفيذ سياساتٍ تسعى للتقليل من عدد الفلسطينيين في المدينة، مستخدمةً في ذلك أدوات التخطيط والتشريع لتحقيق هذه الأيديولوجيا، ومن ضمن هذه الأدوات قانون تجميد لمّ الشمل كأداة طردٍ للفلسطينيين(القسيس والعزة، 2013).

كما اتبعت إسرائيل منذ وجودها قوانين تمييزيةً عنصريةً بحق المواطنين العرب، فبينما تمّ السماح لأيّ يهوديٍّ في العالم بالحصول على المواطنة الإسرائيلية باعتباره عائداً إلى بلاده، فرضت سلطات الاحتلال قانون تجميد لمّ الشمل للأسر الفلسطينية، وحرمت المقدسيين من حقوق الإقامة في حال بقائهم في الخارج أو انتقالهم إلى جزء آخر، كالضفة الغربية، مدةً تزيد على سبع سنوات (قاسم، 2012).

وبدايةً من عام (1967) كان بإمكان المقدسيين التقدم بطلب إلى وزارة الداخلية للحصول على الإقامة القانونية لأزواجهم، ولكن تغيرَ الوضع في عام (1994)، حيث رفضت أي طلبات تقدم بها الرجال المتزوجون حاملو البطاقة الزرقاء للحصول على لم شملٍ لعائلاتهم، كما أن الطلبات التي تقدمت بها النساء حاملات الهوية الزرقاء لم يتم قبولها بذريعة أن الزوجة تتبع زوجها، وعلى الرغم من إعادة النظر في قانون الإقامة من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية عام (1997)، وذلك بإجراءٍ يتم عن طريقه منح الزوجة وضع الإقامة بعد مرور خمس سنوات وثلاثة أشهر من قبول طلبها في لم شمل أُسرتها، فإنه في عام (2000) حينما بدأت الانتفاضة الأقصى تم تجميد الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع، وعدم المصادقة على أي طلب لم شمل (أبو زيد، 2014).

وقد أظهرت وثيقة منظمة العفو الدولية لعام (2004) الاختلاف الكبير في سياسة إسرائيل حول جمع شمل العائلات على مر سنين، فمنذ احتلال القدس عام (1967) سُمح لإسرائيل بجمع الشمل لأعداد قليلة، فيما حجبت أغلب الطلبات عام (1973)، وفي عام (1983) قللت اعتماد طلبات لم الشمل، واستمر الوضع كما هو عليه إلى عام (1993)، إذ بدأت إسرائيل تخصيص حصةٍ سنويةٍ لطلبات لم الشمل قُدرت بـ(2000) طلب سنوياً، ويستلزم الطلب وجود أطفال تقل أعمارهم عن (16 عاماً)،

وفي عام (2000) زادت الحصة السنوية إلى (4000) طلبٍ سنوياً، وبعدها توقف العمل بإجراء لم الشمل تماماً.

وصدر قرارٌ عام (2003) يقضي بمنع أيّ مواطنٍ مقدسيٍّ متزوجٍ من سكان الضفة الغربية من السكن مع زوجِهِ داخل حدود دولة الاحتلال، في حين صدر قرار بتعديله عام (2005) تتقدم بموجبه السيدات اللواتي تزيد أعمارهن على (25 عاماً) والرجال فوق سن (35 عاماً) بطلبات لمّ شمل عائلاتهم.

إلا أن إسرائيل وضعت بعض العراقيل الإدارية والقانونية لمنع حصول الأُسر الفلسطينية على لمّ الشمل، حيث فرضت عام (2007) على الفلسطينيين المسجل عنوانهم غزة بتقديم طلب لتصريح مؤقت للبقاء في الضفة الغربية، كما أعلنت أنّ لمَّ الشمل في الضفة الغربية لا يعني الحق في المواطنة (مركز دراسات التنمية، 2010)، ونستطيع توضيح حالات الزواج المختلفة التي لديها مشاكل في إجراءات لمّ الشمل بالشكل رقم (1) الموضح أدناه.

الشكل رقم (1): حالات الزواج المختلفة التي لديها مشاكل في لم الشمل

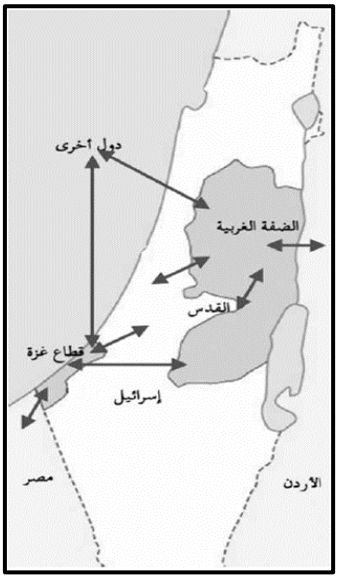

المصدر: مركز دراسات التنمية (2010)

كما اتضح من التقرير الصادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" عام (2018) أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي قامت في الفترة الواقعة بين عامي (2013 و2017) بسحب الإقامة من (287) مقدسياً بعد صدور ما يُعرف بالإقامة الدائمة، وعند النظر في عدد المقدسيين الذين تم إلغاء إقامتهم منذ عام (1967) لوحظ أنّ هذا العدد يزيد على (14,595) مقدسياً حتى عام (2018)، وهناك العديد من المبررات الدالة على ذلك، والتي من أبرزها ما يُسمى سياسة مركز الحياة، التي تم وضعها كسببٍ لسحب الإقامة من المقدسيين، ويمكن إجمالها في الشكل رقم (2) أدناه.

الشكل رقم (2): يوضح مبررات سحب الإقامة من المقدسيين

المصدر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" (2018)

أمّا في عام (2000)، فزادت طلبات لمّ الشمل إلى ما يقرب من (90,000) طلبٍ بانتظار الموافقة، وهذا يعني أن الأزواج الذين لم تتم الموافقة على طلبهم قد يلجأون للانفصال عن زوجاتهم، أو الانتقال للعيش في مناطق أُخرى تتبع السلطة الإسرائيلية، ولكن خارج مدينة القدس حتى لا يفقد أحد الزوجين هويته، وبالتالي حقه في الإقامة داخل القدس، خاصةً أنه بموجب قانون المواطنة الذي فرضته إسرائيل يُمنَع الأزواج المختلفي الهوية من العيش معاً داخل مدينة القدس قبل و خلال تقديم اجراءات لم الشمل (مركز دراسات التنمية، 2010).

شروط لم الشمل قبل التجميد وبعده

تُبين مؤسسة سانت إيف، المركز الكاثوليكي لحقوق الإنسان، (2013)، أن عملية تجميد لمّ الشمل لم تحدث مرةً واحدة، وإنما على مراحل مختلفة، فمنذ عام (1967) إلى أوائل التسعينيات كانت توجد سياسة الجسر المفتوح، التي تسمح لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بدخول القدس، وطلب لمّ الشمل الذي عادةً ما تمتد إجراءاته إلى (10) سنوات أو أكثر، ويتضمن أربع مراحل يمكن إجمالها فيما يلي:

- **أولاً:** يجب إثبات كلٍّ من: صدق الزواج، ومكان السكن، وخلو سجل زوج المتقدم من أي قضايا إجرامية.
- **ثانياً:** في حال الحصول على قبول طلب لم الشمل، يتم حصول المتقدم على تصريح إقامة مؤقت لمدة خمسة عشر شهراً، ويتم تجديدها فيما بعد لمدة اثني عشر شهراً إضافياً دون الحصول على أيّ حقوق، سواء أكانت اجتماعيةً أم مدنية.
- **ثالثاً:** يتم حصول المتقدم على طلب لمّ الشمل من خلال هويةٍ مؤقتةٍ لمدة ثلاثة أعوام، أو ما يسمى تأشيرة (A5)، وهي قابلةٌ للتجديد في كل عام.
- **رابعاً:** يتم حصول المتقدم على نفس وضع الإقامة للمقيم.

ومن الجدير ذكره أنه كانت هناك لوائح جديدة صارمة خلقت أعباءً وتعقيداتٍ لإثبات مركز الحياة، حيث مهدت تلك اللوائح لقانون الأمر المؤقت، وهذا يعني أن العائلات المختلطة يجب أن

تجد مبرراً لوجودها في المدينة، وأن تتقدم بطلب إقامةٍ خاضعٍ لتلك اللوائح المعقدة التي تمثلت فيما يلي:

- **أولاً:** إثبات مركز الحياة الذي يتطلب تقديم وثائق كثيرة، مثل: فواتير الماء والكهرباء وضريبة الأرنونا وإيجار المنزل أو ملكيته، إضافةً إلى الحسابات البنكية وشهادات مدارس الأطفال وأيّ وثيقةٍ تطلبها وزارة الداخلية، للتأكد من مصداقية وجود العائلة في القدس، وشكلت هذه الإجراءات المطلوبة سنوياً ضغطاً نفسيّاً هائلاً على العائلة.
- **ثانياً:** تحقيقات مؤسسة التأمين الوطني التي تُعد إحدى الأدوات الرئيسة لتهجير الفلسطينيين، فعملها مرتبطٌ بوزارة الداخلية الإسرائيلية بشكلٍ مباشر، فهي تقوم بتزويدها بأماكن السكن للمقدسيين، لأنها تقدم خدماتٍ اجتماعيةً لمن لديه حق الإقامة في المدينة، ولهذا تقوم بتحقيقاتٍ لتحديد المنتفعين من خدماتها التي يُشترط فيها إثبات مركز الحياة، وهذه التحقيقات يقوم بها طاقمٌ من المحققين الذين يراجعون معلومات مقدمي الطلبات، والتأكد من أماكن سكنهم من خلال زياراتٍ مفاجئةٍ تنتها بها خصوصية المتقدمين بالطلبات.
- **ثالثاً:** خلو السجل الأمني والجنائي لمقدمي الطلبات ولعائلاتهم من أيّ جريمة، فيتوجب على المتقدمين بطلبات لمّ الشمل إرفاق أرقام هويات الإخوة والأخوات وأزواجهم في حال كونهم متزوجين، وهوية الأب والأم كذلك، وفي حال وجود سجلٍّ أمنيٍّ لأيٍّ منهم يُرفض طلب لم الشمل، وذلك ما يُعرف بقانون "أفراد العائلة".

المرحلة الثانية من مراحل التطور في إجراءات لم الشمل كانت عام 2003، عندما تمّت إضافة لوائح جديدة إلى جانب اللوائح السابق ذكرها، كاستيفاء السن المحددة لتقديم طلب لمّ الشمل، وهي سن (25 عاماً) للزوجة، و(35 عاماً) للزوج. أما ما يتعلق بالأطفال، فلا يستطيع الوالد صاحب الهوية

المقدسية تسجيل أطفاله تلقائياً، فينبغي عليه أولاً إثبات مكان ولادتهم، ويُشترط أن يكون داخل حدود بلدية القدس، ويتبع ذلك إجراء تسجيل الأطفال، فيحصلون على إقامة كاملة إذا كانوا دون سن (14 عاماً). وإذا تعدوا هذه السن، والقدس موطنهم الأصلي ومكان ولادتهم، يتوجب على الأب اتباع إجراءات لمّ الشمل، وإثبات مركز حياة الأُسرة، ويحق لهم الحصول على إقامة كاملة إذا تمت الموافقة على الطلب. ولكن، في حال تعديهم سن (14 عاماً) ولم يولدوافي مدينة القدس، يحق لهم الحصول على تصريح إقامة ليبقوا مع العائلة دون الحصول على بطاقة هوية.

كما يتطلب الإجراء البيروقراطي لتقديم لم الشمل للزوجة أو لتسجيل أطفال المقيمين الدائمين تقديم إثباتات وسلسلة من الوثائق لإثبات أنّ مركز الحياة الأسرية هو في إسرائيل لفترة عامين على الأقل قبل تقديم الطلب أو قبل ولادة الطفل (فواتير، عقود إيجار أو إثباتات أخرى فيما يتعلق بمكان الإقامة، إثباتات على العمل أو الحصول على مدفوعات من مؤسسة التأمين الوطني وإدارة حسابات بنكية). هذا يعني أن مركز الحياة يجب أن يبقى فعالاً دائماً حتى يتمكن الزوج من تجديد إقامة زوجته ومن تسجيل أطفاله عند الولادة. إن هذه الإثباتات هي أمر مكلف وتشكل عبئاً مالياً على الأسر المختلطة، كونها مطلوبة بشكل سنوي، على خلاف الأزواج من ذوي الهوية المقدسية الذين تُطلب منهم غالباً أثناء تسجيل أطفالهم بعد الولادة.

التخطيط الحضري

يُعدّ التخطيط الحضري من الأدوات القوية لإحكام السيطرة على السكان الفلسطينيين في مدينة القدس، وذلك لاستخدام سلطات الاحتلال قانون البناء كإحدى أدوات الطرد والسيطرة على المقدسيين، حيث ارتكزت المنطلقات الأيديولوجية أو الفكرية للفكر التخطيطي الإسرائيلي على فكرة الاستيلاء على

الأرض والبحث عن مبررات تاريخية وقانونية تبيح هذا الفعل، وعلى سياسة الطرد والجذب لخلق وقائع ديموغرافيةٍ جديدةٍ في المدينة، فطردت السكان العرب، فيما جذبت اليهود وجلبتهم إلى المدينة (الجعبة ب، 2009).

وبذلك، تم استبعاد المقدسيين من المشاركة في التخطيط العمراني وحرمانهم من تحسين أحيائهم، أو إنشاء أحياء جديدة لاستيعاب احتياجاتهم السكنية المتزايدة نظراً لمكانتهم بوصفهم رعايا مؤقتين (Alkhalili & Others, 2014).

وبالتالي، يرتكز التخطيط الحضري في مدينة القدس على المفهوم المكاني الحيوي المشتق من فكرة فوكو عن السلطة الحيوية، حيث يتم التعامل مع السكان كمشكلةٍ سياسية، وليس كرعايا أو مواطنين، وتُستخدَم في ذلك آليات المراقبة والإحصاء لقمع السكان وإخضاعهم، فيشير هذا المصطلح إلى التقنيات الحيوية المستخدمة لرسم الحدود والتحكم فيها وإدارتها وتشكيلها وإسنادها إلى الفضاء بمصطلحات عرقية، وهو ما تبنته إسرائيل مع تسخير الأدوات الإحصائية لإنتاج وإعادة إنتاج سلسلةٍ من التصنيفات التي تخلق حداً فاصلاً واضحاً بين اليهود والفلسطينيين، وتم ذلك عن طريق تجانس الأول وتفتيت الأخير، حيث إن البنية المكانية الحيوية التي يقوم عليها المشروع الاستعماري الإسرائيلي قد نشرت استراتيجيتين رئيستين تتألفان من آلياتٍ بيروقراطيةٍ قانونيةٍ لنزع الملكية، إلى جانب حركة استيطان اليهود للأراضي الفلسطينية بقصد الاستيلاء على أكبر قدرٍ ممكنٍ من الأراضي والسيطرة عليها (Cohen & Gordon, 2018).

تبنت إسرائيل سياساتٍ مكانيةً ديموغرافيةً ممنهجةً منذ عام (1967)، مارست من خلالها الضم والإقصاء، حيث تمثَّلَ الضم بتضمين المستوطنات اليهودية بكل مرونة، والإقصاء بدفع الأحياء الفلسطينية خلف الجدار العازل والتعامل مع الأحياء الفلسطينية بصرامة (Alkhalili & Others,

2014)، كما رفضت لجان التخطيط القُطرية الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس تجاوز نسبة المقدسيين (30%) من سكان المدينة (الخمايسي أ، 2019).

ووفقاً لهذا، يُعد مخطط القدس لعام (2000) مثالاً حياً وصارخاً لاستخدام التخطيط الحضري كإحدى أدوات الطرد والسيطرة المكانية في المدينة، حيث أعدت بلدية الاحتلال المخطط لتغيير هيكلة المدينة، ما أثّر على تنمية الوجود الفلسطيني وتطويره، إذ هدف هذا المخطط إلى تحديد استعمالات الأراضي في القدس، والعمل على تأمين غالبيتها لليهود، فلقد تم تخصيص نحو (25) كيلومتراً مربعاً فقط من المساحة الكلية للقدس للوجود الفلسطيني، وكذلك هدف هذا المخطط إلى عدم تطوير المراكز التجارية والصناعية في الأحياء العربية، وذلك للقضاء على مركزية القدس العربية كمركز حضري للضفة الغربية (الجعبة ب، 2009).

كما أحاطت الحكومة الإسرائيلية القدس بموجب هذا المخطط بأربع مستعمرات استيطانية يقطنها (140,000) مستوطن، وقامت بتوسيع حدود بلديتها لتشمل هذه المستوطنات، ما أدى إلى تقطيع أوصال الأحياء العربية وعزل بعضها عن البعض الآخر، وتحويلها إلى مناطق مكتظة بالسكان ومعزولة (الجعبة أ، 2017)، وفي المقابل منعت الفلسطينيين من البناء نظراً لتصنيف ربع مساحة المدينة مناطق خضراء يُمنَعُ البناء فيها بموجب المخطط الهيكلي للقدس، فتمنح البلدية المقدسيين (100) ترخيص بناء سنوياً، أي بنسبة أقل من (7%) من التراخيص الممنوحة للبناء في المدينة، في حين تقوم بهدم (150) مسكناً بذريعة البناء من دون ترخيص (الجعبة ب، 2009)، وبالتالي، فقد قيدت هذه السياسات وإجراءات التخطيط تطوير الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية التي يقطنها (270,000) مقدسيّ (Alkhalili & Others, 2014).

وأدت تلك السياسات الإسرائيلية إلى ظهور جغرافيا من الجيوب التي يعيش فيها المقدسيون، وذلك بإحاطتهم بالمستوطنات التي فتّت الأحياء العربية، وأعادت إنتاج فصلٍ سكنيٍّ بين اليهود والفلسطينيين، اتسم بالتفاوت الشديد في استثمارات الدولة في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية بين التجمعات اليهودية والعربية (Cohen & Gorden, 2018).

وهنا، يُشار أيضاً إلى تعمُّد تقليل فرص سكن الفلسطينيين داخل مدينة القدس عن طريق الارتفاع الباهظ في أسعار الأراضي وإيجارات الشقق، والإجراءات المعقدة في تراخيص البناء، إضافة إلى تعرض المقدسيين في حال القيام ببناء منازل من دون تراخيص إلى غرامات وتقديم لوائح اتهام بحقهم (الخمايسي ب، 2007؛ Alkhalili & Others, 2014).

وأدى هذا التغيير في النسيج الحضري في مدينة القدس إلى تبعات سلبية على تأمين الاستقرار في المدينة وتطويرها بشكل متجانس، ما دفع المقدسيين للانتقال إلى محيط القدس والبناء بشكلٍ غير قانونيّ، والسكن في مناطق خارج الجدار في مناطق سكنية مكتظة تعاني من نقصٍ في البنية التحتية والخدمات العامة، وهو ما حقق الهدف الديموغرافي الإسرائيلي وأحكم السيطرة الإسرائيلية على المدينة من خلال منع تواصل الامتداد العمراني الفلسطيني، ودفع المقدسي إلى البحث عن مكانٍ آخر للسكن خارج المدينة.

بناء الجدار الفاصل العنصري

لقد اسُتخدم جدار الفصل العنصري أداةً طرد الفلسطينيين، حيث سعى بشكلٍ كبيرٍ إلى فصل القدس عن الضفة الغربية، تمهيداً لتهويد المدينة وفرض وقائع جديدة عبر إجراء تغييرات جغرافية وديموغرافية على الأرض (عرفة، 2017)، وكانت من أهم تلك الوقائع وأبرزها إعادة تركيب حدود القدس على

أُسسٍ سكانيةٍ لتفريغها من أهلها، ولحسم الصراع الديموغرافي في المدينة (الجعبة ب، 2009). في عام (2002) بدأت إسرائيل بناء الجدار الفاصل، ما أدى إلى عزل أكثر من (200,000) فلسطيني في أحياء وراء الجدار (أبو السعود، 2009).

كما كان هذا البناء نتيجةً للسياسة الديموغرافية لإسرائيل لتحقيق هدفها في بقاء المقدسيين أقلية، إذ لا تتجاوز نسبتهم (30%) داخل حدود القدس، ولصياغة خطاب وعيٍ يفيد بأن الإسرائيليين هم غالبية هذا الحيز، خاصة بعد ضمّ مستوطناتٍ من خارج حدود بلدية القدس، فيما أعادت تقسيم الحيز الحضري بواسطة هذا الجدار، حيث فُصلت الأحياء الفلسطينية، ومُنعت من التواصل الحيزي الطبيعي عن طريق تأمين السيطرة على دخول المقدسيين إلى مدينة القدس عبر بوابات مرصودة بإحكام في نقاط مختلفة من الجدار الفاصل تحدد من يُسمح له بالإقامة والحركة، ما أدى إلى إبقاء جزءٍ من المقدسيين خارج الجدار (الخمايسي أ، 2019)، وكذلك الضواحي والمناطق الشرقية لمدينة القدس التي تُعدّ أيضاً من المناطق الأكثر تضرراً، حيث حصر الجدار (60) ألف نسمة من سكان هذه الضواحي داخل قراهم (عياش ب، 2005).

ومن هنا يتضح أنّ ممارسة تلك الثنائية المزدوجة في القدس على حركة السكان، بناءً على اعتبارات هوية الشخص وانتمائه، خلقت منظومة فصلٍ عنصريٍّ واحتلالٍ عرقيٍّ في المكان، كما كانت إقامة جدار الفصل العنصري والمستوطنات الإسرائيلية تطبيقاً لاستراتيجية الإحاطة بالأحياء والبلدات الفلسطينية لتقطيع تواصلها الجغرافي (الخمايسي ج، 2018).

ومما سبق ذكره، فبناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس يعدُّ الوسيلة الأكثر نجاحاً في تحقيق الهدف في تقليل عدد المقدسيين داخل المدينة إلى أكبر درجةٍ ممكنة، ولعل الاحتلال نجح في إبعاد ثلث المقدسيين عن المدينة من خلال الجدار، إذ إن ثلث المقدسيين باتوا الآن خارج حدود

جدار الفصل العنصري، وخارج حدود البلدية التي رسمها الاحتلال لمدينة القدس، حيث وصل العدد وفق الأرقام الرسمية المعتمدة لدى السلطة الفلسطينية إلى (130) ألف مقدسي يعيشون خارج الجدار، ويقنطون في كفر عقب والزعيم ومخيم شعفاط ورأس خميس وضاحية السلام والرام، وهي مناطق أغلب سكانها من المقدسيين، وقد أبعدها الاحتلال عن المدينة المقدسة بهدف إبعاد أكبر عددٍ ممكنٍ من المقدسيين عنها، والتقليل من نسبة الفلسطينيين فيها(عمرو، 2018). لم تقتصر التأثيرات السلبية لجدار الفصل العنصري في القدس على تقطيع أوصال المدينة، وحرمان الآلاف من الوصول إلى المستشفيات والمدراس وأماكن العمل، بل طالت كذلك العائلات والأُسر الفلسطينية على جانبي الجدار، فلم يراعِ مسار الجدار، الذي أعدته وصادقت عليه الحكومة الإسرائيلية مطلع العام 2002، التشابك الجغرافي وعلاقات المجتمع الواحد لسكان المدينة، وتجاوز ذلك المسار كل المواثيق والمبادئ الإنسانية والقرارات الدولية، ونتج عنه فصل العائلات المختلفة الهوية وتشتتها، لتواجه مستقبلاً غامضاً بعد تجميد إجراءات لمّ الشمل عام (2002)، ولم يُترك أمام هذه العائلات أيُّ خيارٍ للعيش المستقر، وهذه الآثار تنطبق على شمال القدس، فقد قسّم الجدار ضاحية السلام، غرب قرية عناتا، إلى شطرين، وكذلك ضواحي البريد والرام وسميراميس والمطار الواقعة في شمال القدس(عياش ب، 2005).

وحسب تقريرٍ خاصٍ للأوضاع الإنسانية في القدس عام (2011)، فصل الجدار أكثر من (55) ألف فلسطيني من سكان القدس الشرقية عن المركز الحضري، حيث يحتاج المقيمون في هذه الأماكن إلى عبور حاجز الجدار للوصول إلى خدمات التعليم والصحة وغيرهما، بوصفهم مواطنين في القدس، ويحتفظ سكان تلك المناطق بوضعهم كمقيمين دائمين في القدس الشرقية، ويلتزمون بواجبهم في دفع الضرائب، ومع ذلك لا يحصلون على أيّ خدماتٍ في مناطقهم، فتعاني تلك المناطق من تدهورٍ في الخدمات الأساسية، كما تعاني من فراغٍ أمنيٍّ وفوضويٍّ لأنها خارج الولاية الإسرائيلية وكذلك

الفلسطينية، وأقصى استجابة قدمتها سلطات الاحتلال تقديم مراكز جماهيرية لضمان بقاء المقدسيين في تلك الأحياء. وعلى الرغم من تطبيق بعض التدابير، لا تزال المدارس والعيادات الصحية غير كافيتين، وصيانة الطرق وجمع النفايات في حدهما الأدنى، كما أنه لا وجود عملياً للملاعب ومكاتب البريد.

الفصل الثالث

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

أولت الكثيرُ من الأدبيات النظرية، والدراسات الاهتمامَ بأحد متغيرات الدراسة الحالية، وهي قضية لمِّ الشمل لمختلفي الهوية دولياً، وفلسطينياً، ولهذا سأعرض في هذا القسم المهم تحليلاً لبعض الأدبيات النظرية التي ناقشت متغيرات الدراسة من خلال ثلاثة محاورٍ، كالتالي:

- **المحور الأول:** سياسات الزواج، والهجرة، ولم الشمل عالمياً، وتأثير البيروقراطية على العلاقات، والأدوار الأسرية.
- **المحور الثاني:** تأثيرات الأنظمة الاستعمارية على مستوى الحياتين الأُسرية والشخصية في السياق الفلسطيني.
- **المحور الثالث:** دراسات تتناول الوضع الخاص للنوع الاجتماعي ولمّ الأُسرة في سياق القدس وكفر عقب

سياسات الزواج، والهجرة، ولمِّ الشمل عالمياً، وتأثير البيروقراطية على العلاقات والأدوار الأُسرية

قبل عرض الأدبيات العالمية التي تناولت تأثيرات بيروقراطية إجراءات لم الشمل على العائلات المهاجرة، لا بد من الإشارة إلى أنه لا مجال للمقارنة بين الهجرة الطوعية العالمية والهجرة القسرية التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني. فمنذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، خضع الفلسطينيون للهجرة القسرية التي لا تزال مستمرةً حتى اللحظة، مع غياب الحل السياسي لقضيتهم، واستمرار تنكر حكومة الاحتلال الإسرائيلي لحقهم في العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948.

إن حالة اللجوء وتوزيع الفلسطينيين بين الدول العربية والضفة الغربية وقطاع غزة أدت إلى تنوُّعٍ في حالة المواطنة لهم تبعاً للدولة التي يعيشون فيها. وقد نجمت عن هذا الوضع الاستثنائي مشكلة إقامة الفلسطينيين حتى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تسيطر إسرائيل كقوة احتلالٍ على سلطة منح المواطنة والإقامة للفلسطينيين، وتستخدم الإجراءات العالمية للمّ الشمل ضمن سياقٍ استعماريّ استيطانيّ كوسيلةٍ لاقتلاع الفلسطينيين ومحوهم باعتبارهم مهاجرين.

أحاول في عرض الأدبيات العالمية إظهار كيف تتشابه الآثار التي تتسبب بها الإجراءات البيروقراطية للحصول على الإقامة والمكانة القانونية على حياة الأسر المختلفة الهوية، مع التأكيد على خصوصية الحالة الفلسطينية واختلافها وتفردها.

عالج الكثيرُ من الأدبيات تأثير قضايا: لمِّ الشمل، والزواج، والهجرة على العلاقات الأسرية، والأدوار النوعية، والتغييرات التي حدثت داخل الحياة الزوجية. وفي الأدبيات العالمية، ترتبط مسألة "لم شمل الأُسرة" دائماً بقضايا الهجرة، وحقيقة أن الأزواج لديهم مواطنة وجنسية رسمية مختلفة تؤدي إلى "أُسر

مختلطة الوضع" (Brettel 2017). بما أن الزواج هو الوسيلة الرئيسية التي يمكن من خلالها لغير المواطن الحصول على الجنسية في بلد أجنبي، فقد أصبحت "المواطنة الزوجية" وإجراءات الدولة البيروقراطية لحكمها وإدارتها محوراً رئيسياً في الأدبيات المتعلقة بالهجرة. وبالتالي، تركز غالبية الأدبيات حول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على العقبات التي يتعين على عائلات "المهاجرين المتزوجين" مواجهتها بسبب سياسات الدولة التي تهدف إلى تقليل تدفق المهاجرين. حيث نشأ مصطلح جديد بينهما، وهو البيروقراطية في إجراءات لمِّ الشمل، وقضايا الهجرة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وهذا بعد طرح مصطلحات جديدة تعيد النظر في سياسات التعددية الثقافية، ما دفع العديد من دول أوروبا ذات النزعة القومية إلى إعادة التفكير في الممارسات الرسمية الخاصة بسياسات التعددية الثقافية، فبات حصول المهاجر على الجنسية أمراً بالغَ الصعوبة في الدول الأوروبية، وذلك لشدة إجراءات الحصول عليها (دياني، 2020م).

إن حماية وحدة الأسرة حقٌّ من حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، الذي يتضمن في أحد بنوده الحق في الحياة الأُسرية للمهاجرين، إلا أن المنظمة الدولية للهجرة (2017م) أكدت تسبب سياسات الدولة بتفريق الأُسر لفترات زمنية طويلة، حيث تضع بعض الدول شروطاً عند الدخول إلى أراضيها، والإقامة فيها، وأيضاً بلمِّ شمل الأُسر.

فقد أكد تقرير منظمة الهجرة الدولية (2017م)، ودراسة (Lopez, 2015)، ودراسة (Kofman 2004)، تحكم الدول، وبيروقراطية إجراءاتها للمِّ شمل الأُسر، فالوضع القانوني للأفراد المهاجرين في الدول وضعٌ مصممٌ لتلبية حاجات الدول، وليس لمواطنيها، للحد من الهجرة، وتضع معظم الدول مجموعةً من الظروف الصعبة لأولئك الذين يسعون للمّ شمل الأُسرة، مثل: الحد الأدنى من فترة الإقامة السابقة، وفترة الإقامة تحت الاختبار للزوج، وفرض دخلٍ ثابتٍ للكفيل، والسكن في مكانٍ

آدميٍّ كما يتمتع به السكان الأصليون، إضافةً إلى طول المدة لمعاملات لمّ الشمل، ومواجهة صعوبات البيروقراطية.

في أوروبا، وضعت العديد من الدول عقباتٍ في قوانين لمّ شمل الأُسرة للحدّ من هجرة الأفراد إليها، من ضمنها كان تحديد العمر المناسب لإتمام إجراءات لمّ شمل الأسرة. فمثلاً حدد القانون الدنماركي في حالة الزواج أن لا يقل عمر الزوجين عن (24 عاماً)، وهذا ما يطلق عليه قانون (24 عاماً)، في حين اشترط القانون الهولندي في العمر عند الزواج ألا يقل عن (21 عاماً) (Bonjour & De Hart, 2013).

أما ألمانيا وكندا، فحددتا سن الزواج بـ (18 عاماً)، واشترطتا ألا يقل عن ذلك.

في هولندا، يتم النظر في عمر الأزواج، بحيث تعدّ الفجوة العمرية الكبيرة بين الشريكين مؤشراً خاطئاً للزواج، ونتيجةً لذلك يتوجب على الزوجين إثبات أنهم لم يتزوجوا من أجل الحصول على الجنسية فقط، بل من دافع المحبة وقرار الزواج، ولذلك تفرض عليهم فترة اختبارٍ عادةً ما تكون سنة أو سنتين، على الأزواج خلالها العيش معاً (Kofman, 2004).

وإلى جانب القيود المفروضة على السن، تطالب العديد من البلدان باستيفاء شروطٍ اقتصاديةٍ ومكانيةٍ وماديةٍ أُخرى من أجل التقدم بطلبٍ للحصول على إقامةٍ قانونيةٍ للزوجين. فالقانون الهولندي يحدد الأجر الشهري للزوج الهولندي بألا يقل عن (120%) من الحد الأدنى للأجور (Bonjour & De Hart, 2013). أما في فنلندا، فيجب أن يكون صافي الدخل الشهري 2600 يورو، وفي المجر يجب على المهاجرين إثبات أن لديهم وسائل مالية كافية (وسائل المعيشة، والإقامة، والتأمين الصحي)، في حين يُعفَى اللاجئون من هذه المتطلبات، شرط أن يتقدموا بطلب لمّ شمل الأُسرة في غضون ستة أشهر من التواجد (Maczynska,2012).

كما يعتبر الاعتماد على الإعانات المالية في عددٍ من البلدان (ألمانيا وهولندا) عقبةً أمام لم شمل الأسرة. ففي فرنسا، مثلاً، لا يمكن احتساب المخصصات العائلية لحساب الحد الأدنى للدخل، الذي يجب أن يكون معادلاً للحد الأدنى القانوني للأُجور (Kofman,2004).

كما تطلب الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي أن يتكفل المهاجر المقدم لإجراءات لم الشمل بتأمين مكان الإقامة والعلاج لنفسه ولأسرته، من دون اللجوء الى نظام المساعدة الاجتماعية في الدولة، وتفرض عليهم فترات انتظار طويلة، فالمهاجر لا يُسمح له بلم شمل أسرته إلا بعد إقامةٍ قانونيةٍ لمدة تتجاوز عامين (Boreil&others,2020). وفي السياق نفسه، أشارت لوبيز (Lopez,2015) إلى أن طلبات قوانين الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية استنزفت المهاجرين مالياً.

يستخدم البعض الآخر المتطلبات الثقافية التي تتضمن معرفة اللغة الوطنية، ولكن يمكن أن تتضمن أيضاً مطالب بأن يتصرف الأزواج المهاجرون وفقاً للمعايير الثقافية الوطنية، ففي فنلندا للثقافة دورٌ أساسيٌّ لتقييم الزيجات من قبل البيروقراطيين الذين يعملون كحراسٍ أخلاقيين، فهم يقيمون الحياة الأسرية من أجل تحديد ما إذا كان زواج المتقدمين بطلب الهجرة يتوافق مع ما يعتبرونه مقبولاً للحصول على الإقامة الفنلندية، وهذا من خلال إثبات انتمائهم وفق أخلاقياتهم وثقافتهم (Pellander,2015).

في النمسا عادةً ما يتم رفض الزيجات العابرة للحدود الوطنية، خاصة من تركيا، وتستنكر السلطات النمساوية هذه الزيجات باعتبارها أعمالاً احتيالية أو "عنفاً باسم التقليد" على أنه "أساسي للثقافة التركية" وظاهرة مستوردة. وبالتالي، فإن الشابات من أصول تركية إما يشتبه في أنهن أُجبرن على الزواج، أو أنهن متهماتٌ بتجاوز تشريع الهجرة عندما قررن الزواج عبر الحدود.

لذلك يعتبر النمساويون الزيجات العابرة للحدود من العقبات الرئيسة أمام الاندماج الاجتماعي للأقليات. فقانون الهجرة لا يهدف إلى منع هجرة الأزواج فحسب، بل أيضاً إلى منع "استيراد" التقاليد واللغات والأديان (strasser,2014).

كما تنظر القوانين والممارسات البيروقراطية إلى الزواج المختلط في فرنسا على أنه مشكلة هجرة تهدد أخلاق الجنسية الفرنسية، لذلك في عام 2006 تم سن قوانين للحد من هجرة الزواج لحماية المواطنين الفرنسيين الساذجين من زواج المصلحة مع مهاجرين يرغبون فقط في الحصول على وضعٍ قانونيٍّ وجنسيةٍ فرنسية. فجاءت، نتيجةً لذلك، محاولات المخبرين كشف ما إذا كانت العلاقة حقيقيةً أم مزيفة لدرجةٍ قد تصل إلى إهانة الأزواج عن قصد، حتى يرى المخبرون ما إذا كان الأزواج سينهارون تحت الضغط أم لا، في محاولةٍ لإثبات القيم الأخلاقية والمرونة العقلية للمهاجرين.

وفي حالة الاشتباه في زواجٍ مزيفٍ أو قسريّ، يجوز لمجلس المدينة أو المقاطعة أو القنصلية طلب إجراء تحقيقٍ يُطلب فيه من الأزواج إثبات مشاركتهم للحياة اليومية من خلال أدلةٍ تتراوح من العناصر الملموسة، مثل: إيصالات الإيجار، وفواتير الضرائب والكهرباء، وحساب مصرفي مشترك، والاشتراكات المشتركة في مختلف الخدمات، والصور الفوتوغرافية من الإجازات معاً (Kringelbach,2013).

قد تستغرق الظروف البيروقراطية لتلبية متطلبات لمّ شمل الأُسرة سنوات عدة، وقد تؤدي إلى فصل أفراد الأُسرة، بعضِهم عن بعض، فتراتٍ طويلة. في إيطاليا، عانى المهاجرون من معاملات لمِّ الشمل التي اتسمت بطول مدتها، حيث يتوجب على المهاجر الانتظار فترةً طويلةً قد تصل لسنوات، كي يحصل على وضعٍ قانونيٍّ داخل الدولة، أو للحصول على جنسية، أو على تصريح إقامةٍ يجدَّد كل عامين، أو لسماع طلبات لمِّ الشمل، إضافة إلى المماطلة، وقد تُفقد المستندات الخاصة بمعاملات

لمّ الشمل دون إعلام المهاجرين بذلك، ما يزيد من فترة انتظارهم للحصول على وضعٍ قانونيّ (Tuckett, 2015). وكذلك في ألمانيا وسويسرا، حيث فرضتا أقسى شروطٍ على معاملات لمّ شمل الأُسر، حيث إن التقدم بطلب لمّ شمل المهاجرين يتطلب فترة إقامةٍ بالدولة تختلف للجيلَين الأول والثاني من الأسر عن الدول الأوروبية الأُخرى. كما ضمّت التدابير التي تحكم لمّ شمل الأُسر تخفيض الحد الأدنى لسن دخول الأطفال، ورفع هذا الحد الأدنى لكفالة الأزواج، فكان في ألمانيا دخول الأطفال دون سن 16 عاماً، مع شرط حصول الأطفال على تأشيرات دخولٍ لزيارة والديهم، ما يضفي للأمر صعوبةً كبيرة (Kofman, 2004).

تركز العديد من الدراسات على قضية أنه بالرغم من أن المتطلبات القانونية لإعادة لمّ شمل الأُسرة تستند إلى التركيز على مقدم الطلب الفردي للحصول على الإقامة أو الجنسية، فإن العملية تؤثر دائماً على جميع أفراد الأسرة –العلاقات بينهم وإمكانية العيش حياةً أُسريةً صحية–، فعلى سبيل المثال، عرضت بعض الدراسات تأثير بيروقراطية إجراءات لمّ الشمل على الأُسر، ووضّحت صعوبات الحصول على وضعٍ قانونيٍّ في ظل عدم وجود قواعد شفافةٍ حول لمّ الشمل، ما أثّر بشكلٍ كبيرٍ على نوعية الحياة، وفرص اندماج الأشخاص المهاجرين في الدول (Maczynska, 2012; Lopez, 2015; Enchautegui & Menjivar,2002, 2015).

أشارت لوبيز في دراستها إلى أن القانون بالولايات المتحدة الأمريكية يُهمل العلاقات الأُسرية، في أغلب الأحيان، والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالأسر مختلفة الهوية أو الجنسية، فقانون إصلاح الهجرة غير الشرعية قلَّل من الاعتبارات الأُسرية بشكلٍ كبيرٍ وواضح، ما انعكس بالسلب على حياة الأُسر، بالرغم من أن قوانين الهجرة والتجنيس ترتكز على الفرد، إلا أن دواعيها أثرت على الأُسر المختلطة، فعانت تلك الأُسر من طلبات الهجرة، واستنزاف المال والوقت، كما قد تواجه هذه الأُسر

فصل أحد أفرادها أو ترحيله، ما يترتب على هذا بُعد الأزواج، بعضِهم عن بعض، عاطفياً وجسدياً (Lopez, 2015).

علاوةً على ذلك، أظهرت الدراسات أن الافتراضات العرقية والصور النمطية الثقافية قد تم دمجها في العمليات البيروقراطية. وأدى التحيز العنصري ضد الخلفية الثقافية أو الدينية أو العرقية لأحد الشريكين أو كليهما في الزواج المختلط إلى بعض الشروط التقييدية الأوروبية؛ عند الافتراض أنّ الرجال من دول العالم الثالث كانوا يحاولون الوصول إلى أوروبا من خلال الزواج من نساء أوروبيات، أو عندما جاء كلا الزوجين من خلفياتٍ مسلمة، كان من المفترض أن تكون النساء في "زيجات قسرية" ضد إرادتهن، إما كعرائس مهاجرات أو كشريكاتٍ لأزواج مهاجرات.

فجاءت دراسة (Scheel & Gutekunst, 2019) لتؤكد أن هناك تمييزاً كبيراً في زواج مختلفي الهوية، وفقًا للطبقة والجنس والعرق والسن والجنسية وغيرها من عوامل التمييز، كأحد آثار بيروقراطية إجراءات لمّ الشمل على الأُسر. وهكذا أظهرت العديد من الدراسات، أيضاً، الآثار التمييزية بين الجنسين لإجراءات لمّ شمل الأُسرة، فأثبتت دراسة (Enchautegui & Menjivar, 2015) في نتائجها الدور السلبي لقوانين الهجرة في دمج المهاجرين على إعادة إنتاج الأدوار الجندرية، فعلى سبيل المثال، جعلت بعض البيروقراطيات من غير القانوني أن تعمل الزوجات المهاجرات أثناء عملية لم الشمل، وبالتالي فرض دور ربات البيوت التابعات عليهن. في حالات أُخرى، أجبرت إجراءات لمّ شمل الأُسرة النساء والرجال على القيام بأدوار جديدة، في حالاتٍ مثل الانفصال القسري للأسر عن طريق عمليات الترحيل، ما نتج عنه تغيُّرٌ في بناء الأُسر المهاجرة وشكلها، وارتفاع نسبة الأُسر التي يرأسها أحد الزوجين في ظل غياب الطرف الثاني، ما يحول بناء الأدوار الجندرية لكلٍ من الزوجين.

وربطت دراسة (Brettell, 2017) بين الهجرة والتغييرات في معنى الوفاء بالأدوار الجندرية داخل الأسر المختلطة، لتوضح أن الرجال المهاجرين الذين قد تتولى زوجاتهم مسؤولية المنزل، وقد يصبح لزوجاتهم عملهن الخاص يشعرون بالتمييز أو التهميش، ما يؤدي إلى ممارستهم السلطة الأبوية على نسائهم، نتيجة العجز في الوفاء بأدوارهم الأساسية، فتتولد لديهم الرغبة في ممارسة الكثير من السلطة على أُسرهم، ما يترتب عليه في بعض الأحيان إيذاء مشاعر النساء نفسياً ولفظياً وجسدياً، ويزيد من سوء حالتهن النفسية، خاصةً أنهن في أغلب الأوقات يترددن في ترك المعتدي والاتصال بالسلطات للحصول على المساعدة أو تقديم شكوى خوفاً من الترحيل.

كما بينت إحدى الدراسات أنّ النساء المهاجرات اللواتي تزوجن من الرجال ذوي الجنسية الأمريكية كنّ أكثر عرضةً للعنف المنزلي من الرجال المهاجرين الذين تزوجوا من نساء أمريكيات، إضافةً إلى أن وضع النساء المهاجرات غير القانوني يزيد من ضعفهن وعزلتهن، نظراً لأن قوانين لمّ الشمل في الولايات المتحدة وأوروبا تميل إلى جعل النساء المهاجرات يعتمدن على أزواجهن للحصول على وضع قانوني، فلهذا تخشى النساء المهاجرات الاتصال بالسلطات، ويتجنبن التوجه إلى نظام العدالة، خوفًا من الترحيل، وفي هذه الحالة يمكن للزوج المسيء استخدام الوضع القانوني لزوجته كأحد أشكال الابتزاز (Menjívar & Salcido, 2002).

تلقي الدراسات الحديثة حول هجرة الزواج داخل آسيا الضوء على قضايا الأُسرة والعلاقات بين الجنسين وديناميكيات عمليات إعادة لمّ شمل الأُسرة بشكلٍ أفضل بكثيرٍ مما تفعله الدراسات التي تركز على أوروبا. وتجادل هذه الدراسات بأنّ العلاقات الأُسرية والديناميكيات تتوسط بين قوانين الدولة وإجراءاتها المتعلقة بالإقامة أو وضع المواطن وتجربة مقدم الطلب الفردي (عادةً الزوجات الآسيويات الأجنبيات). وبالتالي، فإنّ هذه الدراسات تسلط الضوء على تجربة النساء وديناميكيات

العلاقات بين الجنسين في الأُسرة في فهم عمليات وإجراءات لم شمل الأسرة (Yeoh 2021، Chiu and Yeoh 2021، Yeoh et. al 2013).

كما تظهر هذه الدراسات أيديولوجية المواطنة في الدول الآسيوية، مثل تايوان وسنغافورة، التي تعطي الأولوية للعائلة الأبوية (Yeoh 2013, Yeoh 2021)، وبالتالي، فإنّ الزوجات الأجنبيات الراغبات في الحصول على الإقامة أو الجنسية عالقاتٌ، أيضاً، في نظامٍ يجبرهن على أن يكُنّ "ربات بيوتٍ خاضعات" وفقاً للمعايير الأبوية الجندرية للبلد.

كما كتبت (Yeoh et al 2013,148) فيما يتعلق بسنغافورة، كما هي الحال في العديد من البلدان المتقدمة في آسيا، أنه يتم وضع النساء المهاجرات من البلدان الأقل تقدماً اللاتي يتزوجن من مواطني سنغافورة في نظام الهجرة والمواطنة للدولة القومية ليس كعمالةٍ محتملة ولكن كمعالات –أي زوجات غير عاملات– لرجالٍ سنغافوريين يعتمدون على شرعية علاقة الزواج، إضافةً إلى موارد و(نزوات) أزواجهن في التفاوض بشأن حقوقهن في الإقامة والعمل والأطفال في مواجهة دولة سنغافورة. غالباً ما يجعل وضع هؤلاء النساء كمعالات لرجال سنغافوريين ضعيفات للغاية، لا سيما بالنظر إلى صعوبات التواصل (في حالة العرائس في جنوب شرق آسيا) مع المجتمع المضيف، ونقص شبكات الدعم الاجتماعي، والتبعية الاقتصادية، والخوف من الترحيل... ما يعنيه هذا هو أنه لا يمكن للنساء الوصول إلى لم شمل الأسرة إلا من خلال كونهن زوجات وأمهات يعتمدن على أزواجهن الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة، وبالتالي سلطة أكبر بكثيرٍ على أساس النظام الأبويّ، وكذلك قوانين لمّ شمل الأُسرة في الولاية. في الواقع، تستخدم هذه الأدبيات مفهوم "نظام هجرة الزواج الأبوي" للتأكيد على أن الوصول إلى لمّ شمل الأسرة مبني على قيام المرأة بأدوارها التقليدية في نسخة البلد المضيف من الأُسرة الأبوية. بمجرد حصول النساء على أوراق إقامة رسمية، يصبح بإمكانهن العمل أو اتخاذ

قراراتٍ أُخرى تتعلق بحياتهن. علاوةً على ذلك، يتعين على الأزواج اتخاذ الإجراءات البيروقراطية نيابةً عن زوجاتهم الأجنبيات (Yeogh et. Al, 2013)، فعلى سبيل المثال وقعت الزوجات الفيتناميات في شبكاتٍ من علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأُسرة، فإن تأمين وضع العلاقات العامة يعتمد على علاقتهن بأزواجهن إلى حدٍّ كبير، والدور الذي يرغب الأخير في لعبه في التطوير من طلباتهن (Yeoh& Leng, Dung, 2013).

تُظهر هذه الدراسات كيف تتفاوض النساء مع أزواجهن الذين يشكلون عقبةً في طريق حصولهن على حقوق الإقامة. كما تَظهر النساء المهاجرات في دول آسيا على أنهن ليس لهن الحق في المواطنة، أو حق الإقامة في البلد المضيف، إلا إذا تزوجن من مواطنين أصليين، وتحققوا هم من أن علاقتهم الزوجية مستمرة، ومن التزامهن بالأدوار الإنجابية المنصوص عليها في الأسرة الزوجية، لينلن حقوقهن واستحقاقاتهن الشخصية مثل باقي المواطنين، ولكن هذا لا يحدث كثيراً، بل تناضل النساء ويتفاوضن مع الدول المضيفة لهن، فمثلاً في كوريا الجنوبية وتايوان تستخدم المهاجرات التهديد بالطلاق، أو بالمغادرة للمساومة مع أزواجهن، بهدف استقلالهن الشخصي، أو الاستقلال المالي، أو حصولهنّ على فرص عملٍ مدفوعة الأجر خارج المنزل، في حين يتفاوض مهاجرو الزواج على أدوارهم وعلاقاتهم وهويتهم وممارسات الرعاية داخل الأسرة، فهم في الوقت نفسه يقاومون سلطة المواطنة العائلية، التي تفرضها الدول المضيفة، من أعلى إلى أسفل (Chiu & Yeoh, 2021).

في هذه الدراسات فُهمت المواطنة بأنها ساحةٌ من النضال تتشكل من قبل الإيديولوجيات التي تقودها الدول بالإضافة إلى الأفكار الراسخة عن النوع الاجتماعي والعرق والطبقة، التي يتم التفاوض عليها داخل الأُسرة، لهذا داومت عملية المواطنة القانونية والاجتماعية على التسلسل الهرمي، وعملت على تدعيم فكرة الهوية الوطنية، فهم دائماً يعيدون إنتاج مجتمعٍ عنصريٍّ ونوعيٍّ في تايوان، فعلي سبيل

المثال يُتوقع من المهاجرات المتزوجات اهتمامهنّ فحسب بدور الاندماج الذي يربطهن بأُسرهن، ويساعدهن على تحسين أدوارهن، في حين اقتصر دورهن على رعاية أزواجهن في أُمور (الطبخ وتصفيف الشعر)، والأطفال (الأبوة، والرعاية الصحية، وسلامة النساء والأطفال)، وكبار السن (التدريب على الرعاية الطبية)، ولا يحصلن على خيارات المشاركة السياسية، فبالتالي الروابط بين الهجرة للزواج والمواطنة ترتكز على مفاهيم الأُسرة الأبوية فحسب.

فلسطين ولم شمل الأسرة

تختلف الأدبيات حول عمليات لمّ شمل الأسرة في السياق الفلسطيني عن الأدبيات العالمية، كما ذكرت أعلاه، بسبب الاختلاف الجوهري في السياق السياسي الذي يحدد منطق عملية إعادة لمّ شمل الأُسرة، ففي السياق الفلسطيني تحدد الأهداف الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية طبيعة وتجربة إجراءات لمّ شمل الأُسرة للفلسطينيين، الذين على عكس الحالة الدولية ليسوا مهاجرين أجانب، لكنهم مواطنون في بلدهم. ويستخدم الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، في محاولةٍ لحل وإخفاء نفسه، إجراءات لمّ شملٍ كتلك التي تستخدمها دول العالم مع المهاجرين، وتحديداً إجراءات المواطنة داخل آسيا، التي اتسمت بأنها تعطي الأولوية للعائلة الأبوية، للتأكيد على أن الوصول إلى لمّ شمل الأُسرة مبنيٌّ على قيام المرأة بأدوارها التقليدية.

المنطق الرئيس للإجراءات الإسرائيلية لإعادة لمّ شمل الأُسرة الفلسطينية هو ما يُعرّفه وولف (2006) بأنه الهدف الاستعماري الاستيطاني المتمثل في القضاء على الفلسطينيين كسكان أصليين غير مرغوب فيهم. وهذا مرتبط بالمشروع الاستيطاني الصهيوني الرامي إلى القضاء على المواطن الأصلي من الأرض والأراضي التي تريد إسرائيل احتلالها (Wolfe, 2006). وبالتالي، فإن إجراءات إعادة توحيد الأسرة في القدس تستند إلى رغبة إسرائيل في تقليص عدد السكان الفلسطينيين في الحدود

التي حددوها للمدينة المقدسة، في حين أنّ هذه الإجراءات نفسها لليهود تهدف إلى زيادة عدد سكانهم داخل حدود المدينة –في عملية يسميها وولف "استبدال" السكان الأصليين بالمستوطنين. فذكر تقرير لهيومان رايتس ووتش (2021م): إن السياسة الإسرائيلية منعت دخول الفلسطينيين بشكلٍ كاملٍ إلى أراضيها، وجمّدت جميع إجراءات لمّ الشمل، وضبطت دخولهم إلى فلسطين مقابل السماح بالهجرة غير المشروطة للإسرائيليين، وهذا يُعد انتهاكاً للحقوق المدنية للفلسطينيين، وسياسةً تسعى إلى تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة، كما ظهر تمييز نظام المواطنة داخل إسرائيل بين اليهود والفلسطينيين، فوفقاً لقانون المواطنة الإسرائيلي لسنة (1952م) يُمنح اليهود الجنسية بشكلٍ تلقائي، فيما يحتاج الفلسطيني إلى إثبات إقامته قبل عام (1948م) في المنطقة، ووجود اسمه في سجل السكان حتى عام 1952م (Ashkar, 2006).

تُظهر الأدبيات الخاصة بفلسطين كيف ترتبط القوانين والإجراءات الإسرائيلية المحددة لإعادة لمّ شمل الأسرة الفلسطينية بهذه الأهداف:

1- ليس لدى المقدسيين جنسية، لديهم فقط الحق في الإقامة في المدينة، ولكن يمكن إلغاء ذلك في أي وقت، إذا لم يستوفوا الشروط التي حددتها الدولة الإسرائيلية الاستعمارية –الإثبات بأنهم يعيشون في منطقة داخل حدود بلدية القدس وهو ما يسمى "مركز الحياة". عام (1967) منحت السلطات الإسرائيلية المقدسيين إقامة دائمة في القدس (Allabadi & Hardan B, 2015)، وهذا يعني أن المقدسيين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية، لكنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين ولا يحملون جوازات سفر إسرائيلية (Alkhalili & Others, 2014). في عام 1995، قامت وزارة الداخلية الإسرائيلية بإضفاء الطابع المؤسسي على دليل الفلسطينيين على العيش في القدس من خلال سياسة تسمى "مركز الحياة". من خلال هذه السياسة التي تعتبر شكلاً من أشكال أجهزة السياسة الحيوية للدولة الإسرائيلية

التي تخترق حياة الناس الحميمة، تعتمد الإقامة الفلسطينية في القدس على قدرتها على تقديم دليلٍ على النشاط اليومي في القدس. وتشمل أدلة "مركز الحياة" أوراق ملكية المنازل وعقود التأجير وفواتير المياه والكهرباء والهاتف ودفع الضرائب (الأرنونا) وأوراقاً رسمية من التأمين الوطني في حالة حصولهم على أي مخصصات، والشهادات المدرسية للأطفال (Hatoum,2018).

بعدما فرضت إسرائيل نظام الإقامة الدائمة عام 1967، أجرت السلطات الإسرائيلية إحصاءً للسكان تم بموجبه منح "إقامة دائمة" إسرائيلية لنحو 66 ألفاً من المقدسيين الذين كانوا حاضرين في القدس. أما السكان الذين لم يحضروا في ذلك الوقت، فقد فقدوا حقهم في الإقامة في المدينة. ومقارنةً بالفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنّ وضع الإقامة الدائمة يوفر درجةً نسبيةً من حرية الحركة، والحق في العيش والعمل في إسرائيل، فضلاً عن استحقاقات الرعاية الاجتماعية والصحية المقدمة من التأمين الوطني الإسرائيلي. مع ذلك، وعلى الرغم من ارتباطهم القديم بالقدس، فإن المقيمين الدائمين لا يتمتعون بحقوق المواطنة، والسند القانوني الوحيد للدولة هو إقامتهم الدائمة؛ أي أنهم، على عكس المواطنين الإسرائيليين، لا يستطيعون السفر بحريةٍ عبر الحدود الإسرائيلية (إلا بإذنٍ من وزير الداخلية) وغير قادرين على تمرير وضعهم القانوني تلقائياً إلى أطفالهم (إلا في ظروفٍ محدودةٍ وفقاً لتقدير وزير الداخلية). وفي حال لم يستطع المقدسي استيفاء شروط سياسة "مركز الحياة" وتقديم مستندات منتظمة تدعم هذا الادعاء، يتم سحب الهوية الإسرائيلية منه، فمنذ العام 1967، تشير التقديرات إلى إلغاء هويات نحو 14,200 من حاملي الإقامة الدائمة في القدس الشرقية (Hammoudeh,2016).

يعتبر هذا القانون من القوانين الديموغرافية، ونتيجةً لتطبيقه تم إلغاء حق الإقامة في القدس لمن يخالف هذه الشروط، إضافة إلى سحب التأمين الوطني وعدم تسجيل الأطفال، ما أسهم في خلق

معاناةٍ حقيقيةٍ لسكان المدينة، كما بدأت وزارة الداخلية الإسرائيلية في منتصف التسعينيات بخطواتٍ إداريةٍ وقانونيةٍ للعمل على إلغاء حق الإقامة لمن يتواجد خارج المدينة لمدة سبع سنوات أو أكثر، ولمن نقلوا مركز حياتهم إلى إحدى الدول العربية أو الأجنبية للدراسة أو العمل (حلبي، 2006). وفي سبيل المحافظة على هذه البطاقة، طبقاً للقانون الإسرائيلي، تقع المسؤولية والعبء على الفلسطينيين لإثبات أنّ القدس هي مركز حياتهم، وأنهم يعيشون داخل الحدود البلدية للقدس.

2- عانى الفلسطينيون من سلسلةٍ من السياسات التمييزية، والقيود البيروقراطية للحصول على تصاريح البناء، فتم وضع قيودٍ مشددةٍ على البناء في المناطق العربية في المدينة، فالقوانين الخاصة بالبناء جعلت من الصعب الحصول على رخصةٍ للبناء بسبب ارتفاع تكلفة الترخيص، ما أدى إلى صعوبة تلبية متطلبات الإقامة وإثبات "مركز الحياة (Graff,2014). بدأ ذلك عند مصادرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأراضي العربية في القدس، وتحديدها نسبة البناء بشكلٍ عنصريّ بين الفلسطينيين الذين يواجهون قوانين التراخيص والبناء الصارم والمكلف والمحدد بمناطق معينة، ما أدى إلى خلق أزمةٍ سكانيةٍ في الأحياء الفلسطينية (الجعبة أ، 2017). ونتيجةً لهذه السياسات وإجراءات التخطيط، تمّ تقييد تطوير الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، فأصبحت السلطات الإسرائيلية لا تصدر سوى (1000) تصريح بناء سنوياً لـ(270,000) من السكان، كما حددت ما نسبته 13% فقط من القدس الشرقية للبناء الفلسطيني، وللمناورة على هذه التعقيدات يضطر السكان الفلسطينيون إلى البناء بشكلٍ غير قانوني، ما يُعرّضهم لخطر أوامر الهدم والسجن والغرامات (Alkhalili & Others, 2014).

3- وتندرج هذه السياسات، كما وضح (خمايسي، 2007) (خمايسي، 2018)، تحت أداة التخطيط الحضري التي تسعى إلى خلق ضبطٍ حيزيّ وتقليل فرص النمو العربي الفلسطيني، فتقوم هذه الأداة الطيعة في إعاقة إصدار رخص البناء في الأحياء الفلسطينية، وإعاقة إصدار رخص البناء وكوشان

طابو (وثيقة تسجيل الأرض). كما تُستخدم كأداة رقابةٍ من خلال تقديم لوائح اتهام للذين شيدوا بيوتهم من دون ترخيص، واتهامهم بمخالفة القوانين، وفرض الغرامات الباهظة عليهم. وعلى الرغم من أنّ عملية منح رخص البناء عملية إدارية تخطيطية سهلة، فإن السلطات الإسرائيلية تستغل حالة عدم الحصول على رخصة بناء لممارسة إجراءات اقتلاعٍ وتهجيرٍ ومحو اقتصادي وسياسي واجتماعي. ونتيجةً لقلة الأراضي المخططة، إضافة إلى قلة فرص السكن، حدثت ضائقةٌ سكنيةٌ كبيرة، وبالتالي ارتفاعٌ في سعر الأراضي وفي سعر الشقق وإيجارها، ما تسبّب في هروب السكان الفلسطينيين من القدس إلى محيطها، فتحقق بذلك الهدف الديموغرافي الإسرائيلي، وساهم في عملية سحب الهويات وفقدان مواطنة القدس. ويُحظر على الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية غزة وهوية الضفة الغربية دخول القدس، كما لا يُسمح لهم بالعيش هناك بحرية. وهذا يعني أنه إذا تزوج مواطنون مقدسيون من حملة هوية غزة أو الضفة الغربية، لا يمكنهم العيش معاً في القدس. وكانت لدى إسرائيل عملية لمّ شمل الأُسرة للحالات المختلطة للزيجات التي يمكن أن تعيش في القدس أثناء العملية، ولكن في عام 2003 جمّدت إسرائيل إمكانية تقديم المقدسي أيّ طلبٍ لتوحيد الأُسرة المختلطة، وهو ما عُرف باسم "الأمر المؤقت".

حتى عام (2002) كان يحق للمقدسي التقدم بطلب لمّ شملٍ للزوجة غير المقيمة بالقدس، ومن مواطني الضفة الغربية، أو غيرها من الدول الأجنبية من خلال مجموعةٍ من الإجراءات التي قد تصل إلى عامين قبل الحصول على الموافقة في حالة إذا لم تُرفض تحت مسمى "أسباب أمنية"، ما دفع الكثير من الأُسر إلى العيش بشكلٍ منفصل –الأب في القدس، والأم في الضفة الغربية– أو الانتقال للعيش في منطقةٍ تتبع بلدية القدس خارج جدار الفصل، حتى لا يفقد الزوج هويته (السلايمة، 2013م).

وبعد صدور قرار التجميد، كما ورد في التقرير التابع للأمم المتحدة في عام (2007)، يُمنع الفلسطينيون من الحصول على بطاقة هوية القدس على أساس الزواج، وكبديلٍ لهذا تمّ إصدار تصريح زيارة مؤقت للأزواج الذين تعدوا سن الخامسة والعشرين من النساء، وسن الخامسة والثلاثين من الرجال، وهذه التصاريح المؤقتة لا تعطي للزوج أو الزوجة الحق في التقدم للحصول على خدماتٍ اجتماعيةٍ أو صحية، أو على تصاريح عمل.

هذا التجميد، كما ذكره (Allabadi, F., & Hardan 2016)، انتهك بشكلٍ خطيرٍ الحق في الحياة الأُسرية. وجسّد هذا الانتهاك نوعين من العائلات النازحة؛ النوع الأول: عندما يحمل أحد الزوجين هوية زرقاء ويحمل الآخر هوية خضراء، لا يستطيعان العيش معاً داخل حدود بلدية القدس، وإذا قرر الزوجان أن يعيشا معاً في الضفة الغربية، فإن الزوج الذي لا يحمل بطاقة هوية زرقاء مقدسية يخشى خسارة إقامته في المدينة. وفي حالة سكن من لا يحمل الهوية الزرقاء داخل مدينة القدس سيضطران إلى إخفاء نفسيهما، فهما لا ينتقلان خارج المنزل، ويعيشان بشكلٍ غير قانونيٍّ من دون حقوقٍ ولا إمكانيةٍ قانونيةٍ للعمل. بدلاً من ذلك، إذا قرر الزوجان أن يعيشا منفصلَين، فسيتعين عليهما تحمُّل الانفصال القسري سنواتٍ عدة. وإذا كان للزوجين أطفال، فسيتم فصل أحد الأبوين عنهم.

4- كانت إجراءات إعادة توحيد الأُسرة حتى عام 2003 –قائمة على توفير مركزٍ للحياة (بما في ذلك إثبات العيش في منزلٍ داخل الحدود الإسرائيلية)– عمليةً صعبةً للغاية وطويلة. كما تضع البيروقراطية الإسرائيلية العديد من العقبات في طريق أولئك الذين تقدموا بطلبات لإعادة توحيد الأسرة، ما أدى إلى فرض العديد من الضغوط المالية والنفسية عليهم.

وكشفت الأدبيات (دراسات التنمية، 2010م؛ المركز الفلسطيني للإعلام، 2013م؛ مؤسسة سانت إيف، 2013م) بيروقراطية الدولة فيما يرتبط بإجراءات لمّ الشمل في توضيح أنّ عملية صدور التصاريح المؤقتة عن طريق رفع طلب لمِّ شمل تُعدّ طويلةً ومرهقةً إلى حدٍّ كبير، وتستلزم شروطاً للموافقة عليها، ويتم اشتراط عشرات الوثائق، والإجراءات في كلّ مرة، ناهيك عن أُسلوب المماطلة في معاملات تقديم لمِّ الشمل، حيث تطول كثيراً، وتستغرق سنواتٍ عدة، فنظرياً عملية لمِّ الشمل صُمّمت لتأخذ خمس سنوات وأربعة أشهر، إلا أنها تتطلب فعلياً ما يعادل عشر سنوات، والسبب وراء هذا التباين الأساليب والطرق الداخلية للوزارة في التعامل مع طلبات لمِّ الشمل، ونتيجةً لهذا انخفض عدد طلبات لمِّ الشمل، بشكلٍ ملحوظ، بعد التجميد والسياسات التي فرضتها وزارة الداخلية، وهذا يبين لنا مقدار التعنت والتمييز في قرارات الدولة والوزارة معاً.

إضافةً إلى ذلك، لا يجوز للمقدسيين تمرير وضع إقامتهم بحريةٍ إلى أطفالهم، ولكن يجب أن يتخذوا إجراءاتٍ بموجب سياسة "مركز الحياة" لإثبات أنّ أطفالهم يستحقون الإقامة في أراضيهم. وتشير الأدبيات إلى أنه بموجب القانون الإسرائيلي، يحصل الطفل المولود لمواطن إسرائيلي على الجنسية بحكم والديه، إلا أن هذا لا ينطبق على المقيم في القدس. فلا يمكن لسكان القدس نقل وضع إقامتهم إلى أطفالهم تلقائياً، ويحتاجون إلى التأكد من أن أطفالهم سيولدون في مستشفى معترفٍ فيه إسرائيلياً في القدس، حتى يتمكنوا من بدء عملية التسجيل. فبعد ولادة الطفل في مستشفى بالقدس تبدأ رحلةٌ أُخرى تتطلب توثيق المستندات والتحقيقات المختلفة التي تُجريها مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي. فمن أجل تسجيل طفل، يجب على العائلة أن تُثبت مرةً أُخرى أنّ مركز حياتها هو داخل حدود القدس. وتتطلب هذه العملية جمع المستندات التي تربط مختلف المجالات الحية للعائلة بحدود البلدية.

ويجب تقديم إيجار بيت وفواتير المياه والكهرباء والإيصالات الطبية وشهادات المدارس وضريبة الأملاك (الأرنونا) (Hammoudeh,2016).

5- بالنسبة للزواج المختلط بعد عام 2003، فإن الطريقة الوحيدة للمقدسيين للحفاظ على الإقامة في المدينة والعيش مع أزواجهم من الضفة الغربية، الانتقال إلى "المنطقة الرمادية"، وهي المناطق التابعة لبلدية الاحتلال، لكنها تقع خلف جدار الفصل العنصري، مثل مخيم شعفاط.

إنّ الانتقال إلى المساحات المتبقية لحدود بلدية الاحتلال في القدس وراء جدار الفصل العنصري، كما ذكره (Hammoudeh&others,2016) و(عاصلة،2011)، هو من مظاهر استراتيجيات التخطيط التمييزية التي سعت إلى تهجير المقدسيين الفلسطينيين، إذ لجأ الأزواج مختلفو الهوية إلى السكن خارج منطقة القدس، حيث أصبحت هذه المناطق المأوى لهم، فتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 100,000 فلسطيني يعيشون في أحياء بالقدس الشرقية خارج الجدار الفاصل ذات الظروف المعيشية الفقيرة من أجل الحفاظ على الإقامة في القدس، وللتمتع بحرية التنقل، خاصةً للأفراد الذين لا يتمتعون بوضعٍ قانونيّ، حيث أصبحت قرارات الحياة الأُسرية تمليها السياسات الإسرائيلية، التي تعزز وتخلق أشكالاً جديدةً من المعاناة الاجتماعية التي تحدد حركة الأُسرة.

كما أوضح (hatoum ,2018)، فقد اضطر المقدسيون إلى التملك في المناطق الرمادية خلف جدار الفصل العنصري في حالةٍ نموذجيةٍ من البقاء عن طريق التملك، من أجل المطالبة بالمساحات من خلال استراتيجياتٍ مكانيةٍ رسميةٍ وغير رسميةٍ داخل الأراضي التي تمنح الإقامة ومركز الحياة، حتى ولو على حساب العيش في ضواحي المدينة وخلف الجدار.

وتُظهر الأدبيات المتعلقة بفلسطين كيف تعمل هذه المجموعة من السياسات على خلق حالةٍ لا يوجد فيها حقٌّ طبيعيٌّ للفلسطينيين المقدسيين للعيش في مدينتهم، والزواج بمن يريدون، ولا حق نقل وضع

إقامتهم إلى أطفالهم تلقائياً. وتصبح هذه السياسات مجتمعةً سلاحاً استيطانياً يسعى إلى طرد الفلسطينيين من القدس في عملية تسمى "الترحيل القسري". وفقاً لهذه الأدبيات، تصبح سياسات إعادة لمّ شمل الأُسرة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وسيلةً بيروقراطيةً مركزيةً للقيام بإقصائهم من القدس.

ولقد انتهكت سياسة تجميد لمِّ الشمل حقوق الإنسان الفلسطيني في زواجه وممارسته حياته الأُسرية بشكلٍ طبيعيّ، فقد مست الوضع الأُسري الاجتماعي والاقتصادي والنفسي، كما تأثرت النساء بهذه السياسة، حيث فُصلت النساء اللواتي لم يحصلن على وضعٍ قانونيٍّ في القدس عن أزواجهن، أو تسببت السياسة في انتقالهن بشكلٍ غير قانونيٍّ إلى مدينة القدس، أو انتقال أزواجهن إلى أماكن خارج حدود بلدية القدس للعيش بشكلٍ طبيعي، فلهذا بات زواج أيّ مقدسيٍّ من فتاةٍ تحمل الهوية الفلسطينية بعد قرار تجميد لمِّ الشمل معرضاً لكثيرٍ من الصعوبات والمخاطر على مستوى فقدان الزوج الهوية، أو على المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني للأُسر نتيجةً للآثار السلبية الناجمة عن إجراءات لمِّ الشمل.

وبهذا، نكون قد تناولنا قضية لمِّ الشمل وإجراءاته على المستويَين العالمي والفلسطيني، وتوضيح تأثير لمِّ الشمل على وحدة الأسرة. ولا بد من التذكير مجدداً بأن هناك اختلافاً في مفهوم الهجرة، ولمِّ الشمل في فلسطين عن دول العالم، نظراً لطبيعة الدولة كونها محتلة، واختلاف الأسباب، والدواعي لها، إلا أنّ الربط بين قضية المهاجرين في العالم وسكان القدس الشرقية الذين يتعرضون إلى التهجير القسري جاء لتشابه وتوضيح آثار البيروقراطية في إجراءات لمِّ الشمل، وما نتج عنه من فصل الأُسر، والتأثير في جميع الأصعدة، بالرغم من صعوبة هذه الآثار على الأُسر الفلسطينية كونها تقع تحت ظلم وجور قوانين استعماريةٍ مجحفة، شرعها الاحتلال من أجل السيطرة التامة على الأرض والإبادة الشاملة لأهل

البلاد، فالاستعمار الاستيطاني في فلسطين كما يراه باتريك ولف هو حصرا يهودي، مما يعني أن الإبادة هي الخيار الوحيد المتوفر للفلسطيني.

تأثيرات الأنظمة الاستعمارية على مستوى

الحياتَين الأُسرية والشخصية في السياق الفلسطيني

تناولت الأدبيات العالمية تأثير بيروقراطية لمّ شمل على الأُسر والتغيير الواضح في ديناميكيات الحياة الزوجية من خلال الأدوار والهويات والتوقعات الجندرية، إذ بينت الأدبيات العالمية ما يُتبع في الهجرة وإجراءات لم الشمل وتأثير ذلك على الأدوار، والهويات الجندرية؛ من خلال تبعية النساء قانونياً واقتصادياً لأزواجهن.

وبالمقارنة، فإن الأدبيات في السياق الفلسطيني التي تركز على العلاقات الأسرية والجندرية فيما يتعلق بإعادة لمّ شمل الأُسرة أقل بكثير. وإضافةً إلى ذلك، يظهر أنه لا يمكن فهم التأثيرات على العائلات الفلسطينية والعلاقات بين الجنسين دون وضعها في سياق السياسات الاستعمارية الاستيطانية لنظام الإقامة الإسرائيلي في القدس.

ركزت الأدبيات التي عرضت تأثيرات لمِّ الشمل على مستوى الحياة الشخصية والأسرية الفلسطينية على عدة نقاط محددة، وهي: الانفصال الجسدي عن العائلات، صعوبة حركة المرأة وتأثيرها على العزلة الاجتماعية والولادة، علاقات القوة في يد الزوج التي تجعل المرأة عرضةً لفقدان حقوقها أو للعنف المنزلي، صعوبة تسجيل الأبناء، وأخيراً الآثار النفسية على الحياة الأُسرية ورفاهيتها.

الانفصال الجسدي

ركزت الكثير من الأدبيات على تأثير إجراءات لمّ الشمل البيروقراطية على الأُسر الفلسطينية، إذ بيّنت تلك الأدبيات كيف فصلت القوانين والسياسات الإسرائيلية الأُسر، وكيف انتهكت الحق في الحياة الزوجية والعائلية، وتدخلت في العلاقة الخاصة بالأزواج، إذ تواجه هذه الأُسر، أو أحد أفرادها، مشكلة مكان الإقامة، وصعوبة التنقل، والخوف، وعدم الشعور بالأمان، والانفصال في مكان السكن. ويجسد هذه الانتهاك نوعين من العائلات؛ النوع الأول: عندما يحمل أحد الزوجين هوية زرقاء ويحمل الآخر هوية خضراء، وفي هذه الحالة لا يستطيعان العيش معاً داخل حدود القدس، وإذا قررا العيش معاً داخل القدس فإن الزوج الذي لا يحمل بطاقة هوية زرقاء يخشى الترحيل من المدينة، فلذلك يُخفي نفسه ولا ينتقل خارج المنزل، ويعيش بشكلٍ غير قانونيٍّ ومن دون حقوقٍ ولا إمكانيةٍ قانونيةٍ للعمل. النوع الثاني: إذا قرر الزوجان أن يعيشا منفصلَين، فسيتعين عليهما تحمُّل الانفصال القسري سنواتٍ عدة، وإذا كان للزوجين أطفال، فسيتم فصل أحد الزوجين عنهما، ما يؤثر على سير الحياة الأُسرية اليومية ووحدتها (المركز الفلسطيني للإعلام، 2013م. التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017. بتسيلم، 2006. دراسات التنمية، 2010)، و(Shalhoub-Kevorkian C, 2015. Allabadi&hardan,2016).

فكان تفريق العائلات من المشاكل الأساسية التي تواجه النساء وتميز الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، فلقد انتهكت سياسة تجميد لمّ الشمل حقوق الإنسان الفلسطيني في زواجه وممارسته حياته الأُسرية بشكلٍ طبيعي، حيث فصلت النساء اللواتي لم يحصلن على وضعٍ قانونيٍّ في القدس عن أزواجهن، أو تسببت تلك السياسة في انتقالهنّ بشكلٍ غير قانونيٍّ إلى مدينة القدس، أو انتقال أزواجهن إلى أماكن خارج حدود بلدية القدس للعيش بشكلٍ طبيعيّ، فلهذا بات زواج أيّ مقدسيٍّ من فتاةٍ تحمل

الهوية الفلسطينية بعد قرار تجميد لمّ الشمل معرضاً لكثيرٍ من الصعوبات والمخاطر على مستوى فقدان الزوج الهوية، أو على المستوى النفسي، وكذا الاجتماعي والاقتصادي والقانوني للأُسر، نتيجةً للآثار السلبية لإجراءات لمّ الشمل التي تنعكس بشكلٍ كبيرٍ عليهم. فعانت الأُسر الفلسطينية من سياسات الاحتلال العنصرية فيما ارتبط بلمّ شمل الأُسر، فمثلاً عند تحديد التأشيرات (الفيزا) وتقييدها تعاني النساء من خارج فلسطين ومتزوجاتٍ من فلسطينيين، في حصولهنّ على الإقامة أو التجديد، ما يضطرهن في بعض الأحيان إلى الانفصال عن أزواجهن وأطفالهن، كما يواجهن صعوبةً في الحركة والتنقل عبر الحواجز (Griffiths & Joronen, 2019)، (سعادة، 2018)، Dhaher, (2017).

وركزت أدبياتٌ أُخرى على تأثير بناء جدار الفصل العنصري على الحياة الاجتماعية في المجتمع المقدسي، وإظهار كيف تسبب الجدار في الفصل بين العائلات الفلسطينية، خاصةً ممن يحملون هوياتٍ مختلفة، وإعاقة زواج المقدسيين من حملة الهوية الفلسطينية، فبحسب دراسة (زايد، 2018) و(عايد وابحيص، 2010) و(تقرير للأمم المتحدة، 2007) تبيّن أنّ الجدار الفاصل كان سبباً في تشتيت العائلات وانفصالها، حيث يعيش الأزواج في مناطق بعيدين عن زوجاتهم وأولادهم وأقاربهم، ما اضطرهم إلى تغيير أماكن سكنهم بما يتلاءم مع التزاماتهم وحاجاتهم الأُسرية، فالبعض ترك سكناه خارج الجدار لئلا يخسر بيته في القدس، والبعض الآخر سكن في الضواحي ليكون قريباً من عمله وأقاربه، والبعض الآخر اختار الانفصال في السكن إلى حين بلوغ الزوجة أو الزوج العمر القانوني المسموح لتقديم طلب لمّ شمل، وهو ما يعني تشويه الحياة الاجتماعية التقليدية، وإجبار الفلسطينيين على إعادة تشكيلها. فقلد أشارت الإحصاءات إلى أنّ نحو 21% من الأُسر الفلسطينية انفصلت عن الأقارب، ونحو 18% من الأُسر انفصل عنها الأب، ونحو 12% انفصلت عنها الأم، وكل ذلك

بفعل اختلاف بطاقات الهوية داخل العائلة الواحدة، وعدم السماح لحملة الهوية الفلسطينية بالاستمرار في العيش داخل الجدار، ما أسهم في خلق مجتمعٍ مفككٍ ينعزل بعضُه عن بعض، بسبب سياسة الفصل العنصري التي فرضها الجدار وقوانين تجميد لمّ الشمل.

صعوبةُ حركة المرأة وتأثيرها على العزلة الاجتماعية والولادة

عبّرت النساء اللواتي يُقمن في القدس من دون تصريحٍ إسرائيليّ عن شعورهنّ بأنهنّ يعشن في سجن، لأنهن معرضاتٌ لخطر الإيقاف من الجيش أو الشرطة الإسرائيليَّين إذا ذهبن خارج منزلهن. ولا يمكن لهؤلاء النساء رؤية عائلاتهن في الضفة الغربية، نظراً لعدم تمكنهنّ من عبور نقاط التفتيش، كما يعشن خوفاً من الانفصال عن أطفالهن في حالة نقلهن قسراً، لذلك ينعزلن في المنزل ولا يخرجن إلا للضرورة، ما انعكس على حقوقهن كالعمل والتعليم وغيرهما، أي أنهنّ أصبحن في سجنٍ مغلق، وهو المنزل، بدلاً من أن يكُنّ منزلٍ يبعث الأمان والاستقلالية والاستقرار، خاصةً أن النساء في حال الزواج في المجتمع الفلسطيني يتبعن الرجل في مكان الإقامة (Alodaat, 2017)، (تقرير مشترك، 2018م).

وكشفت دراسة (Shalhoub–Kevorkian, 2012) الآثار الجندرية للنظام الكولونيالي الإسرائيلي على مستوى الفرد والأُسرة في مدينة القدس، إذ ألقت الضوء على الآثار المحلية والعالمية لسياسات العنصرية والإقصاء والمراقبة الإسرائيلية، وأظهرت كيف أنها تحاصر الحياة والأُسر وكأنها عالقةٌ في مصيدة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، من ضمنها أنّ الفلسطينية من الضفة الغربية المتزوجة من مقدسيٍّ تشعر بأنها شخصٌ غير مرغوب فيه، بسبب خوف المحيطين بها من المخالفة القانونية في

حال تم التعامل معها ومساعدتها حتى على صعيد متطلبات الحياة اليومية، ما جعلها تعيش في عزلةٍ اجتماعيةٍ في مجتمعها.

وفي جانبٍ آخر، تناولت أدبياتٌ أُخرى تأثير السياسات والممارسات الجيوسياسية والاجتماعية الإسرائيلية على الأُسر الفلسطينية بشأن موضوع الولادة، فالمرأة الفلسطينية الحامل تُنتهك حقوقها، حيث تُعدّ هذه السياسات أحد أشكال العنف ضد المرأة، فالاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي يمارس عنفاً سياسياً حيوياً في السيطرة على التركيبة السكانية من خلال السيطرة على أجساد السيدات الفلسطينيات، كونهن أوعيةً للنمو السكاني الفلسطيني.

فتُظهر العديد من الأدبيات هذه الانتهاكات في عديد من الأمور، حينما تقيم النساء بشكل غير قانوني في القدس، وعندما تواجه النساء الحوامل مخاوف الولادة خارج حدود بلدية القدس، فيخفنَ من حرمان أطفالهن من حق الإقامة في المدينة، ما اضطرهن إلى التقييد في حركاتهن في الأشهر الأخيرة للحمل، وتجنب الحواجز الإسرائيلية ونقاط التفتيش، فالتنقل بين الحواجز أمرٌ مرهقٌ للغاية، وقد يُجبرهن على الولادة عند نقاط التفتيش، أو التعرض لمخاطر كاستنشاق الغاز المسيل للدموع. إن المخاوف من الولادة في المكان "الخطأ" والزمان "الخطأ" و ضياع فرصة الولادة في مدينة القدس هي تجربة لا تندرج في تجارب "الولادة الطبيعية" لمعظم الأزواج. وتدفع هذه المخاوف النساء إلى تحمُّل مخاطر صحيةٍ محتملةٍ، وتوضح كيف يتفاعل واقعهنّ السياسي مع شبكات الدعم التقليدية، حيث يفقدن دعم عائلاتهن وتقديمهم المساعدة لهن أو تلبية احتياجاتهن عند الولادة، بسبب عجزهم عن دخول مدينة القدس حال كانوا من الضفة الغربية (Hammoudeh&others, 2016)، (Kevorkian, 2015).

جعلت هذه المخاوف وتجربة الحمل وعبور الحواجز النساء يعانين من القلق والخوف المتزايد، خاصة النساء اللواتي يحملن بطاقة هوية الضفة الغربية اللواتي أَبلغن في دارسة (Hamayel &others, 2017) بخوفهن من الولادة عند نقاط التفتيش، أكثر من النساء اللواتي يحملن بطاقات هوية القدس، خاصةً إذا لم يكن لديهن تصاريح. كما أنّ عبور نقاط التفتيش أثناء الحمل مرهقٌ جداً لجميع النساء، خاصةً أنهنّ يجب عليهنّ التسجيل المسبَق في المستشفى، حيث يتم التخطيط للولادة، ويتطلب ذلك مواعيد عدة للحامل، وتزداد وتيرتها مع اقتراب نهاية الحمل، ما يعني عبوراً منتظماً لنقاط التفتيش، وهو ما يعني، حتماً، بعض التعرض للعنف أثناء التنقل، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به. كما أنّ عبور نقاط التفتيش يمكن أن يستغرق من بضع دقائق إلى بضع ساعات، وفي بعض الأحيان يتم إغلاقها بضعة أيام. وتُعَدّ هذه المواقع العسكرية، أيضاً، بؤراً ساخنةً للعنف تتفاوت في الشكل والشدة، وتتراوح من المواجهات الكلامية/ الجسدية بين الفلسطينيين العابرين والجنود، إلى مواجهاتٍ شاملةٍ بين الجنود وشبانٍ فلسطينيين يرشقون الحجارة والمولوتوف، وإطلاق الجنود الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية والنارية، ما قد يُعرّض النساء الحوامل للخطر.

علاقات القوة في يد الزوج التي تجعل المرأة عرضةً لفقدان حقوقها أو للعنف المنزلي

يتم تفسير السلطة الأبوية العربية الفلسطينية وتعزيزها من خلال القوة العسكرية الأبوية الإسرائيلية، مع ما يترتب على ذلك من آثارٍ إداريةٍ كارثيةٍ على مسائل الإقامة والتنقُّل والحياة اليومية للرجال والنساء الفلسطينيين. في هذا النظام، تُجرد سلطة الاحتلال المسلحة الأبوية الرجال الفلسطينيين من سلطتهم في المجال العام، وفي المقابل يسعى الرجال الفلسطينيون إلى تأكيد سلطتهم في المجال المنزلي، وهو ما ينعكس في العلاقات المكثفة للهيمنة على النساء. تتضافر أنظمة العسكرة والبطريركية لقمع النساء وتحديد أماكنهنّ ومساحاتهنّ في الحركة والحب والعمل والاختيار، كما يحدث عندما

يرفض الرجال الفلسطينيون، بحجةٍ سياسيةٍ، تسجيل أطفالهم في بطاقات الهوية الزرقاء لزوجاتهم، ويطالبون بأن تعيش زوجاتهم معهم، بالرغم من أنهن سيفقدن بالتالي حقوق الإقامة في القدس (Allabadi&Hardan, 2015).

أشارت العديد من الأدبيات إلى تأثير سياسة الأنظمة الاستعمارية على العلاقة بين الزوجين، فظهرت معاناة الزوجة في عدم حصولها على لمّ شمل أسرتها، الأمر الذي انعكس بالسلب على علاقتها بزوجها، حيث أصبحت تشكل عبئاً عليه وعلى أُسرته، ما جعل الزوجة أكثر عرضةً للعنف وسوء المعاملة، وهي غالباً ما تتردد في الشكوى والذهاب إلى السلطات الإسرائيلية خوفاً من الترحيل القسري خارج القدس وفقدان حضانة أطفالها (Alodaat, 2017).

كما اتضح أنّ السياسات المكانية التمييزية التي اتبعتها إسرائيل قد زادت من الصعوبات الاقتصادية على الأزواج مختلفي الهوية، وهذا بدوره أثّر على العلاقات بين الجنسين، وأدى إلى التقليل من خصوصية المرأة وحريتها (Shalhoub-Kevorkian B, 2012)، ففي أغلب الأحيان اضطرت الزوجات إلى العيش مع أُسرة زوجها الممتدة، أو السكن في أماكن مزدحمةٍ مفتقرةٍ للخدمات، وهذا ما أكده صالح (2008)، فإنه حينما تزداد الصعوبات الاقتصادية يصبح الزوج غير قادرٍ على إعالة أُسرته، فتتولد المشاكل الاجتماعية والعائلية، ما يترتب عليه ضغطٌ على أدوار الجنسين، ويزيد من درجة العنف داخل المجتمع الفلسطيني، ويُخِلّ اختلاف الأدوار بين الجنسين هذا بمنظومة العلاقات داخل الأسرة، إذ يتعمد الرجال استخدام العنف لإثبات سيطرتهم على الأُسرة، خاصةً حينما تقوم المرأة بإعالة المنزل والأُسرة.

من ناحيةٍ أُخرى، ألقت الآثار الأُخرى لقضية لمّ الشمل بخصوص الهوية والإقامة بظلالها على الأُسر المختلطة فيما يتعلق بالحقوق القانونية، فقد تخسر النساء تصاريح لمِّ الشمل عند وفاة مقدم طلب لمِّ

الشمل، أو في حالة طلاقهن، أو تأثرهن بالعقاب الجماعي في حالة قيام الزوج أو أحد أفراد الأُسرة بعمليات قتل أو "عنفٍ" ضد الاحتلال الإسرائيلي، فحينها تفقد النساء تصاريحهن، ويُرحَّلن خارج القدس، وهو ما يُسبب عواقب وخيمةً على حياة النساء والأطفال الفلسطينيين (تقرير مشترك، 2017م. مؤسسة سانت إيف، 2013م).

وركز تقريرٌ لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2022) على أبرز التحديات الناتجة عن الزواج المختلط، خاصة القضايا التي تواجه النساء من الضفة الغربية المتزوجات من حملة هوية القدس في حال الطلاق، وما يترتب على ذلك من ضياع حقوقها وحقوق عائلتها الأُسرية. وتبرز هذه التحديات نتيجة اختلاف القوانين السارية بين دولة الاحتلال والأراضي الفلسطينية والإجراءات التمييزية التي تفرضها دولة الاحتلال الإسرائيلي. ومن هذه الانتهاكات حق المرأة في الطلاق وحصولها على حقوقها، ومن ضمنها حقها في حضانة الأطفال التي غالباً ما تضيع، ويتسبب ذلك بعنفٍ مركبٍ على النساء من سياسات الاحتلال ومن النظام الأبوي والعنف الأُسري، ما يُجبر المرأة على التنازل عن حقوقها في كثيرٍ من الأحيان.

في حالة الطلاق يكون صعباً على الأُم في حال لم تكن حاصلةً على لمّ الشمل أن تتابع المطالبة بأولادها أمام المؤسسات الرسمية في القدس، وفي حال كانت حاصلةً على لمّ الشمل يستخدم الزوج في الغالب صلاحيته في إيقاف المعاملة من أجل حرمانها من تصاريح الإقامة، وبالتالي حرمانها من المطالبة بالحضانة. إنّ أحكام الطلاق وحضانة الأطفال يكون فيها صراعٌ مع قوانين الأُسرة مختلفة الهوية، فمثلاً يصعب تنفيذ حكم مشاهدةٍ للأم من حملة هوية الضفة الغربية، فهي لا تستطيع الوصول إلى القدس أو إلزام الزوج بأيّ التزامات.

إنّ هذا الاختلاف بين قوانين الأحوال الشخصية المطبقة على الشعب الفلسطيني أثّر بشكلٍ كبيرٍ في قضايا الأحوال الشخصية المرتبطة بالزواج متعدد الهويات، فمثلاً إذا كان الزوج من الضفة الغربية والزوجة من القدس، أو العكس، تظهر الكثير من الآثار والضغوط التي قد يتعرض لها هذا الزواج، نتيجة استغلال بعض الأزواج اختلاف القوانين، كهروب الزوج الذي يحمل هويةً إسرائيليةً إلى مناطق الضفة الغربية بهدف عدم تمكين زوجاتهم من تنفيذ قرارات المحاكم الإسرائيلية، والعكس صحيح، كما أنّ المرأة التي تحمل هوية الضفة الغربية ومتزوجة من رجل مقدسي تعاني من الظلم والاضطهاد، على عكس غيرها من النساء، إذ تُجبَر على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها، لأنها لا تحمل تصريحاً قانونيّاً لدخول مدينة القدس، وفي بعض الأحيان تخاف من تعنُّت زوجها معها في إيقاف إجراءات لمّ الشمل، ما يُخسرها حقها في حضانة أطفالها. أما إذا كانت الزوجة من حملة هوية القدس وزوجها من حملة هوية الضفة الغربية، فإنها تكون في وضعٍ لا تُحسَد عليه، إذ إنها تضطر في أغلب الأحيان إلى الخروج والسكن مع زوجها في منطقةٍ خارج مدينة القدس ولكن خاضعة لبلديتها، وهذا لتحافظ على بقاء هويتها وحقوقها الاجتماعية والقانونية، كما أن إجراءات لمّ الشمل إذا امتدت سنواتٍ طويلة، فقد تؤدي في بعض الأحيان إلى وقوع الطلاق (دويك، 2018م).

وبحسب تقريرٍ صادرٍ عن مؤسسة سانت إيف (2013م)، وعليان (2011م)، فإن الوضع القانوني الصعب لطالبي لمّ الشمل يزيد من تهميش الفئات الضعيفة وحرمان الأزواج من الاستقلالية، حيث يَحرم طالبي لمّ الشمل من القيادة داخل الأراضي الإسرائيلية، ما يحُدّ من استقلالهم وحرية حركتهم، ويزيد من تبعيتهم لعائلاتهم، فطوال الفترة المنتظَرة للحصول على لمّ الشمل ترتبط المرأة بزوجها.

صعوبة تسجيل الأبناء

وعلى رغم أنه، بموجب القانون الإسرائيلي، يحق للطفل المولود لمواطنٍ إسرائيليٍّ الحصول على الجنسية بحكم والديه، فإن هذا لا ينطبق على المقيم في القدس، فلا يمكن لسكان القدس نقل وضع إقامتهم إلى أطفالهم تلقائياً، ويحتاجون إلى التأكُّد من أنّ أطفالهم يولدون في مستشفى بالقدس معترفٍ به إسرائيلياً حتى يتمكنوا من بدء عملية التسجيل. ولتسجيل طفل، يجب على العائلات أن تُثبت مرةً أُخرى أنّ "مركز حياتها" موجودٌ في القدس، ما يتطلب جَمع المستندات التي تربط مختلف المجالات الحية للعائلة بحدود البلدية، إذ أصبحت هذه الوثائق دليلاً على هويتهم وعلى وجودهم (Hammoudeh& others, 2016).

نتيجة عدم قدرة الأُسر أحياناً على إثبات مركز الحياة، لقلة الإمكانات المالية، أو بسبب الظروف الاجتماعية، وصل كثيرٌ من الأطفال إلى سنّ الشباب وهم بلا وضعٍ قانونيٍّ أو أوراقٍ ثبوتية (مؤسسة سانت إيف، 2013م)، حيث يُتطلب وفق ما ذكرته (السلايمة، 2013م) عند تسجيل الأطفال التحقق من إثبات مركز الحياة واستيفاء جميع الأوراق اللازمة لهذا من الوزارة، الأمر الذي قد يصل إلى مدة عام، مع ضرورة إثبات مركز الحياة لمدة عامين أو أكثر قبل ولادة الطفل، فيُعدّ بذلك تسجيل الأطفال من أوضح الأمثلة وأكثرها مأساويةً لما تسبّب به قانون تجميد إجراءات لمّ الشمل.

يُظهِر تقرير (طفولة بلا هوية، سانت إيف، 2014) الوسائل المتعددة التي تستخدمها وزارة الداخلية الإسرائيلية لتمزيق عائلات المواطنين في القدس الشرقية، وكيف اخترقت خصوصية العائلة المقدسية لتسرق منها استقلاليتها وتجبرها على أن تتفرق، بدلاً من أن تحمي وحدة الأُسرة.

ويوضح التقرير كيف استخدمت السلطات الإسرائيلية أدوات تهدفٍ من خلالها إلى إعطاء إقامةٍ دائمةٍ لأقلِّ عددٍ ممكنٍ من الأطفال الفلسطينيين، وكيف خلقت الوزارة مخططاً بواسطته يحمل بعض الأطفال

المولودين في القدس إقامةً دائمة، فيما يحمل بعضهم إقامةً مؤقتة، ويحصل بعضٌ آخر منهم على تصريحٍ يُجدَّد كلّ عام، في حين يبقى آخرون من دون وضعٍ قانونيٍّ حتى بلوغهم سن الرشد.

استخدمت الوزارة أداتين، وهما أداة الإقامة التي يحدَّد فيها الوضع القانوني للمقدسي كمقيمٍ دائم، وأداة قوانين لمّ الشمل التي تُصعّب من تسجيل الأطفال في هوية أحد الوالدين إلا بعد إثبات مركز الحياة. وبينما يتمّ تسجيل طفل المواطن الإسرائيلي لدى وزارة الداخلية قبل أن يغادر المستشفى، فإن طفل المواطن المقدسي محرومٌ من هذا الحق، فعلى والديه أن يتقدما بطلب "تسجيل طفل"، وقد يتطلب ذلك أعواماً قبل أن يحصل الطفل على الإقامة الدائمة.

كما حددت السلطات الإسرائيلية أعمار الأطفال المؤهلين للحصول على الإقامة، ففي عام 2005 تم رفع سن الأطفال إلى 14 عاماً. وقد فرّق قانون المواطنة بين الأطفال من أعمارٍ مختلفة، وخلق وضعين قانونيَّين مختلفين عن بعضهما اختلافاً جذرياً: الأطفال حتى سن 14 عاماً، وهم الأطفال الذين قد تعطيهم وزارة الداخلية وضعاً قانونياً في إسرائيل، والأطفال فوق سن 14 عاماً، وهم الأطفال الذين يُعَدّ وزير الداخلية غير مخولٍ بإعطائهم وضعاً قانونياً في إسرائيل، وقد يحصلون، على الأغلب، على تصريحٍ للبقاء في إسرائيل يُجدَّد كلَّ عام.

تمارس وزارة الداخلية الإسرائيلية السيطرة الكاملة على تسجيل السكان الفلسطينيين، حيث لا يستطيعون إصدار شهادات ميلادٍ وبطاقات هويةٍ وجوازات سفرٍ من دون الحصول على موافقةٍ مسبَقةٍ من سلطات الاحتلال، ما يشكل عائقاً أمام الفلسطينيين عند اختيار شريك الحياة من هوية مختلفة (سعادة، 2018م).

الآثار النفسية على الحياة الأُسرية ورفاهيتها

عرضت بعض الأدبيات آثار لمّ الشمل على الأُسر الفلسطينية فيما يرتبط بالهوية والمواطنة، وما نتج عن هذا من ضغوطاتٍ أُسريةٍ واجتماعيةٍ ونفسية، حيث ظهرت بشكلٍ كبيرٍ معاناة الأُسر المقدسية من إجراءات لمّ الشمل والحصول على الهوية، ما أثر على الحياة الأُسرية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية للمجتمع المقدسي عامة، وللنساء بشكلٍ خاص، فأغلب معاناة الأُسرة المقدسية انصبت على المرأة، وذلك من خلال محاولتهن الحصول على هويةٍ أو إقامة، إضافةً إلى ما يعانينه من مركزية الرجل التي تزيد من ضغوطات الحياة على المرأة، وبالتالي تزاداد صعوبات النساء الأسرية والاجتماعية، خاصةً حينما تكون لديهنّ مشاكل في الإقامة والهوية وعدم وجود لمّ شمل، إضافةً إلى عدم مقدرتهنّ على الحركة بحرية، والعمل كذلك (السلايمة، 2013م).

وتتبيّن من خلال هذا المحور آثار قضية لمّ الشمل والسياسات التهجيرية الإسرائيلية على الأُسر الفلسطينية وحياة الأفراد، وكانت من أبرز المشاكل التي واجهت النساء، فأثرت هذه السياسات والإجراءات المشددة على المرأة في تفريق عائلاتها وانتزاعها من محيطها، ما انعكس عليها من تأثيرٍ نفسيٍّ وماديٍّ كبيرَين، وعلى العائلة ككل، ما ساهم في خلق جوٍّ مشحونٍ بالتوتر والمشاكل بسبب تفريق العائلة، والتأثير الكبير على الحياة الزوجية، وانتهاك حق المرأة في المعيشة بشكلٍ طبيعيٍّ مع أُسرتها، إلى جانب أن النساء المتزوجات من مختلفي الهوية، خاصةً اللواتي لا يمتلكن وضعاً قانونياً، يتسبب لهن ذلك في الضغط النفسي والتوتر والخوف من الملاحقة أو الهروب الدائم من قوات الأمن، ما يؤثر على أوضاعهن الأُسرية، وعلاقتهن بأزواجهن، مع فقدانهن الدعم الزوجي في مواقف متنوعة، وتبيَّن ذلك من خلال مناقشة بعض الموضوعات المهمة، كالمرور من الحواجز والانتقال، والهوية،

ومشاكل الإقامة، والولادة، وتسجيل أبنائهن في السجل الإسرائيلي، والعنف المنزلي الذي تتعرض له النساء بسبب الضغوط الأُسرية والمالية والاجتماعية.

على سبيل المثال، تشق الحواجز المادية طريقها إلى الجوانب العملية للحياة الأُسرية اليومية، وتقييد التنقل للعائلة ذات الوضع القانوني المختلف، فنقاط التفاعل المباشر مع الجنود عند نقاط التفتيش، بالنسبة للأزواج الذين يحملون وضعَ إقامة مختلفاً، ليست مجرد حدودٍ ماديةٍ تقيد الحركة، إنما هي نقاطٌ تمثل وضعك؛ ففي المقابلات التي أجراها (allabadi&hardan) و(Hamoudeh&others) مع نساء من الضفة الغربية متزوجات من حملة هوية القدس وقاطنات في أحياء خلف جدار الفصل، أخبرن بأنهن يشعرن بالإذلال والمهانة والغربة داخل أُسرهن، خاصة عند عبورهن الحواجز مع عائلاتهن الذين يحملون هوية زرقاء، حيث يتم منعهنّ من المرور بالسيارة مع عائلاتهن، فلا بد لمن يحمل تصريحاً لدخول مدينة القدس أن يمر من نقطة للتفتيش سيراً على الأقدام. إن هذا الشكل من البيروقراطية القانونية ونقاط التفتيش الجسدية التي تقيد الحركة، وتشق طريقها إلى الجوانب العملية للحياة الأُسرية اليومية، يهدد تماسك الأُسرة ونوعية الحياة، الأمر الذي يخلق توتراتٍ وقلقاً طويلاً.

من ناحيةٍ أُخرى، يوضح تقريرٌ أعده مركز المرأة للإرشاد القانوني (2022) كيف يؤثر عدم امتلاك النساء من حملة هوية الضفة الغربية حق تقديم لمّ شملٍ على نفسيتهن، حيث أوضح التقرير أنهن يشعرن بالعجز، كونهنّ غير قادراتٍ على تحصيل أبسط حقوقهنّ، وهو التواجد القانوني بين أُسرهنّ وأولادهن، وهو الأمر الذي يُعرضهن للأذى والقلق المستمرَّين، خاصةً عندما يستغل ذلك أزواجهن الذين يسيطرون على عملية تقديم لم الشمل، وهذا ما يُضعف من دورهن، ويحرمهنّ من التمتع بالحقوق التي يملكنها.

نتيجةً لهذه السياسات، بات الشعور بعدم اليقين وبالعجز ملازماً لحياة هؤلاء الفلسطينيات اللواتي لا يملكن حق الإقامة في القدس الشرقية، ما يتسبب بشعورهنّ باليأس، فلم يعد بإمكانهن الاعتماد على شبكات الدعم الاجتماعي والمجتمعي، ويشعرن بأنهن غير مرغوبٍ فيهن، بسبب خوف المحيطين بهن من التعرض لمخالفةٍ قانونيةٍ حال تمّ التعامل معهن ومساعدتهنّ، حتى على مستوى متطلبات حياتهنّ اليومية البسيطة (Shalhoub Kevorkian B, 2012).

الإزاحة المتدرجة نحو كفر عقب

إلى وقت قريب كانت كفر عقب أحد الأحياء الراقية في مدينة القدس، في حين اليوم فصلت عن مركز مدينة القدس وذلك يرجع إلى فصل جدار الضم والتوسع في الحي، مما نتج عنه تحويل الحي إلى ما يشبه "الجيتو" المدني، مثلهم كسكان بقية الأحياء المقدسية التي فصلها الجدار عن المدينة، ولقد عانت كفر عقب من تضخم سكاني كبير نتيجة سياسة الاحتلال التي ترتكز على أن السكن في كفر عقب جائز لحملة الهوية المقدسية، ولقد بلغ عدد سكانها في عام (2006) (10.411 نسمة)، وإلى عام (1967) كانت كفر عقب حياً فلسطينياً راقياً، و لكن مع زيادة عدد سكانها وارتفاعها من ما يقارب (10 آلاف نسمة إلى 60 ألف نسمة)، ومع بناء جدار التوسع والضم، تحولت كفر عقب إلى ما يسمي "الأرض الحرام" التي لا تتبع لسلطة أحد سواء الفلسطينية أو الإسرائيلية، في حين يقع كفر عقب ضمن نفوذ وسلطة بلدية الاحتلال القضائية، ولكنها فعليًا مقطوعة تمامًا عن بقية المدينة لوجود الجدار، وقلما تقدم لها الخدمات البلدية، كما لا تتواجد في كفر عقب أي قوة شرطية، أو سلطة محلية بشكل فعلي، فشرطة الاحتلال لا تتواجد هناك، كما أن الشرطة الفلسطينية غير مسموح لها

بالتواجد والعمل هناك، أدي هذا الوضع إلى خلق عددًا من المشكلات الغريبة والتحديات والصعوبات التي يصعب التغلب عليها أمام سكان كفر عقب (جذور شعبية مقدسية، قضايا قانونية، 2022).

بلغت مساحة كفر عقب (6665) دونماً، وحدد الاحتلال الإسرائيلي (30%) من مساحتها لبناء مستوطنات إسرائيلية على أراضيها. بعد اتفاق أوسلو تم تقسيم مناطق الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق يُرمز لها بـ(أ، ب، ج)، كل منطقة لها وضعها الخاص وفق هذه التصنيفات، إلا أن منطقة كفر عقب لم تخضع لأيٍّ من هذه التصنيفات، وأصبحت حالةً شاذة، كونها تخضع لسيطرة بلدية الاحتلال في القدس بالرغم من أنها معزولة عن المدينة بسبب الجدار الفصل العنصري(السقا، 2015).

وشهد عدد سكان كفر عقب ارتفاعاً ملحوظاً ونمواً عمرانياً بعد بناء الجدار الفاصل، فبعد أن كان عدد السكان عام (1997) يقدر بـ(7700) نسمة أصبح بعد بناء الجدار الفاصل يقدر بنحو (60,000– 67,000) نسمة، وهو قابل للزيادة بسبب استمرار التنقل إلى تلك المنطقة (عساف، 2018). وفي عام (2007) بلغ عدد سكان كفر عقب ممن يحملون الهوية الفلسطينية نحو (10) آلاف نسمة، في حين ارتفع ليصل إلى (17) ألف نسمة عام (2012) وفق إحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، أما سكانها من المقدسيين حاملي بطاقات الهوية الإسرائيلية، فبلغوا عام (2012)، وفق الإحصاء الإسرائيلي، (60) ألف نسمة تقريباً، ليزدادوا عام (2016) إلى (80) ألفاً تقريباً (حرب ولحلوح، 2017). وبذلك، أصبحت منطقة كفر عقب ملجأ لخليطٍ متنوعٍ من الشرائح السكانية، كما بينه تقرير (يعقوب، 2016):

1) السكان الأصليون الموجودون في كفر عقب قبل حصول الكثافة السكانية.

2) الأزواج الشابة مختلفو الهوية ويريدون لمّ شملهم، حيث يحمل أحد الزوجين بطاقة هوية فلسطينية، والآخر بطاقة هوية إسرائيلية.

3) الفلسطينيون المطلوبون، سواء للقانون الفلسطيني، أو القانون الإسرائيلي، وقد يكون هؤلاء من سكان القدس، أو من سكان الضفة الغربية.

4) المقدسيون غير القادرين على شراء شقق سكنية داخل مدينة القدس، نتيجة أزمة السكن وارتفاع أسعار الشقق في المدينة مقارنةً بأسعار الشقق في منطقة كفر عقب التي أصبحت حلاً لائقاً للعديد من المقدسيين.

5) المواطنون من الضفة الغربية الذين وجدوا فرصة عمل في المنطقة.

6) أبناء مخيم قلنديا الواقع في حدود بلدية كفر عقب.

تستخدم إسرائيل التطهير العرقي ونقل السكان على مراحل من القدس إلى أحياء خارج الجدار، لتؤسس نظاماً سياسياً أقرب إلى الأبارتهايد غير المكتمل، كما تقوم بحكمٍ عسكريٍّ في المناطق المحتلة، مستفيدةً من الفروقات بين الحكمَين المدني والعسكري، فتعيد بناء البنى التحتية الاجتماعية والعسكرية والأيديولوجية لتحقيق أقليةٍ بشريةٍ فلسطينيةٍ لتقوم بعدها ببناء النظام ذاته الذي يُفضي إلى نتائج الأبارتهايد. هذا النوع من التهجير –أي عزل الفلسطينيين وتجميعهم في مناطق أشبه بالبانتستونات– لا يتم إلى دولةٍ أُخرى، كما حدث في النكبة والنكسة، وإنما هذا التهجير الحديث يتم فيه تهجيرهم من منطقةٍ تعيش تحت المنظومة الاستعمارية وفي ظلها، إلى أُخرى داخل فلسطين تعيش في الظرف الاستعماريّ ذاته. وتبدو هذه الحالة كهجرةٍ من معزلٍ جغرافيٍّ إلى آخر غير قابلٍ للتمدد والتوسع الأُفقي (نابلسي أ،2018).

تمثل كفر عقب نموذجاً لعملية الإزاحة التي تمثلت في إجبار العائلات على الانتقال اليها جراء سياسات الطرد والتهجير، بشقّيها، المادّي المتمثل بجدار الفصل العنصريّ والحواجز العسكرية، والقانوني المتمثل ببطاقة الهوية والمكانة القانونية للبلدة والسكان داخل المنظومة الاستعمارية. فالمنطقة محاصرة ماديا وأصبحت ملجأ للعديد من الأزواج الشباب الفلسطينيين ممن يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية، ويحمل الآخر بطاقة الهوية الإسرائيلية باعتبارها منطقة تحل لهم بشكل مؤقت إشكالية لم الشمل، فالمنطقة تقع تحت نفوذ بلدية الاحتلال بالتالي لا يفقد الزوج من حملة بطاقة الهوية الإسرائيلية إقامته في المدينة، وفي نفس الوقت فإن المنطقة المعزولة بالجدار عن مدينة القدس يمكن الوصول إليها لحاملي بطاقات الهوية الفلسطينية، الزوج الآخر، دون المرور بحواجز عسكرية تستلزم تصاريح إسرائيلية.

هذا الحيز الغير قابل للتوسع بفعل الجدار نتج عنه طفرة اجتماعية ومعمارية عشوائية من دون أي رقابة. ومن المهم الإشارة إلى أن بلدية الاحتلال في القدس لا تقوم بإجراء أي رقابة، ولا تقدّم أي خدمات للسكان، وذلك بذريعة أن موظفيها لا يستطيعون الدخول إلى كفر عقب بسبب الوضع الأمنيّ في المنطقة، وهي أصبحت فعلياً خارج المشهد الاجتماعي، و السياسي و الاقتصادي الفلسطيني. وهي تمثل مثالاً صارخاً للفروقات بين مناطق المستعمِرين والمستعمَرين، فيقول فانون في محاولةٍ لشرح الآليات التي تفصل بين المنطقتين أنهما دائماً تتعارضان وتخضعان لمبدأ الإقصاء المتبادل، فمدينة المستعمِرين نظيفةٌ ومضاءة، فيما مدينة المستعمَرين مصمَّمةٌ لتكون راكعة (السقا، 2015). معادلة سكان أكثر وأرض أقل، تتجسد بأكثر صورها بشاعة في كفر عقب، حيث تقوم بلدية الاحتلال بإركاع المنطقة بسياسات الإهمال المتعمدة، من خلال إهمال تقديم الخدمات لها، فهي لم تقدم الخدمات العامة، ولم تقم بتطوير البنية التحتية، أو توفير الاحتياجات الأساسية للسكان المقدسيين

في المنطقة، من سكنٍ وعملٍ وترفيهٍ وصحة، فضلاً عن الافتقار إلى الأمن الفردي والجماعي، ومنع استصدار رخص البناء، وغض البصر عن عدم التقيُّد بالمواصفات الهندسية للأبنية وعدم توفُّر عناصر السلامة العامة فيها.

ونتيجةً لهذا الإهمال، مع استمرار تدفق السكان من داخل الجدار الفاصل للسكن في منطقة كفر عقب التي يتزايد عدد سكانها بشكلٍ متسارع، إضافةً إلى التمدد العمراني العشوائي الفاقد لعناصر السلامة العامة، سيلقي كل ذلك بظلاله على حياة الأُسر والعائلات في هذه المنطقة، وسيقود إلى المزيد من الفوضى والضياع.

ونشأ عن التوسع العمراني والطفرة السكانية المتسارعة خللٌ في النسيج الاجتماعي، ما تسبَّب في العديد من المشاكل والآفات الاجتماعية، حيث تعد الجريمة والفلتان الأمني، كانتشار استخدام الأسلحة وإطلاق النار بشكلٍ عشوائيّ، ظاهرتان منتشرتان في تجمُّع كفر عقب، في ظل غياب القانون، إذ لا وجود لمركز شرطةٍ أو أمنٍ فيها، ما تركها لسيادة الأقوى، كما تسبب عدم وجود سلطةٍ عليا تنظم المنطقة إلى تزايد البناء غير القانوني والعشوائي وانتشار السلاح والجريمة وغياب الأمن ونقصان الخدمات العامة وسوء البنية التحتية وعدم تنظيم السير والمرور فيها، خاصة أنها تصل بين رام الله ومحافظات جنوب الضفة الغربية (وكذلك بين رام الله والقدس)، ما تسبب بالفلتان أمني وسيادة قانون الغاب (حرب ولحلوح، 2017؛ راسغون، 2019).

وبالتالي، وفي ظل هذه المعطيات، أصبح هناك فراغ أمني يحاول فيه السكان المحافظة على النظام بأنفسهم، والاعتماد على المخاتير والأُسر القوية في حل المنازعات، أو اللجوء إلى المؤسسات الاجتماعية أو العشائرية ولجان الإصلاح أو تنظيماتٍ سياسيةٍ لحل خلافاتهم، كما يحاولون توفير الحماية لأنفسهم عن طريق تركيب كاميرات مراقبة وإنذار، حيث إن تلك المنطقة تُعدّ جيوباً من

الفوضى وغيتوهات لا تتبع لسلطة أحد، ولا يوجد فيها من يضبطها أمنياً، ما جعلها مسرحاً للفساد والفوضى (Graff, 2014: 20–21) (السقا، 2015؛ أبو شلبك وآخرون، 2017؛ عساف، 2018).

ويضاف إلى مشكلة الجرائم والآفات الاجتماعية وانعدام الأمن مشكلة البناء العشوائي والخطير، وهو غير مقيد بمعايير السلامة العامة، خاصة بعد بناء جدار الفصل العنصري، فباتت العمارات السكنية التي تتكون في المتوسط من (10) طبقات فأكثر هي النمط الشائع، ويصل عدد الشقق في كل عمارة إلى نحو (20) شقة تقريباً، إضافةً إلى أن غالبية هذه العمارات السكنية لا تلتزم بمواصفات البنى الهندسية، وبمعايير أنظمة السلامة العامة والمواصفات الصحية، فلا يوجد مهندس يشرف على الموقع، وبالتالي تفتقر هذه العمارات إلى المخططات الهندسية المعتمدة (يعقوب، 2016).

وأشار تقرير كلٌّ من: (السقا، 2015) و(راسغون، 2019) و(Ocha, 2016) إلى أن البناء غير القانوني يؤدي إلى بناء مبانٍ شاهقة لا تراعي أُسس البناء والتباعد بين المباني، فهي لا تفصل بينها سوى أمتار، كما لا توجد رقابة لضمان المعايير الهندسية للبناء، الأمر الذي قد يصنع فوضى، فترى البنايات العالية مكتظة، والنوافذ تطل على غرف العمارات المجاورة، وكذلك البنايات المطلة على الشوارع، ما أفقد السكان خصوصيتهم، كما أن هناك تخوفاتٍ من احتمال انهيار المباني السكنية في حال وقوع هزة أرضية، نظراً لمخالفة تلك المباني قوانين البناء، وعدم وجود جهة مختصة للإشراف على جودة البناء.

وبالرغم من كل ما ذُكر، فإنّ المقدسيين قرروا تملُّك هذه الوحدات غير الرسمية وغير المرخصة، رغبةً منهم في البقاء بالقدس والحفاظ على مكانتهم، ويعد هذا التملك من الممارسات المقدسية لصنع المكان مقابل ممارسات الاحتلال في نزع الملكية عنهم، وتعد تلك الطريقة من المقدسيين حالةً

نموذجيةً في البقاء عن طريق التملك. وبمعنى آخر، بهدف الطعن في تجريدهم من ممتلكاتهم يتعين على الفلسطينيين المطالبة بالمساحات من خلال استراتيجياتٍ مكانيةٍ رسميةٍ وغير رسميةٍ داخل المناطق التي تمنحهم حق الإقامة ، حتى لو كان ذلك على حساب تملك أبنية غير قانونية (Hatoum, 2018).

تأثير منطقة كفر عقب على الحياة الأسرية، وديناميكيات الحياة الزوجية

تركز عددٌ من الأدبيات على الحياة الأُسرية في كفر عقب، حيث يضطر العديد من الأزواج مختلفي الهوية إلى السكن في هذه المنطقة الرمادية خارج جدار الفصل العنصري، حتى يتمكن حامل بطاقة الهوية المقدسية من الاحتفاظ بإقامته والعيش مع زوجته من الضفة الغربية. وأوضحت هذه الأدبيات التي ركزت على الأُسرة في كفر عقب عدداً من القضايا التي تشمل:

1- الوضع القانوني للزوجات مقابل الأزواج: تخضع الزوجات للقوانين الفلسطينية، بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية، فيما يخضع الأزواج للقوانين الإسرائيلية، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية. إن تطبيق القوانين في المنطقة المعزولة خلف الجدار، مثل منطقة كفر عقب، يُعدّ أمراً مستحيلاً، فجزءٌ من المنطقة يقع ضمن حدود بلدية القدس، وجزءٌ آخر يقع ضمن المنطقة (ج)، وفي الحالتين لا يُسمَح للسلطة الفلسطينية بفرض سيطرتها عليها أو ممارسة اختصاصاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما في ذلك عدم

قدرة المحاكم وأجهزة القانون على تطبيق القانون الفلسطيني وتنفيذ أحكامه.

كما لا توجد للسلطة الفلسطينية ولايةٌ على سكان القدس من حملة الهوية الزرقاء، حتى لو كانوا في المنطقة (أ)، ولإسرائيل وحدها الولاية عليهم، ويحق لها اتخاذ كافة الإجراءات لضمان سلامتهم وأمنهم في كافة مناطق الضفة الغربية. وساهم عدم قدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على ممارسة مهامها

بشكلٍ رسميٍ في المناطق (ج)، ومن ثم في مناطق أُخرى كمناطق القدس المعزولة، في ضياع حقوق الفلسطينيات من الضفة الغربية المتزوجات من حملة هوية القدس، لعجز القضاء الفلسطيني وأدواته التنفيذية عن الوصول إليهم أو ملاحقتهم.

وفي المقابل يدعي الجانب الإسرائيلي سلطته الكاملة على تلك المناطق، ولكن في واقع الحال لا يقدم أيّ خدمةٍ كانت للمواطنين فيها، ونتيجةً لذلك برزت انتهاكاتٌ للحقوق الأُسرية بحق النساء فيما يتعلق بقضايا الأزواج مختلفي الهويات، وضياع حقوقها وحقوق عائلتها الأُسرية. كما تبرز هذه التحديات نتيجة اختلاف القوانين السارية والإجراءات التمييزية التي تفرضها دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتتعدد اشكال الانتهاكات، مثل حق المرأة في الطلاق وحصولها على الحقوق المترتبة على عقد الزواج، وحقها في حضانة الأطفال، ويعود ذلك إلى إشكالية تنفيذ قرارات المحاكم بين القدس والضفة الغربية، وغالباً ما تُحوَّل هذه القرارات إلى مكتب الارتباط (لحلوح وحرب، 2017).

2- عزل النساء عن الدعم الاجتماعي والعائلي: تقع منطقة كفر عقب خلف الجدار الفاصل الذي ساهم بناؤه في تغيُّرٍ كبيرٍ في خريطة العلاقات الاجتماعية، إذ أثّر ذلك على النسيج الاجتماعي والعائلي، ورسم خريطةً مختلفةً للعلاقات الاجتماعية، حيث بات السكان يميلون إلى الزواج من شخصٍ يحمل نفس نوع الهوية لتجنب الصعوبات الاجتماعية التي قد يواجهونها (Dhaher, 2017). فالقوة البيوسياسية للبيروقراطية والعوائق المادية التي فرضها الاحتلال تسببت في شعور العديد من النساء بفقدان الدعم الاجتماعي والعائلي، وانهيار شبكات

الدعم التقليدية في كثيرٍ من الأحيان، ويظهر ذلك بشكلٍ جليٍّ عند التنقل عبر الحواجز وعند خوض تجربة الحمل والولادة داخل مدينة القدس، وهو ما أظهرته المقابلات في دراسة (Hammoudeh et al, 2016) التي تناولت تجارب الأزواج في كفر عقب ومساومتهم على التماسك العائلي ونوعية

الحياة، فالتفاعلات مع نظام الدولة الذي يأخذ شكل بيروقراطيةٍ قانونيةٍ ونقاط تفتيشٍ جسدية تعوق التنقل وتكشف بوضوحٍ القبضة الخفية لبيوسياسية الدولة على الشؤون الحياتية للعائلة والتزاماتها، الأمر الذي يترك أثراً مدمراً في العائلة. فالحواجز المادية تدخل إلى قلب خصوصيات الحياة اليومية للعائلة، فتصبح عائقاً أمام تنقل العائلة ذات الأوضاع القانونية المختلفة.

وأظهرت نتائج المقابلات التي أُجرتها لهذه الدراسة أن الأزواج مختلفي الهوية شعروا بالإحراج بسبب اضطرار العائلة في أغلب الأحيان إلى انتظارهم، خاصةً عندما يقوم الجندي على الحاجز بالتحقيق والتعامل معهم بطريقةٍ مختلفةٍ عمن يحمل الهوية الزرقاء، ما يُولّد شعوراً بالغربة وبأنهم أقل شأناً من الجميع الذين بإمكانهم الذهاب والمجيء كيفما يشاءون.

وأثارت المقابلات التي تمت في هذه الدراسة قلقاً حقيقياً من أنّ السياسات الإسرائيلية التي تمنع لمّ شمل العائلات تنجح بطريقةٍ ما في مزيدٍ من تفكيك المجتمعات الفلسطينية. من ناحيةٍ أُخرى، عززت نتائج هذه الدراسة العديد من النتائج التي توصلت إليها نادرة شلهوب– كيفوركيان في بحثها الذي ركز على سياسات الولادات في القدس الشرقية، فقد أخبرت عن نساءٍ جازفن إلى درجةٍ كبيرةٍ لضمان أن يولَد أولادهنّ في القدس، وحاججت بأنّ العنف الجندري ضد أجساد النساء الفلسطينيات إنما هو جزءٌ من نظامٍ أوسع للسلب البنيوي. وفي سياقٍ مماثل، أشارت نساءٌ من كفر عقب، أثناء المقابلات معهن، إلى ارتفاع مستوى القلق والتوتر خلال أوقات حملهن وإنجابهن بسبب فقدان الدعم العائلي والاجتماعي، وبسبب مسائل مرتبطة بعمليات إنجابٍ غير مخططٍ لها خارج الحدود المرسومة إسرائيلياً لبلدية القدس.

ونظراً لأنّ كفر عقب تقع خارج جدار الفصل، ونظراً للعوائق المادية التي قد يواجهها الأزواج في الوصول إلى القدس خارج الجدار، فإن هذه المخاوف تجسدت بشكلٍ سلبيّ في حالات الحمل وتجارب

الولادة. فكثيرٌ من النساء ناقشن مشاعر الانفصال العائلي، على الرغم من المسافة الجغرافية الضيقة، فالنساء قد يضطررن إلى التسلل قبل موعد الولادة إلى مدينة القدس والبقاء بشكلٍ غير شرعيٍّ في بيت أحد الأقارب والانفصال عن زوجها وعائلتها. كما تعاني النساء اللواتي يحمل أزواجهن هوية الضفة الغربية ولا يستطيعون الدخول إلى مدينة القدس جراء انهيار شبكات الدعم التقليدية، فأزواجهن محرومون من طقوس الأبوة ومشاهدة ولادة أبنائهم.

تباينت ردود فعل الأزواج في هذه الدراسة بين التمسك الدائم لإنجاح العلاقة الزوجية، والندم على الزواج بسبب تلك الإجراءات التي تعمل على ضعف العلاقة الزوجية، وكان هذا من أهم الأسباب في حدوث المشكلات التي تواجه النساء، فتتفرق العائلة، وتُنتزَع من محيطها، ويتسبب ذلك بتأثيرٍ نفسيٍّ وماديٍّ كبيرَين على المرأة، وبالتالي يؤثر على أفراد العائلة، ما يساهم في خلق جوٍّ من التوتر والمشاكل، وانتهاك حق النساء في الحياة بشكلٍ طبيعيٍّ مع أُسرهن، فكل هذه المعاناة لعدم امتلاكهنّ وضعاً قانونياً يسمح ببقائهنّ مع أُسرهنّ، وينتج عن كل هذا الضغط النفسي التأثير على أوضاعهن الأسرية، وعلاقتهن بأزواجهن، خاصةً فقدانهن الدعم من الزوج في مواقف كثيرة، نظراً لفصل العائلات الناتج عن تجميد إجراءات لمّ الشمل (Hammoudeh et al, 2016).

ويؤدي هذا التمييز إلى تغييراتٍ في الحياة اليومية للأُسر، فوجود جدارٍ فاصلٍ بين مدينة القدس ومنطقة كفر عقب سرّع في تدهور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ما فرض على المقدسيين معاناةً شديدة، حيث واجهوا تحدياتٍ كبيرة، ومحاصرة أُسرهم في منطقةٍ تخلو من الخدمات وتعاني من مشاكل، وكلها تحدياتٌ ألقت بظلالها على جودة حياة الأُسر هناك، وتُعد النساء المتزوجات الأكثر تضرراً من هذا الوضع، لأنه يتعين عليهنّ اتباع أزواجهن، ويكون تحركهن دائماً تحت سيطرة القوة الاستعمارية العسكرية التي تمنعهن من إقامة علاقاتٍ عاديةٍ مع عائلاتهن، فهن يقعن بين نظامين

أبويين، هما الإسرائيلي والعربي الفلسطيني، ما يزيد من علاقات الهيمنة المكثفة تجاه المرأة، فلطالما اتحدت أنظمة العسكرة والسلطة الأبوية على قمع المرأة، وتحديد أماكنها في الحركة ومساحاتها، والعمل، والاختيارات، كما يحدث مع الرجال الفلسطينيين حينما يرفضون بحجةٍ سياسيةٍ تسجيل أطفالهم في بطاقات الهوية الزرقاء لزوجاتهم في حال كان الزوج من الضفة، أو العكس حين يتجاهل الأب تسجيل أطفاله في هويته، لأن عملية التسجيل تتطلب منه إثباتاتٍ لمركز الحياة في المدينة، وهذه الخلافات التي تحصل بين الأزواج كفيلةٌ بخلق جوٍّ مشحونٍ من التوتر والقلق الدائم حول أوضاعهم القانونية كأُسرة (Allabadi & Hardan, 2016).

3- جو من الشك وانعدام الأمن في المجتمع، تسببت به التحديات التي تواجهها الأسر في منطقة كفر عقب، فهم يتعرضون بشكل دائمٍ ومستمر لضغوط الحياة المختلفة نتيجة الانتقال إلى مساحة التخزين الإسرائيلية، كما وصفها أحد المحققين حين صرح بأن كفر عقب أشبه بغرفة التخزين للأشياء غير المرغوب فيها في المنزل الإسرائيلي، فالمنطقة تتعرض إلى نظام مراقبة شديد، فلا يمكن للمقدسيين تسجيل الأطفال، أو الحصول على موافقة لطلبات لمّ الشمل إلا حين يتأكد المحققون من وجود هؤلاء الأطفال فعلياً في منازلهم، وهذه الأوضاع خلقت ضغوطاً وقلقاً دائماً نتيجة هذه المعارك القانونية والإدارية للحفاظ على الإقامة، وتسببت بمشاعر عدم الثقة، وتفكك المجتمع، خاصة عند الأُسر المكونة من أفراد ذوي أوضاع قانونية مختلفة.

ففي المقابلات التي أجرتها دراسة (Hammoudeh et al, 2016) تبيّن أنّ شعور سكان المنطقة مليءٌ بالخوف وعدم الثقة، فعملُ المحققين من التأمين الوطني للتأكد من مركز الإقامة، بما في ذلك تسللهم إلى المجتمع المقدسي بهدف جمع معلومات يمكن استخدامها لرفض إعطاء وضعية الإقامة الدائمة في القدس، أو إعاقة إجراءات التسجيل، يُشعرهم بالضعف والمراقبة وبأنهم عرضةٌ لاستجواباتٍ

خفية. هذه المراقبة أفقدتهم الثقة بمن حولهم، فالمحققون يأتون بلباسٍ غير رسميّ، ويأتون متنكرين مدعين أنهم موظفو شركة معينة، ويبدأون بسؤال المحلات والجيران ليتأكدوا من أنّ الناس شاهدوهم في الجوار. وبناءً على ذلك، أصبح السكان يشعرون بالقلق والخوف من بناء علاقات اجتماعية، وبالتالي إيجاد مجتمعاتٍ تتسم بانعدام الثقة.

غير أنّ المراقبة ليست وحدها السبب في التفكك الاجتماعي وعدم الثقة وغياب الأمان، فقد شدد السكان على أنّ كفر عقب هي مساحة عملية فرضتها الضرورة السياسية، وليست مساحةً للعيش الملائم والأفضل، فهي مساحةٌ من الفوضى وغياب القانون، ونظراً لحالة الانفلات والفراغ الأمني انتشرت في أوساط المواطنين ظاهرة الاستعانة بشركاتٍ خاصةٍ لتوفير الحماية الشخصية للسكان وممتلكاتهم، من خلال تركيب أجهزة إنذارٍ وكاميرات مراقبة، ومن خلال دوريات حراسة، خصوصاً بعد شيوع تسمية التجمُّع بأنه شيكاغو من حيث العصابات التي لا يردعها أحد، وحالة الفوضى التي تعم التجمع في ظل غياب القانون والمتابعة (تقييم الاحتياجات، 2016).

فالوضع الأمني في كفر عقب مشكلةٌ كبيرةٌ يعاني منها كل السكان الفاقدين شعور الأمن الشخصي، فيقول 74% منهم إنهم يعانون من الجريمة، كالسرقة والقتل والمخدرات، و64% أعربوا عن قلقهم كون منطقة سكنهم ملجأ للهاربين من العدالة. فالمنطقة تعاني من تعدياتٍ على الشارع، سواء المحلات أو مواقف السيارات أو البناء، ولا يوجد احترامٌ للقانون في البناء، إضافةً إلى ظاهرة إطلاق النار في الهواء بشكلٍ شبه يومي. كما أوضحت نتائج استطلاعات الرأي أن أكثر من نصف المواطنين (53%) في كفر عقب لا يستطيعون الخروج ليلاً خوفاً على سلامتهم (لحلوح وحرب2017).

بينت الأدبيات السابقة سيطرة السياسة الحيوية ونظام الرقابة الإسرائيلية على الحياة الأسرية الحميمة بشكلٍ كبير، وكيف ساهمت في تفكك الأُسر الفلسطينية التي تخللتها السياسات والقيود الإسرائيلية،

وجعلت تلك الأُسر تعاني من حالة عدم اليقين، وانعدام الأمن، فالأُسر التي تعاني من القلق والتوتر بشأن قضايا لمّ الشمل، أو القضايا المرتبطة بوضعها القانوني، أعربت عن ندمها من خوض تجربة زواج مختلفي الهوية، وحثت أصدقاءها ومعارفها على تجنب هذه الزيجات، والتعلُّم من تجاربها المريرة التي تؤدي إلى التوتر الزوجي.

4- مشكلة البنية التحتية الرديئة ونقص الخدمات، تهمل بلدية القدس الإسرائيلية، وبشكلٍ متعمد، تطوير منطقة كفر عقب، ما أدى إلى خلق العشوائيات والتوسع العمراني غير المقيد بالإجراءات الهندسية والتنظيمية المناسبة، وتفتقر إلى معايير السلامة العامة والأمان، مخلفة ضغطاً كبيراً على البنية التحتية الحالية التي تعاني من نقصٍ حادٍّ في الخدمات. فالبلدية لم تقم بتطوير البنية التحتية، وتركت الأمر لمبادرات السكان الشخصية، فمثلاً شبكة الصرف الصحي في كفر عقب بدأت بشكلٍ غير مخططٍ هندسياً وغير مدروسٍ وعشوائي، وهي غير مؤهلةٍ لخدمة الأعداد المتزايدة مع التوسع العمراني غير المخطط له. وبسبب عدم وجود خطةٍ للتطوير والإشراف الهندسي في أعمال البنية التحتية، أصبح تعبيد الشوارع يتم فوق مناهل الصرف الصحي ويغطيها، ما يؤدي عند القيام بأعمال الصيانة لخطوط الصرف الصحي إلى حفر الشوارع للبحث عن مناهل الصرف الصحي (يعقوب، 2016).

وأدت هذه المشكلة في الخدمات والبنية التحتية إلى خلق ضغوطاتٍ خارجيةٍ تهدد استقرار الحياة الأُسرية، لما للبيئة التي يتواجد فيها الأزواج، والتقاطع بين العمليات الداخلية والعوامل الخارجية، من تأثيرٍ على خلق الصراع الزوجي، فالضغوطات الخارجية تؤثر بشكلٍ مباشرٍ على زيادة التفاعلات السلبية، التي تولد عن غير قصدٍ أحداثاً مليئةً بالقلق (Fincham, 2003). وبالرغم من سوء البيئة التحتية والخدمات في منطقة كفر عقب، فإنها تشهد زيادةً كبيرةً في بناء المساكن والسكان، إضافةً إلى الأزمات المرورية اليومية نتيجة حاجز قلنديا، والضغط الكبير على سكان هذه المنطقة، ما يلقي

بظلاله على جودة الحياة اليومية، وعلى زيادة الضغط الواقع على هذه الأُسر، فمثلاً الإجهاد الذي يعاني منه فردٌ واحدٌ قد يمتد أثره إلى الشخص الآخر، ما يؤدي إلى توترٍ وصراعٍ يؤثران بالسلب على العلاقة الزوجية. وهذه الأجواء تزيد من أسباب التوتر النفسي والضغوط اليومية، كالعمل والقضايا الصحية والمخاوف والضغوط المالية، والاضطرار إلى اتخاذ القرارات الصعبة التي تجعل الأزواج والزوجات معرضين للإجهاد النفسي، خاصةً مع امتداد الضغط بشكل مستمر (Timmons et al, 2016).

كما تؤثر الأوضاع السياسية والبيئية في أماكن الصراع والحصار والأزمات الإنسانية على حياة الأُسر، ففي أغلب الأحيان تتطلب السياسات والقوانين الإسرائيلية تحوُّلاتٍ في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الرجل والمرأة، وقد تجعل بيروقراطية القوانين وسوء الأوضاع الاقتصادية والمشاكل البيئية السكنية من المستحيل على الرجال أداء واجباتهم السابقة، كونهم معيلين وحماة أُسرهم، مع إجبار النساء على القيام بأدوارٍ متنوعةٍ وموسعةٍ في النضال من أجل بقاء الأُسرة، وغالباً ما يخلص هذا الانتقال إلى توتراتٍ بين الحقائق الجديدة لحياة الرجال والنساء، والمعايير الجندرية التي اعتادوا عليها من قبل، وتحملت النساء أعباء جديدة من دون أي توسيعٍ لحقوقهن، في حين يُجبَر الرجال على قبول ظروفٍ جديدةٍ تتعارض مع توقعاتهم بالرجولة (Brooks, 2015).

يتبين لنا أن تماسك الأسرة مهددٌ نتيجة نوعية الحياة في كفر عقب وبيروقراطية القانون ونقاط التفتيش وظروف السكن السيئة للغاية في هذه المنطقة، ما يؤثر على الأُسرة الفلسطينية ويتسب بآثارٍ كارثية، وغالباً ما تُتوج هذه الآثار بالتوتر والقلق الدائم، والمعاناة الاجتماعية للأسر المختلطة، بشكلٍ خاص، التي يحكمها الغموض، وعدم اليقين في سياق الاحتلال العسكري الإسرائيلي المطول، والخضوع والقمع السياسي، فأصبحت قرارات الحياة الأُسرية تمليها الحسابات المستحدثة سياسياً، التي تخلق

وتعزز أشكالاً جديدةً من المعاناة الاجتماعية التي تحدد حركة الأُسر، وهو ما يتسبب بحالةٍ من التوتر، والقلق المزمن. لم يكن هناك دراسات كافية تتطرق بشكل مفصل ودقيق الى موضوع تأثيرات اجراءات لم الشمل على ديناميكيات الحياة الزوجية وعلى توزيع الادوار بين الزوجين، وكيف تصعب بيروقراطية القوانين وسوء الأوضاع الاقتصادية والمشاكل البيئية السكنية على الرجال أداء واجباتهم السابقة، كونهم معيلين وحماة أُسرهم، مع إجبار النساء على القيام بأدوارٍ متنوعةٍ وموسعةٍ في النضال من أجل بقاء الأُسرة، و الذي غالباً ما يخلص إلى توتراتٍ بين الحقائق الجديدة لحياة الرجال والنساء، والمعايير الجندرية التي اعتادوا عليها من قبل. وهذا ما يجعل دراسة تأثير اجراءات لم الشمل على ديناميكيات الحياة الزوجية أمرا ملحا.

تعقيب على الأدبيات النظرية

في سبيل التعرف على تأثير إجراءات لمّ الشمل على النساء الفلسطينيات المتزوجات من حملة هوية القدس في منطقة كفر عقب، قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات النظرية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة، من مقالاتٍ ودراساتٍ وبحوثٍ وتقارير عالمية، منطلقةً أولاً من تحليل الأدبيات التي عرضت سياسات الزواج، والهجرة ولمّ الشمل عالمياً، وتأثير البيروقراطية على العلاقات والأدوار الأسرية، وثانياً تناوُل تأثيرات الأنظمة الاستعمارية على مستوى الحياة الأسرية والشخصية في السياق الفلسطيني، وأخيراً تأثير منطقة كفر عقب على الحياة الأسرية وديناميكيات الحياة الزوجية، سواء أكانت أدبياتٍ على المستوى الفلسطيني أو العالمي.

تتضمن بعض النتائج الرئيسة لمراجعة الأدبيات وإمكانية تطبيقها على الدراسة الحالية القضايا التالية:

أكدت أغلب الأدبيات التأثير السلبي للممارسات البيروقراطية فيما تتعلق بقضية لمّ الشمل على

العائلات المختلطة، بغض النظر عما إذا كانت هذه السياسات في سياق قوانين العنصرية ومكافحة الهجرة في أوروبا/ أمريكا، أو على أيدي السياسات الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية، فإن سياسات الدولة التي تحكم "المواطنة العائلية" (Yeoh, 2013)، بما في ذلك الحصول على وضع الإقامة، مصمَّمةٌ من أجل جعل العملية عقبةً أمام الحياة الأسرية الصحية والزوجية الطبيعية. والفرق الرئيس هو أن البيروقراطية الاستعمارية الإسرائيلية تنطلق من فكر استعمار استيطاني يسعى لطرد وإبادة المقدسيين وإزاحتهم خارج مدينة القدس، من خلال خلق طبقةً من العقبات الإضافية (المكانية والسكنية والاقتصادية والقانونية) التي تجعل تحقيق لمّ شمل الأُسرة شبه مستحيل.

وأظهرت الأدبيات التشابه بين التجربة العالمية والفلسطينية للأسرة، إذ يمكن أن تفصل قوانين لمّ الشمل الأُسرة بعضَها عن بعض فتراتٍ طويلة، أو تضع عبئاً مالياً ونفسياً على حياة الأُسر. وبالمثل، تُظهر كل الأدبيات العالمية والفلسطينية التأثير على المرأة على وجه الخصوص، حيث تجعل السياسات المرأة تعتمد اعتماداً كبيراً على زوجها الذي يتمتع بسلطةٍ أبويةٍ وبيروقراطيةٍ عليها، إلا أن في الحالة الفلسطينية تؤثر السياسيات الاسرائيلية ايضا على الزوج، فبالرغم من إعطاءه سلطة قانونية تسمح له بالتحكم في تقديم طلب لم الشمل، إلا أنها في المقابل تضع العراقيل أماه ليصبح عاجزا عن أداء دوره كزوج وكأب، وهذا يؤدي إلى تعرض الزوجات بشكلٍ كبيرٍ للاستغلال وسوء المعاملة ، خاصةً لأنهن غالباً ما يُعزلن عن أُسرهنّ ومجتمعهنّ ومصادر الدعم الرسمي وغير الرسمي.

ومع ذلك، لم تركز الأدبيات العالمية والفلسطينية على تغيير أدوار الجنسين بسبب عملية لمّ شمل الأُسرة وتأثيرها على الحياة الأُسرية. كما اهتمت أغلب الأدبيات النظرية بالآثار النفسية والاجتماعية لقضية لمِّ الشمل على الأُسر، خاصةً النساء، ولم تعرض آثار قضية لمِّ الشمل على ديناميكيات

الحياة الزوجية وتوزيع الأدوار، والمسؤوليات والواجبات بين طرفي العلاقة الزوجية، كما لا يمكن فهم تجربة النساء مع بيروقراطية إجراءات لمِّ الشمل في السياسة الإسرائيلية الاستعمارية من دون فهم السياق الجندري في الأُسرة، وعلاقات النساء مع أفراد أُسرهنّ، حيث تلعب الأُسرة دوراً مركزياً ومهماً في فهم حياة النساء، وكيف يتجاوزنَ أثر هذه الإجراءات، وهذا ما تسعى إليها الدراسة الراهنة في محاولةٍ للتعرف على آثار لمِّ الشمل على النساء الفلسطينيات المتزوجات من حملة هوية القدس في منطقة كفر عقب، والكشف عن التغييرات الديناميكية في الحياة الزوجية، والتأثيرات البيروقراطية لإجراءات لمِّ الشمل، وتوضيح كيف ساهمت في تغير الواقع في ميزان القوى بين الأزواج والزوجات.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وجمع البيانات

مجتمع الدراسة وعينتها

ركزت الدراسة على النساء اللواتي يعشن في منطقة كفر عقب، فهي مكان يمكن فيه تحديد عينة السكان الرئيسية لهذه الدراسة (حالات الزواج/ العائلات المختلطة). وبما أنني من سكان كفر عقب، سهَّل ذلك لي بشكلٍ كبيرٍ الوصول إلى النساء في المجتمع من حاملات بطاقات هوية الضفة الغربية وكن يواجهن مشكلة عملية لمّ شمل الأُسرة.

اعتمدت الدراسة على عينةٍ قصديةٍ غير عشوائية؛ بالتركيز على السيدات المتزوجات اللاتي لديهن هوية خضراء من الضفة الغربية ومتزوجات من رجال يحملون هويةً مقدسيةً (زرقاء)، وشاركن في العملية البيروقراطية لإعادة لمّ شمل الأسرة. تمت مقابلة 14 مبحوثةً تتراوح أعمارهن ما بين (25–47) عاماً، في الفترة الواقعة ما بين شهر (9) إلى شهر (12) من العام 2021. وركزت مقابلاتي الأساسية في البداية على الزوجات الحاصلات حالياً على إقامةٍ قانونيةٍ في مدينة القدس، بعد مرورهنّ بعملية إجراءات لمّ الشمل البيروقراطية. وتبيّن لي من هذه المقابلات أن هناك فئتين من الزوجات انبثقتا من صيرورة إجراءات لمّ الشمل، الفئة الأُولى هي فئة الزوجات اللواتي لم يقدم لهن أزواجهن طلباً للم الشمل لسنوات عديدة برغم استيفائهم العمر المناسب لتقديم الطلب، وذلك لعدم قدرتهم على تأمين مركز الحياة لأسباب اقتصادية واجتماعية، أو لرفض الأزواج تقديم طلبٍ للحصول على مكانةٍ لزوجته بسبب الإجرءات المهينة، ورفضه التعامل مع مؤسسات الدولة العنصرية، ما دفع الزوجات الى اتخاذ أساليب قاومن فيها البيروقراطية الاستعمارية، وضغطن على الأزواج للمضي قدماً في الإجراءات وتأمين متطلبات مركز الحياة. والسمات المشتركة بين هذه الزوجات سنوات الزواج

الطويلة، حيث تزوج أغلبهن في سنٍّ صغيرة، لذلك لم يُكمل أغلبهن تحصيلهن العلمي. كما أن التحصيل العلمي لأزواجهن لا يتعدى الثانوية، ويعمل أغلبهم أعمالاً مهنية.

أما الفئة الثانية، فهي فئة الزوجات اللواتي لم يطالبن بحقوقهن، معتمداتٍ على أزواجهن في المطالبة بها، ولم يشتركن في أيّ نوع مقاومةٍ بسبب تولي الزوج المهمة بأكملها. وتميزت هذه الفئة باتخاذ الأزواج أسلوب مقاومة القوانين الاستعمارية، من خلال تنفيذ جميع الشروط المطلوبة وتأمين متطلبات الحياة من دون مماطلةٍ أو تأجيلٍ كنوعٍ من التحدي والتأكيد على حقهم في العيش في مدينة القدس. والسمات المشتركة بين هذه الزوجات أنهن تزوجن في سنٍّ كبيرة، وأن أغلبهنّ كنّ مستقلاتٍ اقتصادياً، في حين أنّ تحصيلهن العلمي عالٍ. كما أنّ التعليم العالي للأزواج ووظائفهم أعلى من أزواج الفئة الأولى.

تم إجراء المقابلات بشكلٍ عامٍّ مع كل مبحوثةٍ على حدةٍ في المركز الجماهيري في منطقة كفر عقب، وهو مركز يقدم خدماتٍ للسكان، ويعرّف بحقوق المواطن المقدسي وحقوق الإقامة، وغير ذلك من الخدمات. لهذا كان من السهل عمل مقابلات مع الزوجات اللواتي كنّ يتابعن المركز لمعرفة حقوقهنّ.

يُعرّف سكوت المقاومة بأنها ردات فعل الضعفاء الهادئة، غير المرئية، المقصودة، والواعية، وذلك لأنها تُعدّ خياراً تكتيكياً ينبع من وعيٍ حذرٍ لتوازن القوى (سكوت 1995)، كما يُعرّفها عاصف بيات بأنها الأفعال التي

تعارض نظام السيطرة وتؤدي إلى تغييراتٍ ملحوظة، بغضّ النظر إن كانت الأفعال تقصد المقاومة فعلياً أم لا، وبغض النظر إذا ما أدرك القويّ فعل هذه المقاومة أم لا. فالتجاوزات الهادئة تُلخص

طرقاً حذرةً وسريةً، تناضل من خلالها المجموعات الثانوية، خاصة الفقراء والنساء، من أجل البقاء ولتحسين أوضاع معيشتهم، وذلك من خلال التأثير على ذوي الأملاك وأصحاب القوة (بيات 2010)، هذه النضالات هي تراكمية، وهذا التراكم يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية.

وهو تماماً ما قامت به زوجات الفئة الأُولى، لذلك أُطلق عليهنّ اسم "الزوجات المقاومات"، وذلك لأنهن استخدمن تكتيكاتٍ وطرقاً من أجل تحسين أوضاع معيشتهن، واتخذن أفعالاً وطرقاً عارضن فيها البيروقراطية الإسرائيلية والسيطرة الذكورية الأبوية في أزواجهن، وناضلن في ظل ذلك من أجل البقاء وتحسين أوضاع معيشتهن من خلال التأثير على أزواجهنّ، فأفعالهن غير المرئية والتراكمية أدت إلى تغييراتٍ في حياتهن، وتسببت في حصولهن في النهاية على مكانةٍ قانونيةٍ لهن ولأولادهن. بعد إجراء مقابلاتٍ مع عددٍ من الحالات المختارة وتحليل النتائج، قسمت عينتي إلى فئتين تحليليتين رئيسيتين، وقمت باختيار المزيد من المقابلات مع النساء، بناءً على كل منهما. كانت الفئتان التحليليتان المهمتان اللتان ظهرتا في العمل الميداني ودفعتا لاستكمال اختيار العينة:

1. "**النساء المقاومات**"؛ هؤلاء هن النساء اللواتي لم يتخذ أزواجهن، لأسبابٍ مختلفةٍ، الإجراءات البيروقراطية اللازمة نيابةً عن زوجاتهم و/أو أطفالهم. في ظل هذه الظروف، كان على النساء أنفسهن أن يضطلعن بالدور الرئيسي في تنفيذ الإجراءات البيروقراطية، إما نيابةً عنهن أو نيابةً عن أطفالهن.
2. "**النساء الحياديات**"، بسبب قيام أزواجهن بالخطوات البيروقراطية اللازمة لإعادة لم شمل الأسرة لزوجاتهم وأطفالهم، تركت النساء أنفسهن في دورٍ تقليديٍّ في إطار الزواج، وفيما يتعلق بعملية لم شمل الأُسرة. والجدير ذكره أن مسمى حياديات له علاقة بموقفهن ودورهن من إجراءات لم الشمل، ولا يعبر بالضرورة عن مواقفهن وأدوارهن في جوانب أُخرى من حياتهن.

تم العثور على نساءٍ من الفئتين في كفر عقب. وقد طبقت المقابلات المتعمقة وفق منهج تاريخ الحياة مع 14 مشاركةً من كفر عقب، في الفترة الواقعة بين أيلول وكانون الأول من عام 2021.

بالنظر إلى المتغيرات الديموغرافية، يمكننا المقارنة بين الزوجات المقاومات والزوجات الحياديات، وإظهار كيف أثرت العوامل المختلفة، مثل العمر وسن الزواج والمؤهل التعلمي وغيرها، في تحديد مسار الزوجات، فقد تبيّنَ أن سن الزواج والمؤهل التعليمي وعمل الزوج أبرز العوامل التي حددت مَن هنّ مقاومات ومن هن حياديات.

الجدول الأول (الزوجات المقاومات): Category 1

اسم المبحوثة	مهى	يافا	اميرة	سماهر	دلال	اسيا	رنا	حنان	حنين
العمر	47	38	35	32	43	40	43	40	28
الحالة الاجتماعية	متزوجة	متزوجة	متزوجة	متزوجة	متزوجة	متزوجة	منفصلة	متزوجة	مطلقة
السن عند الزواج	22	20	16	17	18	18	29	25	21
مكان الولادة	الخليل	القدس	الرام	رام الله	نابلس	رام الله	السواحرة	بيت لحم	نابلس
التحصيل العلمي	دبلوم جرافيك	بكالوريس تنمية	ثامن	عاشر	توجيهي	دبلوم تربية	إعدادي	حادي عشر	عاشر
اسم المبحوثة	**مهى**	**يافا**	**اميرة**	**سماهر**	**دلال**	**اسيا**	**رنا**	**حنان**	**حنين**
سنوات الزواج	26	18	19	14	25	23	13	15	4
عدد الاولاد	5	5	4	3	4	4	2	3	2
زواج حب/ تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	حب	تقليدي	تقليدي
مكان السكن الاهل	الخليل	بيت عنان	الرام	رام الله	نابلس	أمريكا	السواحرة	بيت لحم	نابلس

الوظيفة	لا تعمل	معلمة روضة	لا تعمل	لا تعمل	لا تعمل	ناشطة في مركز نسوي	لا تعمل	لا تعمل	معلمة روضة
حيازة رخصة سياقة	لايوجد	يوجد	يوجد	يوجد	يوجد	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
عمر الزوج	48	47	41	36	47	46	42	55	37
عمل الزوج	عامل	ميكانيكي	سائق	عامل	عامل بناء	تاجر	عاطل عن العمل	عامل	طباخ
تحصيله العلمي	ثامن	تاسع	عاشر	سادس	ثامن	توجيهي	ابتدائي	إعدادي	إعدادي

الجدول الثاني (النساء الحياديات): Category 2

اسم المبحوثة	أروى	جوان	سناء	اسراء	شيرين
العمر	37	25	29	27	43
الحالة الاجتماعية	متزوجة	متزوجة	متزوجة	متزوجة	متزوجة
السن عند الزواج	26	17	20	24	29
مكان الولادة	الاردن	رام الله	القدس	اريحا	سوريا
التحصيل العلمي	بكالوريس محاسبة	عاشر	بكالوريس ادارة اعمال	بكالوريس تغذية	توجيهي
اسم المبحوثة	أروى	جوان	سناء	اسراء	شيرين
سنوات الزواج	12	8	9	3	14
عدد الاولاد	2	4	4	2	2
زواج حب/تقليدي	حب	تقليدي	تقليدي	حب	تقليدي
مكان سكن الاهل	جنين	رام الله	القدس	اريحا	طولكرم

الوظيفة	لا تعمل	لا تعمل	لا تعمل	اخصائية تغذية	لا تعمل
حيازة رخصة السياقة	يوجد	لا يوجد	يوجد	يوجد	يوجد
عمر الزوج	51	30	34	28	50
عمل الزوج	تاجر	عامل	تاجر	مهندس	سنتواري
تحصيله العلمي	توجيهي	ثانوي	بكالوريس إعلام	بكالوريس هندسة	توجيهي

العمر

تميل النساء في "فئة المقاومات" إلى أن يكنّ أكبر سناً من النساء في فئة الحياديات، كانت 3/2 من فئة المقاومات فوق الأربعين من العمر، فيما كانت غالبية النساء في فئة الحياديات في العشرينيات من العمر. يُفسّر فارق السن حقيقة أن النساء المقاومات قضين سنواتٍ عدة في انتظار أزواجهن لتولي الإجراءات البيروقراطية قبل أن يدركن أنه يجب عليهن القيام بالدور بأنفسهن مباشرة. وفي المقابل، اتخذ الأزواج في "فئة الحياديات" الإجراءات بعد فترةٍ وجيزةٍ من زواجهم.

كان أزواج الزوجات في فئة المقاومات من الفئة العمرية نفسها لزوجاتهم (مع غالبية الأزواج فوق سن 40 عاماً وفجوة عمرية تبلغ خمس سنوات بين الشريكين عموماً). وكان هذا مشابهاً بين أزواج الزوجات في فئة الحياديات، حيث كان العمر بشكلٍ عامٍّ أصغر، وكان معظم الأزواج أقل من ثلاثين عاماً، وكان هناك فرق عمرٍ يقارب 5 سنوات مع زوجاتهم. في كلتا الفئتين كانت هناك استثناءات لهذا الاتجاه –مع وجود فارقٍ كبيرٍ في العمر بين الأزواج في حالة واحدة من فئة الزوجة االحيادية وحالتين من فئة الزوجة المقاومة.

الحالة الاجتماعية

نظراً لاحتياجات عينة الدراسة، كل النساء اللواتي تم اختيارهن كُنّ متزوجات، لكنّ إحدى "الزوجات المقاومات" انفصلت عن زوجها وقت الدراسة بسبب الخلافات بشأن عملية لمّ شمل الأُسرة.

السن عند الزواج

جاءت أعلى نسبة لدى السيدات المقاومات اللواتي تزوجن في سن أقل من العشرين عاماً، في حين تزوجت النساء الحياديات في سن أكبر نسبياً. تساوت النسب بين فئتين لدى النساء الحياديات، هما من 20–25 عاماً، ومن 25–30 عاماً.

إنّ الزواج في سنٍّ أكبر يساهم في سرعة الحصول على إقامة، نظراً لشرط الوصول إلى سن 25 عاماً لتقديم لمّ الشمل للزوجات.

وكونهن متزوجات في سن مبكرة ولديهن تعليم أقل من الزوجات الحياديات، كانت الزوجات المقاومات أقل استعداداً لفهم الخطوات البيروقراطية اللازمة لإعادة لمّ شمل الأُسرة، وإدراك عواقب امتناع الأزواج عن القيام بالإجراءات المطلوبة على أُسرهنّ.

طريقة الزواج

تزوجت الغالبية العظمى من الزوجات المقاومات بطريقةٍ تقليديةٍ من خلال التدخل الأُسري والصلات العائلية، حيث تتزوج 7 من 8 نساء بهذه الطريقة. وفي المقابل، تزوجت ما يقرب من 40٪ من الزوجات الحياديات أزواجهن بوسائل غير تقليدية أو زيجات حب (كانت النسبة الإجمالية 3 متزوجات تقليدياً إلى 2 متزوجات غير تقليدي أو "زواج حب").

مدة الزواج

نظراً للاختلافات في الأعمار بين فئتي النساء، وكذلك الاختلاف في الأعمار عند الزواج، فإنّ طول زواج الزوجات المقاومات أطول منطقياً من زواج الزوجات الحياديات. غالبية (3/2) الزوجات الحياديات في العينة تزوجن لمدة 3 سنوات فقط ، في حين أن ما يقرب من 90٪ من الزوجات المقاومات تزوجن منذ أكثر من عشر سنوات، وأكبر مجموعة منهن تزوجن بين 15 و20 سنة. ويشير هذا إلى أن تجربة الزوجات المقاومات تميزت بعمليةٍ طويلةٍ من الصراع والتفاوض مع البيروقراطية الاستعمارية حول عملية لمّ شمل الأسرة على مدى سنواتٍ عدة.

المؤهل التعليمي للزوجة

بالنسبة للمؤهل التعليمي للزوجات المقاومات والحياديات، جاءت أعلى نسبة تعليم في التعليم الأساسي والجامعي بنسبٍ متساويةٍ لدى الزوجات المقاومات، في حين جاءت أعلى نسبة تعليمٍ في التعليم الجامعي لدى الزوجات الحياديات.

وهذا يعني أن الزوجات الحياديات كن مع أهاليهنّ ويتلقين الدعم المادي والمعنوي لحصولهن على تعليمٍ بأعلى المراتب، على عكس ما حدث مع بعض الزوجات المقاومات اللواتي لم يُكملن تعليمهنّ وتزوجن في سنٍّ صغيرةٍ وتحملن مسؤولية الأسرة والأبناء وسعين إلى حصولهنّ على حقوقهنّ كاملة، وحصول أبنائهن على نفس بطاقة آبائهم ليحصلوا على جميع حقوقهم في التعليم والصحة والحياة الإنسانية، والبعض الآخر من الزوجات المقاومات أكملن تعليمهن، وكُنَّ على علمٍ بكل إجراءات لمّ الشمل، بالرغم من تزوجهنّ أزواجاً غير مكملين تعليمهم.

المؤهل التعليمي للأزواج

كان المستوى التعليمي لأزواج "الزوجات المقاومات" أقل من المستوى التعليمي لأزواج "الزوجات الحياديات". ويبدو أن التعليم العالي للأزواج هو مصدرٌ في تزويدهم بوسائل التعامل مع البيروقراطية الاستعمارية، لكنه قد يوفر لهم، أيضاً، دخلاً أفضل لتغطية الشروط اللازمة للقيام بإجراءات لمّ شمل الأُسرة.

عمل الزوج

كان غالبية الأزواج في كلا الفئتين يعملون في وقت البحث –مع وجود زوجٍ واحدٍ فقط غير عامل من بين الزوجات المقاومات. ومع ذلك كان لأزواج الزوجات الحياديات أشكال عمل أفضل، مثل المهندسين والتجار وأصحاب محلات بيع التذكارات، في حين أن أزواج الزوجات المقاومات يميلون إلى أن يكونوا عمالاً شبه مهرة، مثل العمال والسائقين والميكانيكيين. ويرتبط ذلك بالاختلافات في التحصيل العلمي بين فئتي الأزواج.

عمل الزوجة

غالبية الزوجات في كلتا الفئتين لم يعملن، فقط 3 من أصل 8 من الزوجات المقاومات كُنّ يعملن (اثنتان معلمتا مدرسة). وعلى الرغم من أن المؤهل التعليمي أفضل لدى الزوجات الحياديات، فإنه كانت واحدة فقط منهن تعمل (أخصائية تغذية).

بالنسبة للنساء من كلا الفئتين، من المحتمل أن يكون الافتقار إلى الفرص هو السبب الرئيسي لعدم توظيفهن، إلى جانب رعاية الأطفال، إلى جانب أنه بالنسبة للبعض فإن هناك صعوبةً إضافيةً في الحصول على عمل لأن الفرص براتبٍ مناسبٍ تميل إلى التواجد خارج كفر عقب، وبالرغم من

حصول عديد النساء على رخص قيادة، فإن قيادة السيارات كانت ممنوعةً على أصحاب لم الشمل حتى ولو حصلوا على الإقامة.

رخصة القيادة لدى الزوجة

الغالبية العظمى (4 من 5) من الزوجات الحياديات لديهن رخصة قيادة، مقارنةً بأقل من 3/2 (5 من 8) من الزوجات المقاومات. حتى عام 2022 كان من غير المسموح لأصحاب لم الشمل القيادة داخل حدود إسرائيل، ولكن بنهاية ذلك العام سُمح للفلسطينين من سكان الضفة الغربية المقيمين في اسرائيل بموجب تصاريح لم الشمل لمدة أكثر من 3 سنوات متتالية تقديم طلبٍ للحصول على تصريحٍ لقيادة مركبةٍ اسرائيلية.

ويلعب امتلاك السيدة رخصة قيادة دوراً بالغ الأثر، حيث قد تتعرض السيدة المتزوجة إلى كثيرٍ من المواقف التي قد لا يكون زوجها بجانبها، سواء أكان في الانتهاء من إجراءات قضايا لم الشمل، أو عند القيام بمتطلبات منزلها والعناية بأطفالها أثناء مرضهم أو خلال فترة تعلمهم، أو عند عمل الزوجة، كل تلك المواقف من الطبيعي أن تتعرض الزوجة لها، وبالأخص في فئة الزوجات المقاومات اللواتي يعشن أغلب مواقف حياتهنّ من دون أزواجهن بشكلٍ مستمر.

عدد الأطفال

كان لدى الزوجات المقاومات عموماً أطفالٌ أكثر من الزوجات الحياديات، مع وجود 5 من كل 8 زوجات مقاومات لديهن أكثر من أربعة أطفال، مقارنةً بأغلبية الزوجات الحياديات اللواتي لديهن 3 أطفال فقط. قد تفسر الأعمار المختلفة بين فئتي الزوجات هذا جزئياً، حيث تفضل الأجيال الأصغر من النساء والرجال حجم الأُسرة الأصغر. لكن قضية إعادة لم شمل الأُسرة قد تكون مهمة أيضاً،

حيث إن الزوجات الحياديات لديهن معرفة كاملة بصعوبات تسجيل كل طفل في البيروقراطية الإسرائيلية، فيما أمضت الزوجات المقاومات سنواتٍ عديدة لم يدركن فيها الصعوبات البيروقراطية التي ينطوي عليها تسجيل أطفالهن.

إجراءات الدراسة

دخول المواقع الميدانية وتقديم المشاركات

قبل بدء العمل الميداني كنتُ بحاجةٍ إلى مدخلٍ لمعرفة السياقَين التاريخي والاجتماعي لكفر عقب، وتقسيم الأراضي فيها، وأسماء الزوجات اللواتي طالبن بحقوقهن، وعناوينهن، غير أنّ الأهم من ذلك أنني بحاجةٍ إلى مدخلٍ يسمح لي بالدخول إلى كفر عقب، والاستفسار عن قضايا تُعدُّ خاصةً للغاية منهن.

ومن هنا بدأتُ التعرف على أماكن التجمع، وبالأخص في المركز الجماهيري، وجلستُ مع المسؤولين هناك للتعرف على مدى إتاحة الفرصة لي لمقابلة الزوجات اللواتي يعانين من مشاكل مع بيروقراطية قوانين الاحتلال، وعدم حصولهن على حق ثبوتية أطفالهن ضمن مدينة القدس.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لدى مقابلاتي مع السيدات لم يكن بالأمر السهل التدخل في خصوصياتهن، لكنني حاولتُ قدر المستطاع بناء الثقة بيني وبينهن، على الرغم من أنني كان ينبغي عليَّ أن أتواصل مع المبحوثة قبل إجراء المقابلة معها، وتوضيح موضوع الدراسة، ودوري البحثي، ونبدأ التعارف، والتأكد من مدى استعدادها للقيام بالمقابلة معي، إلا أنني في نهاية الأمر بدأتُ عمل المقابلات معهن.

استراتيجيات المقابلة

كانت المقابلات الأولى تسعى إلى الحصول على معلوماتٍ تكميليةٍ وسياقيةٍ من الميدان، ما جعلني أُنفذها في صورة مقابلات، ومقابلاتٍ خلفيةٍ مع أعضاء المجتمع الذين لديهم نظرةٌ عامةٌ عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية العامة، إذ عقدت بعض المقابلات مع المسؤولين في المركز الجماهيري بكفر عقب، ومع محامٍ متخصصٍ في قضايا لم الشمل.

وفيما بعد، عقدت (14) مقابلةً متعمقةً شبه منظمة، وفق نهج تاريخ الحياة، مع أربعة عشر سيدة من كفر عقب، بين شهري أيلول وكانون الأول من عام 2021م، كانت كلها وجهاً لوجه في المركز الجماهيري أو في منازلهن، بترتيبٍ مسبقٍ في الغالب، بعد تزويدهن بمعلوماتٍ تفصيليةٍ عن الدراسة وأهدافها، لتمكينهنّ من اتخاذ القرار بالمشاركة في المقابلات أو عدم المشاركة، مع التأكيد على سرية البيانات والمعلومات والأسماء، لضمان الخصوصية، خاصّة أن الموضوعات المطروحة تفاصيلٌ دقيقةٌ عن حياتهن، ومن شانها أن تؤثر عليهن، ومن ثم حصلتُ على موافقتهنّ لتسجيل المقابلات. وبالرغم من أنه كان من الأنسب أن تظل المقابلات فردية، فإنه في بعض الأحيان كان يجلس أفرادٌ من أُسرة المقابَلة، ورفضوا تسجيل المقابلات بواسطة الهاتف المحمول لحساسية المعلومات المتعلقة بمكان سكنهم سابقاً، لذلك قمتُ بتسجيل الملاحظات الميدانية. وكان متوسط اللقاءات يتراوح بين ساعةٍ أو ساعتين من الزمن لتغطية عددٍ كبيرٍ من موضوعات المقابلة، التي عبرت عنها المبحوثات في ظل شعورهن بالأمن والارتياح والتقدير والألفة مع الباحثة، حيث كنتُ أقوم بدور المنصت الفعال لاستغراقهن في الحديث، مع التقاط الإيحاءات، ومحاولة استيضاحها.

موضوعات المقابلات

لم يكن هناك تناقضٌ أو اختلافٌ بين نهج تاريخ الحياة المفتوح الذي أردته، واتخاذ سرد السيدات مادةً أساسيةً للاستنباط واستنتاج الواقع الذي يعشنه، وإن كان الواقع يفرض علينا بعض الموضوعات الأساسية التي تحتاج إلى المناقشة معهن، كيف لا وأنا بحاجةٍ إلى فهمها، وبالأخص بعدما أدركتُ خلفيتهن العائلية الشاملة والديموغرافيا العائلية الحالية، وما إلى ذلك، ولعل من أبرز القضايا التي اهتم به دليل المقابلة المتعمقة الآتي ذكره:

- **الجزء الأول:** معلومات ديموغرافية مذكورة بالجداول السابقة.
- **الجزء الثاني:** اهتم بالمعرفة عن خلفية المبحوثة، وحياتها، ورؤيتها لحياتها قبل الزواج، وأحلامها قبل الزواج لمستقبلها، وتتضمن الآتي: (التحدث عن حياتها فترة الزواج وبداياته، سرد الفترة التي مرت بعد الزواج إلى اليوم، التعرف على رأي أهل الزوجين بالزواج المختلط الهوية حتى لو كانوا في البداية معترضين، ومعرفة المبحوثة بتعقيدات الزواج المختلط أم لا).
- **الجزء الثالث:** يرتبط بلمّ الشمل، حيث تضمّن (التعرف على الزواج ومعلوماته الديموغرافية، والطرق التي سارت بها إجراءات لم الشمل منذ بداية تقديمها، والطريقة التي تتعايش بها الزوجة قبل حصولها على لم الشمل، والتوقعات والافتراضات من جانب زوجها ودوره، والتحدث عن دورها كزوجة وكأُم وما المتوقع والمفروض منها، وسرد دور الزوج كأب والمتوقع منه والمفروض، ووصف المبحوثة العلاقة التي تجمعها بزوجها وهل هما شريكان، أم يوجد تسلط وسلطة ذكورية، ومن يلتزم بإجراءات لم الشمل بجميع مراحله، وفي حال الزوج كان يتبع الإجراءات الخاصة بلم الشمل، فمن أي منطلق فعل هذا؟ هل يرجع لأنه لا يعتمد على زوجته أو لجهلها بالقوانين، أو

لرفضه السماح لها بالمشاركة؟ في حين كانت الزوجة هي من تتابع الإجراءات فمن أي منطلق فعلت ذلك؟ هل لأن الزوج مهمل أم لأنه لا يقوم بدوره؟

- **الجزء الرابع:** البعد الجندري وتقسيم الأدوار بين الزوجين، واشتمل هذا الجزء على الآتي: (تصرف الزوج مع عائلته بشكلٍ مناسبٍ لطبيعته الاجتماعية، مراعاته أبناءه وتأمين احتياجاتهم وإيصالهم إلى مدارسهم، والتعرف على دور الزوجة، إذ كانت تقوم بدورها المنوط كأم وزوجة، ومدى زيادة الأعباء على كاهلها لوضعها القانوني، ومن الذي يتخذ القرارات لمكان السكن وإجراءات لم الشمل، والتعرف على مدى اهتمامه باتخاذ القرارات فيما يرتبط بلم شمل الأطفال حتى يحصلوا على مكانتهم القانونية، والتعرف على الشخص الذي يتكفل بمصاريف لم الشمل وإيجارات المنزل في منطقة القدس وباقي الالتزامات).
- **الجزء الخامس:** التحدث عن السكن في منطقة كفر عقب، ويتضمن الآتي: (الشخص الذي قرر السكن في هذه المنطقة، والأسباب التي دعت إلى السكن هناك، والتعرف على الصعوبات والتحديات التي يواجهها الزوج والزوجة في منطقة كفر عقب، والشخص المتضرر بشكلٍ كبيرٍ في السكن في كفر عقب، والتعرف على تأثير البنية التحتية لكفر عقب ونقص الخدمات فيها على حياة الأزواج هناك).

ومما تجدر الإشارة إليه أن المقابلات قد تضمنت سؤالاً استهلالياً مفتوحاً للمبحوثات، لكي يتحدثن عن حياتهنّ، حيث صغتُ الأسئلة لتكون مفتوحةً من ناحية، والقدرة على استخلاص الروايات من ناحيةٍ أُخرى، وفضلاً عن ذلك، فقد منحت المبحوثات مساحة كافية للإجابة عن جميع التساؤلات، بأقل قدرٍ من المقاطعة من جانب الباحثة، مع تثبيت أسئلةٍ محدودةٍ تتصل بالمفاهيم التي رغبت في الاستفسار عنها، ولعل السبب الرئيسي في تفاعل المبحوثات معي يعود إلى تزويدهن بالمعلومات

الكاملة عن وضعي الاجتماعي وخلفيتي، ما مكنني من إقامة صلاتٍ طيبةٍ معهن، ومن ثم الحصول على البيانات والمعلومات، علماً أنه لم يكن من السهل الحصول عليها. وأما السبب الآخر، فيتمثل في إقامتي في كفر عقب، ما سهل عليّ معرفة كم المعاناة التي تعانيها سيدات كفر عقب، وهذا كان له بالغ الأثر في سردهن الأمثلة عن حياتهن هناك، ولا أغفل أن دراستي وتحليل البيانات الأثنوجرافية التي تقدمها هذه الدراسة تصلح أن تكون حساباً جزئياً لبعض السيدات في فلسطين، وتكشف أفكارهن وأفعالهن.

تحليل البيانات

بعد الانتهاء من جمع البيانات من خلال المقابلات المتعمقة والملاحظات العينية، انتقلتُ إلى القراءة المنهجية لكل تعليقٍ أدلت به كل مبحوثة، ومن ثم فحص تلك المقابلات بشكلٍ أوليٍّ من دون تطبيق أيّ ترشيحات، وقبول البيانات جميعها، وعدم استبعاد أيٍّ منها، مع التركيز على التعرف على البيانات والمعلومات، والحصول على نظرةٍ عامةٍ تضم البيانات المجموعة كلها، كونها الخطوة الأُولى قبل البدء في تحليل كل مقابلةٍ على حدة، ما دفعني إلى قراءة كلٍّ منها مراتٍ كثيرةً بعنايةٍ وحماسٍ وعقلٍ مفتوح، مع الإيمان بالقدرة على الكشف عن معنى النص، وصياغة الانطباع الأوّليّ والشموليّ عن القصة.

ولما كانت مجموعة الزوجات المقاومات الأولى من بين المقابلات، إضافة إلى اهتمامي بكل ما قالته المبحوثات، وعدم تمكني في هذه المرحلة من تحديد البيانات التي لم تكن ذات صلةٍ بالمفاهيم الناشئة، فقد قمتُ بالبحث عن الأنماط والموضوعات والاتجاهات والعلاقات بين البيانات، ووضع رموزٍ لها، عبر التركيز المفتوح، إذ قسمت المقابلات إلى أجزاء منفصلة (Vollstedt, Rezat, 2019)،

باستخدام العلامات الملونة، التي عبرت عن اشتمالها على: البيانات الرئيسية عن المبحوثة: مكان الإقامة، والعمر، والمستوى التعليمي، وتاريخ المقابلة، كما أنها أكدت ما ورد فيها من سردٍ متعدد الأبعاد والنواحي، فقد تناول الوضع الاقتصادي لكلٍّ من الزوجين، وعلاقة الزوجة بزوجها، وكذلك العلاقة مع أبنائهما، وكذلك موقف المجتمع من الزواج المختلط الهوية، ومشاعر عدم رضا الأهل من الزواج، وتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي على موضوع لم الشمل.

والجدير ذكره أن أسلوب الموازنة كان حاضراً على امتداد فترة التحليل، أثناء عملية الترميز داخل المقابلات وبينها، بهدف الموازنة بين البيانات، وتحديد مدى التشابه والاختلاف فيما بينها، ومن ثم الموازنة بينها وبين الفئات الحالية، لبحث ما إذا كانت تلك البيانات تؤكد أو تنفي البيانات الموجودة (Jones, Alony, 2011).

وقد اتضح لي فيما بعد أن نصوص تلك المقابلات الناتجة عن العمل الميداني احتوت على انفعالات السيدات المبحوثات وذكرياتهن وأفكارهن، إلى جانب اختياراتهن اللغوية، وأساليب تواصل متنوعة، كان من شأنها تزويدي ببياناتٍ مهمةٍ عن هؤلاء االزوجات، ما جعلني أكثر حرصاً على التفكير بعنايةٍ في الأنواع والصفات والفروق الموجودة في هذه النصوص قبل القيام بأي معالجةٍ لها، وبالأخص أنّ الدراسة تقع على التحقيق في ظاهرةٍ لا يوجد لها فهمٌ مسبقٌ كثير، وتستلزم فهم ممارسات المبحوثات وآرائهن وأفكارهن وسياقاتها، والكشف عن القضايا والمشاكل، وأوجه التشابه والاختلاف بين البيانات غير العددية، وفهم المادة ككل، عن طريق دراسة الأجزاء، وفهم الأجزاء فيما يرتبط بالكل، ما دفعني إلى اختيار إجراء تحليلٍ موضوعي "Thematic Analysis" (Saunders, et, al, 2018) عن طريق اتباع الترميز المفتوح للبيانات، بترميزٍ موضوعيٍّ لها، ضمن المحطات التالية:

- محطة ما قبل سن الخامسة والعشرين.

- محطة سن الخامسة والعشرين.
- محطة ما بعد سن الخامسة والعشرين.

وقد تمحورت الدراسة حول تلك المحطات الأساسية في حياة الزوجات المبحوثات، إذ ضمت كل محطة عناصر دليل المقابلة المتعمقة، ومن ثم وظفت العلامات الملونة، لتحديد الأقسام ذات العلاقة في نصوص المقابلات، وتجميعها، لتشكيل نصٍ فرعيٍ جديد، فمثلاً فصلت أقسام القصص جميعها، كقصص اللواتي كن معتمدات على أنفسهن وما سميت بالزوجات المقاومات، ومن ثم تعاملت مع كل منها بصورة مستقلة، وفور الانتهاء من قراءة تلك النصوص الفرعية قراءة متأنية، عرفت فئات المحتوى أو الموضوعات الواقعة في إطار النص الفرعي، لفرز النصوص الفرعية إلى فئات، ومن ثم توزيع المواد في فئات، لاستخلاص النتائج. وبكلماتٍ أُخرى، شرحتُ القصة الأصلية، وجمعت المقاطع التي تنتمي إلى فئةٍ محددةٍ من القصة بأكملها، انطلاقاً من اهتمامي بصورةٍ أساسيةٍ بظاهرة الزواج المختلط الهوية وقضايا لم الشمل.

ومن ثم عمدت إلى تحليل محتوى السرد، مع الاهتمام بالمحتوى الصريح له، وبيان ما حدث، ولماذا، ومن شارك فيه، وما إلى ذلك، من وجهة نظر المبحوثات، فضلاً عن توضيح المعنى الذي تنقله القصة، أو قسم محددٍ منه، وعرض الخصائص والدوافع كما تظهر في روايات الزوجات اللواتي شاركن في الدراسة، وبكلمات أُخرى، كثفت تحليل محتوى السرد للكشف عن قصص المبحوثات التي جمعتها، وطرق حصولهن على حقوقهن وحقوق أبنائهم، وعودة العلاقة مع أزواجهنّ.

ولعل هذه الطريقة هي العامل الأساسي الذي جعلني قادرةً على دراسة الأنماط المتكررة والموضوعات الرئيسية، والتقاط المشاعر والصور والوقت، وبالأخص أنها الأمور الملائمة لدراسة الذات والهوية، وكيف لا وقد كشفت الروايات كثيراً عن الحياتين الثقافية والاجتماعية، ووفرت سياقاً شاملاً يسمح

للأفراد بالتأمل، وإعادة بناء ممارسات المبحوثات التاريخية والشخصية والثقافية، بل جعلني أنظر في إمكانيات القصص لإعطاء معنى لحياة المبحوثات، ومعالجة البيانات بشكل قصصي.

الصعوبات والتحديات

ليس من السهل دخول مجال البحث العلمي من دون أن تعترض طريق الباحث تحديات وعراقيل، ترتبط بطبيعة الدراسة وأهدافها، وبالأخص في مجال العلوم الاجتماعية والتنمية، ولعل أهم التحديات التي واجهتها في هذه الدراسة ما ارتبط منها بشكلٍ أساسيٍّ بحساسية الموضوع، كيف لا، وهذه الدراسة تعالج واحدةً من أهم القضايا المجتمعية الفلسطينية الحساسة، ففي الوقت الذي لم يحدد فيه العلماء والباحثون والمتخصصون مفهوم القضايا الحساسة، نجد اتفاقاً عاماً على أن قضايا الأسرة بشكلٍ عام، وموضوع الزواج مختلط الهوية وقضايا لم الشمل بشكل خاص، تقع في إطار الموضوعات الحساسة، التي قد تسبب حينما تُجمع بياناتها أو الاحتفاظ بها أو نشرها إثارة مخاوف المبحوثات، لما تترتب عليه مشاركتهن من عواقب اجتماعية، وتهديد وتأجيج للنزاعات الزوجية، ما قد يضعهن تحت تأثير عدم الارتياح، ويدفعهن إلى الشعور بجعل الآخرين غير مرتاحين لانتهاك هذه الموضوعات خصوصيتهن.

والتحدث في قضية لم الشمل مع المبحوثات أمر مقلق، وذلك يعود إلى تخوف الناس من التأمين الوطني، وجهة التحقيق التي ترسلها لتقصي مكان سكن المقدسيين من ناحية، والتحقيق التابع للتأمين الوطني، ووزارة الداخلية الإسرائيلية، من أجل كشف عنوان سكن المقدسيين، فالمحققون يقومون بالتخفي ومراقبة الناس دون علمهم للتأكد من عنوان السكن، ففي حالة أثبتوا عنوان سكنهم تتم الإجراءات بسهولة، في حين إذ اكتشفوا أنهم يقيمون في مناطق تابعة للسلطة الفلسطينية يتم إلغاء

الطلب، ولذلك هناك تخوفات دائمة عند الناس، فهم لا يثقون بأي شخصٍ عند التحدث عن لم الشمل وعنوانهم.

الاعتبارات الأخلاقية

لعل من أبرز الاعتبارات الأخلاقية التي كان عليّ النظر إليها مليّاً عند إجراء العمل الميداني هو التساؤل عن مدى أخلاقية الطلب من المبحوثات تزويدي بما يلزم من معلومات، للوصول إلى شبكاتهن، ومقابلتهن شخصياً في بعض الأحيان، إذ كنت قلقةً من شعورهن بالالتزام خلافاً لرغبتهن، غير أنني ما إن شرحت لهن موضوع الدراسة، حتى سارعن بعرض أسماء سيداتٍ يعرفنهن، ممن تنطبق عليهن خصائص الدراسة، ولم يكن الأمر كذلك فحسب، بل أعربت بعض المبحوثات في البحث عن رغبتهن القوية في قراءة أُطروحتي فور الانتهاء من العمل.

والجدير ذكره أنني لم أُجبر المبحوثات على مكان المقابلات، بل كنت أفسح لهن المجال لاختيار المكان المناسب، الذي يمثل مساحةً جغرافيةً تشعرهن بالراحة والأمان والحرية، ما دفعني إلى إجراء اللقاءات في منازلهن أو في المركز الجماهيري، وفق رأي المبحوثات.

وفضلًا عن ذلك، فقد قمت بتزويد المبحوثات اللواتي قابلتهن جميعاً بمعلوماتٍ تفصيليةٍ كافيةٍ عن الدراسة وأهدافها، لتمكينهنّ من اتخاذ القرار بشأن المشاركة في المقابلات أم لا، مع التأكيد على سرية أسمائهن، وبقائها مجهولة، حتى لا يتأثرن بأيّ بياناتٍ يُكشف عنها، كما أبلغتهن بحقهن في مراجعة المواد المكتوبة، وضرورة الحصول على موافقتهن لإدراجها في البحث، إن وافقنَ على المشاركة في هذه الدراسة. وفي ضوء ذلك، تعهدتُ بضمان سرية المعلومات، مع الأخذ في عين الاعتبار ما قد يطرأ من سرقة المعلومات أو ضياع أوراق الملاحظات، ما دفعني إلى اتباع سياسة السرعة في إتلاف المعلومات الشخصية كلها. وعلى الرغم من أن روايات المبحوثات قد لا تكون

خطيرة، فإنه ينبغي عدم المساس بخصوصيتهن، أو الكشف عن هوياتهن، كيف لا وقد شاركتني كلٌّ منهنّ المعرفة والمعلومات الخاصة، ودعتني إلى منزلها.

ونظراً لحساسية قضايا لم الشمل والزواج مختلط الهوية من النواحي السياسية والتشريعية والاجتماعية، فقد قمت باتباع الوسائل والتقنيات المتاحة جميعها، بهدف تلافي أيّ مخاطر تتصل باحتمالية كشف معلومات شخصية أو عائلية أو سياسية حساسة عن المبحوثات أو الآخرين بقصدٍ أو دون قصدٍ مني، أو التوصل إلى أيّ استنتاجاتٍ محرجة، عن طريق المعلومات التي تقدمها المبحوثة، وما إلى ذلك من أُمورٍ تترتب عليها أي أضرار أو آلام مادية أو معنوية على المبحوثات أنفسهن.

خلاصة الفصل

تم استخدام المنهج الكيفي، وبيانات المقابلات المتعمقة، وقصص تاريخ الحياة، بهدف الحصول على معلوماتٍ عن الحياة الاجتماعية بشكلٍ غزيرٍ وبتركيز. وبذلك اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج السردي، بوصفه منظوراً كيفياً للتوافق مع كيفية تشكيل الهوية الاجتماعية، وتوجيهها، وأيضاً الأسلوب في تكوين النشاط الاجتماعي والذات والحفاظ عليها.

فحياة الإنسان تحتوي على أعمالٍ منفصلةٍ ليس لها ترتيب، ومع هذا فإن المرء قادرٌ على فرض بعض النظام، وتوضيح بعض الأحداث بأثرٍ رجعي، عن طريق البناء السردي في قصصٍ مستمرةٍ ومفهومة، فيصاغ العالم من القصص، بل إن الأفراد يقومون ببناء القصص وإعادتها، في عملية فهم ممارساتهم وتقديم أنفسهم، وغالباً ما تكون تلك القصص مبنيةً وفق جوهر الحقائق أو الأحداث الحياتية، ما يتيح للراوي فرصة الاختيار والانتقاء، والتركيز على الحقائق وتفسيرها. بكلماتٍ أُخرى، شكّل السرد والقصص الشفوية، التي قدمتها المبحوثات عن حياتهن وواقعهن، قنوات لتعلم المعاني التي عبّرت بها النساء عن قضية لمّ الشمل، والعلاقات والروابط الأسرية للزواج مختلط الهوية.

الفصل الخامس

تجارب النساء من محطات البيروقراطية الاستعمارية

تتناول هذه الدراسة الزوجات الفلسطينيات من الضفة الغربية المتزوجات من حملة هوية القدس، وهن النساء اللواتي حرمهن قانون تجميد لمّ الشمل من الحق في الحياة الأُسرية.

فيجب على هذه الزيجات المختلطة الهوية أن تمر بعمليةٍ طويلة الأمد من التفاوض على المطالب البيروقراطية الاستعمارية من أجل إعادة توحيد الأسرة ولم شملها. تستغرق العملية البيروقراطية سنواتٍ عدة، وتتضمن العديد من المراحل والمتطلبات والتحديات المادية والعاطفية، وهذا يسبب الكثير من الضغط على العلاقة الزوجية وعلى الزوجين. السؤال الرئيسي في هذه الدراسة هو: كيف تؤثر تجربة هذه العملية على الأدوار الزوجية للمرأة وهويتها وديناميات السلطة مع زوجها.

سأوجز "المحطات" الرئيسية للإجراءات البيروقراطية الاستعمارية للم شمل الأُسرة، وكيف تتقاطع مع المراحل المختلفة لدورة حياة المرأة وحياتها الزوجية والعائلية، إذ كان على جميع نساء الضفة الغربية المتزوجات من رجال يحملون بطاقة هوية القدس التعامل مع هذه المحطات البيروقراطية المختلفة. وسأُظهر أن الفئتين من النساء **(المقاومات مقابل الحياديات)** تختبران المحطات بشكلٍ مختلفٍ عن بعضهما البعض. تعاني الزوجات الحياديات من ضغوطٍ وصعوبةٍ من مطالب المحطات البيروقراطية المختلفة، لكن ذلك لا يؤدي إلى نزاعٍ زوجي. أما بالنسبة للنساء المقاومات، فيميل الصراع مع الزوج إلى البدء في محطاتٍ محددةٍ من الإجراءات البيروقراطية التي تؤثر بعد ذلك على تجربة التعامل مع المحطة التالية، وقد يتفاقم الصراع مع الأزواج حول الأدوار والواجبات أو يصل إلى أزمةٍ خلال المراحل التالية، أو قد يتم حله في مرحلة مبكرة إذا تمت إعادة التفاوض بشكلٍ إيجابيٍّ على أدوار الزوجين ومسؤولياتهما.

دورة حياة "محطات" البيروقراطية الاستعمارية

انعكست منظومة القوانين الإسرائيلية التمييزية على محطات وأحداث دورة الحياة بين الأزواج مختلطي الهوية وأُسرهم. فقد ألقى قانون تجميد لمّ الشمل بظلاله على محطات الحياة المفروضة على هذه الأُسر، وخلق وضعاً اجتماعياً وسياسياً جديداً أدى إلى تغيُّرٍ في ديناميكيات الحياة الزوجية. وتتشكل تجارب الزوجات مع إجراءات لم الشمل من خلال المرور في هذه المحطات المختلفة، فمنذ لحظة الزواج تبدأ تأثيرات هذا القانون بالظهور، إلا أنها تبرز وتتعاظم في محطة وصول الزوجات إلى السن القانونية، وهي سن الخامس والعشرين، الحد الأدنى للسن الذي حددته الإجراءات الاستعمارية لبدء عملية تقديم طلب لم شمل الأُسرة.

من خلال البحث في المحطات الرئيسية لقرار تجميد لم الشمل، سيتوضح كيف أدت هذه المحطات إلى تغيير ديناميكيات الحياة الزوجية، وإلى زيادة الأعباء المادية والعملية وخلق الخوف والقلق والتوتر. فمن خلال استخدام مجموعةٍ من القصص والشهادات الشخصية، أُحاول أن أكشف كيف تمكنت النساء من اتخاذ موقعٍ في خط المواجهة من خلال تقديم أساليب مبتكرةٍ للمقاومة، وتطوير استراتيجيات تحمي الفضاء المنزلي لضمان حصولها على مكانةٍ قانونيةٍ لها ولأولادها.

كما توضح هذه المحطات كيف ساهمت القوانين التمييزية الإسرائيلية في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الرجل والمرأة، حيث أُجبرت النساء على القيام بأدوارٍ جديدةٍ وموسعةٍ في النضال من أجل بقاء الأُسرة. وغالباً ما يخلق هذا الانتقال توتراتٍ بين الحقائق الجديدة لحياة الرجال والنساء والمعايير الجندرية التقليدية التي اعتادوا عليها من قبل. غالباً ما تتحمل النساء أعباء جديدة دون أي توسيعٍ

لحقوقهن، فيما يُجبر الرجال غالباً على تحمُّل مسؤوليةٍ إضافيةٍ بسبب إعطاء القوانين الاستعمارية سلطةً له، ومن ناحيةٍ أُخرى يتم تقويض استخدامه هذه السلطة، ما يخلق أعباءً إضافيةً للرجال.

علاوةً على ذلك، فإن المحطات متصلةٌ ببعضها البعض في نظام "تأثير الدومينو"، وعدم المرور أو القيام بمحطةٍ سابقةٍ في اللحظة الصحيحة لا يعني ببساطةٍ أن عملية إعادة لم شمل العائلة تتوقف أو تنتظر حتى تكتمل، ولكن يمكن أن يعني أن لها تأثير الدومينو، ما يؤدي إلى تعقيد أو استحالة الانتقال إلى المحطة التالية في العملية.

في النهاية، كل محطةٍ هي أكثر من مجرد ملء وثائق معينة وتقديمها للبيروقراطية الاستعمارية، ويمكن أن تكون لكل محطة متطلباتٌ وأعباء ماديةٌ عالية، ومن دونها لن تؤثر الوثائق وحدها على الانتقال إلى المحطة التالية. وكان الأهم والأكثر تكلفةً من هذه المطالب المادية هو ما أطلقت عليه البيروقراطية الاستعمارية "إثبات مركز الحياة"، حيث يتوجب على العائلات وجميع أفرادها أن يسكنوا في منازل عائلية ضمن حدودٍ استعماريةٍ معترفٍ بها في القدس، التي غالباً ما تكون فيها أسعار المساكن مكلفة. وعلاوة على ذلك، لإثبات أنهم يعيشون في هذا المنزل يجب عليهم دفع ضرائب الإسكان والمرافق في القدس التي تُعرف بـ"الأرنونا" ، كما يجب على الأزواج وضع أجزاء من رواتبهم لتسديد المدفوعات في نظام التأمين الوطني الاستعماري.

كل هذا يضع ضغوطاً اقتصاديةً هائلةً على الأزواج والأُسرة ككل، حيث لم يتمكن بعض الأزواج من إيجاد حلولٍ للمطالب الاقتصادية، أو كانوا غير مستعدين لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيقها. كما سيتضح في التحليل –في هذه الحالات، بعد أن أدركت العديد من الزوجات الآثار السلبية لعدم استيفاء شروط الإجراءات– تدخل عديد الزوجات في أدوارٍ جديدةٍ للتعويض عن عدم قيام أزواجهن بأدوارهم الاقتصادية وغيرها من الأدوار التي تتطلبها المتطلبات البيروقراطية.

كما سيظهر في الجدول أدناه أن هناك توقفاتٍ شروطاً بيروقراطية تنطبق فقط على حالة إقامة الزوجة، وهناك محطات توقف ومتطلبات منفصلة تتعلق بوضع إقامة الأطفال. ونظراً لأن جميع النساء في الدراسة لديهن أطفال، كانت الأولوية للجميع هي تلبية المتطلبات نيابةً عن الأطفال، أي كانت الأولوية في الحصول على الإقامة لمستقبل الأطفال، وليس فقط لأنفسهم.

المحطة	اللوائح البيروقراطية/ مطالب المحطة	انعكاسات/ آثار المحطة على الأسرة
المحطة الأولى	الزوجات قبل سن الخامسة والعشرين لا يمكنهن التقدم بطلب للحصول على حالة الإقامة.	هذه فترة انتظار رمادية قبل بدء الإجراءات الاستعمارية، ويمكن للأسرة العيش في أي مكان. يعيش الأزواج معاً دون الدخول في البيروقراطية، ولا حاجة إلى القيام بإجراءات مركز الحياة. وهكذا لم يسكن كثير من النساء وأزواجهن في كفر عقب في هذه الفترة، بالرغم من أن العديد من النساء يعشن "بشكلٍ غير قانوني" داخل القدس في وضعٍ مثل السجن . ومع ذلك، إذا وُلد طفل خلال هذه الفترة، يجب بدء الإجراءات نيابة عن الطفل، انظر أدناه.
المحطة الثانية	ولادة الطفل الأول. لكي يكون الطفل مؤهلاً للحصول على بطاقة إقامة في القدس في المستقبل، يجب أن يولد في مستشفى في القدس للحصول على شهادة ميلادٍ معترفٍ بها أو ورقة تبليغ ولادة.	بالنسبة للعديد من النساء اللواتي لم يكنّ يعشن في منطقةٍ ضمن حدود بلدية القدس عندما حملن بطفلهن الأول، فإنهن واجهن صعوبةً كبيرةً في محاولة الولادة في مستشفى في مدينة القدس، مثل التهريب عبر نقاط التفتيش.

	يمكن للطفل الحصول على شهادة ميلاد في حال قام الأب بتأمين "مركز الحياة"، وفي هذه الحالة لا يضطر الطفل لاجتياز المحطتين 5 و6. أما في حال حصوله على تبليغ الولادة، فهذا يعني احتمالية مروره بهاتين المحطتين في حال لم يقم الأب بتأمين "مركز الحياة".	وبالنسبة للنساء اللواتي حصل أزواجهن بالفعل على عنوان في القدس، لم تكن المحطة 2 صعبة.
المحطة الثالثة	وصول الزوجة إلى سن الخامسة والعشرين. يمكن تقديم طلب للزوجة. يجب أن يتخذ الزوج إجراءات "مركز الحياة" لتقديم طلب دخول زوجته في عملية لم شمل الأسرة، ويجب عليه باستمرار إعادة تقديم دليل على مركز وثائق الحياة كل عام. يجب أن يحصل على عنوان (صحيح) معترفٍ به لمنزل العائلة.	في حالة معظم الزوجات المقاومات، لم يتقدم الأزواج للحصول على إقامتهن عندما بلغن سن 25، بسبب حقيقة أن الزوج لم يستوفِ أو لم يستطع تنفيذ إجراءات مركز الحياة اللازمة، وأهمها كان تأمين منزل داخل الحدود الاستعمارية للقدس. بينما بالنسبة للزوجات الحياديات، تقدم أزواجهن بطلبٍ لهن على الفور، لأنه يمكنهم تأمين "إجراءات مركز الحياة".
المحطة الرابعة	ولادة الطفلين الأول أو الثاني بعد وصول الزوجة إلى سن الخامسة والعشرين. متطلبات الأطفال مثل المحطة 2، فيجب أن يولدوا في مستشفى في القدس، أو لديهم مركز حياة مثبت للحصول على شهادة ميلاد تسمح لهم بالمضي قدماً في إجراءات	بالنسبة لمعظم الزوجات الحياديات، أنشأ أزواجهن مركزاً للحياة في القدس، لذا فإن ولادة الطفلين الأول أو الثاني لم تشكل تحدياً من حيث تلبية المتطلبات البيروقراطية، وفي الواقع انتهى صراعهن مع الإجراءات البيروقراطية في المحطة 4. بالنسبة لمعظم الزوجات المقاومات، كانت المرحلة الرابعة هي بداية

	الحصول على الإقامة في المحطتين 5 و6 في المستقبل. إذا كان الزوج قد قدم طلب لم شمله لزوجته، يجب عليه إعادة تقديم إثبات مستندات مركز الحياة كل عام. وفي حالة عدم تقديم الزوج طلب لم شمل لزوجته، يجب أن يقوم بإجراءات مركز الحياة للطفل فقط.	الأزمة مع أزواجهن عندما بدأن يدركن أن أزواجهن لا يحققون مركز الحياة نيابةً عن أطفالهم، ما قد يؤدي إلى عقباتٍ كبيرةٍ في المحطة 5 – عندما يحتاج الطفل أن يكون مسجلاً في المدرسة.
المحطة الخامسة	دخول الطفل إلى المدرسة. توفر شهادة ميلاد للطفل أو ورقة تبيلغ الولادة (المحطتان 2 أو 4) شرطاً ضرورياً لدخول الطفل إلى مدرسة تقع داخل الحدود الاستعمارية لبلدية القدس. كما أن الوصول إلى هذه المحطة وتسجيل الطفل في مدرسةٍ تابعةٍ لمدينة القدس يُعد شرطاً أساسياً (لمن لديه تبليغ ولادة) للحصول لاحقاً على شهادة ميلادٍ للطفل، وذلك عند تقديم الأب إجراءات "مركز الحياة". كما يوفر شرطاً أساسياً لحصول الزوجة على لم الشمل، وتعتبر شهادات المدارس السنوية من إثباتات "مركز الحياة" التي يجب تقديمها لاستمرار لم الشمل للزوجة. إذا لم يكن الطفل مسجلاً في مدرسة صحيحة، لا توجد طريقة لتمريره إلى المحطة 6، ولن يحصل على بطاقة	واجهت معظم الزوجات المقاومات وضعاً لم يوفر فيه أزواجهن "مركزاً للحياة في القدس"، وعندما أدركن أن هذا يعني أنه لا يمكن تسجيل أطفالهن في مدرسة في القدس، بدأن بنشاطٍ في المقاومة والجدل مع أزواجهن، أو محاولة حل الظروف بأنفسهن. الزوجات الحياديات لم يواجهن أزمةً في هذه المحطة، لأن أزواجهن أكملوا الخطوات الأساسية لأبنائهم للذهاب إلى مدارس القدس في المحطات الأولى.

	إقامةٍ في القدس، كما لن تتمكن الزوجة من الحصول على لم الشمل.	
المحطة السادسة	وصول الطفل الى سن الرابعة عشرة، وهو الموعد النهائي لتقديم طلبٍ للحصول على إقامة الطفل في القدس. إذا لم يتم تقديم طلب للطفل بحلول الوقت الذي يبلغ فيه 14 عاماً، لا يمكن للطفل أن يصبح مقيماً في القدس، فيمكنه فقط التقدم بطلبٍ للحصول على تصريحٍ للإقامة مع أحد الوالدين المقيمَين في القدس.	بالنسبة للزوجات المقاومات ، فإن متطلبات المحطة السادسة هي التي دفعتهن إلى النشاط ومقاومة أزواجهن في المحطتين الرابعة والخامسة. كان الخوف من عدم حصول الطفل على وضع الإقامة (وبالفعل من دون أي وضع) بمجرد بلوغه سن 14 عاماً دافعاً رئيسياً لهنّ لتحدي أزواجهن في محطاتٍ مبكرة.

المحطة الأولى: محطة الزوجات دون سن الخامسة والعشرين

لكي تكون الزوجات مؤهلاتٍ لتقديم طلبات لم الشمل يجب أن يوفين شروط جيل معينة، وهي الوصول إلى سن الخامسة والعشرين، وهذا يعني أنه إذا كن قد تزوجن قبل هذه السن، فإنهن سيضطررن إلى السكن في القدس، أو لديهن خيار عدم العيش في حدود القدس، ولكن هذا قد يكون خطيراً على الأزواج ويجعلهم عرضةً لفقدان حقوق إقامتهم.

في هذه المحطة لا يوجد عبءٌ فوريٌّ على الزوج من الإجراءات البيروقراطية الاستعمارية، وليس عليه تأمين منزل في الحدود الاستعمارية الصحيحة إذا لم يكن لديه منزل.

تجتمع مجموعة **{الزوجات المقاومات}** و**{الزوجات الحياديات}** في عدم قدرتهن على القيام بأي دورٍ في هذه المحطة، كون قرار تقديم لم الشمل لا يملكه الزوج في هذه الفترة. وتتسبب هذه المحطة

بانعكاساتٍ سلبيةٍ على المجموعتين، تتمثل في: الحرمان من التنقل والحركة، وعرقلة الحياة الأُسرية، والحرمان من الخدمات الأساسية والاجتماعية.

اختار قسمٌ من المجموعتين العيش بشكلٍ غير قانونيٍّ في مدينة القدس، فيما اختار قسمٌ آخر العيش مع أزواجهنّ في مناطق الضفة الغربية، في حين اختار قسمٌ آخر الانفصال في السكن. القسم الذي اختار العيش بشكلٍ غير قانونيٍّ في المدينة عاني من العزلة والخوف والتوتر، ما انعكس سلباً على حقوق الزوجات، مثل العمل والتعلم والتنقل.

مها واحدةٌ من مجموعة **(الزوجات المقاومات)**، اللواتي عشن في بداية زواجهن بشكلٍ غير قانونيٍّ في مدينة القدس، حيث تأثرت سلباً في كل الحقوق الطبيعية التي تكفلها حقوق الإنسان، وتقول: *"عشان يكون الي عنوان جوا القدس سكنت ببيت العيلة، من أول ما اتزوجت سكنت في منطقة سلوان في بيت زي القبر على أساس إني رح أسكن سنة وحدة، البيت كان مثل المغارة، حماتي وولادها المتزوجين كانوا معانا بنفس البيت. عشان أقدم لم شمل اضطريت أقبل أسكن معهم، وما كان عندي خصوصية نهائي، وكانت دائماً مشاكل وخلافات بيني وبين زوجي لهاد السبب"*.

كما تُسهب كيف أدى السكن بشكلٍ غير قانونيٍّ إلى خسارتها حقوق العمل والتنقل خارج القدس، ما جعل اعتمادها بشكلٍ كاملٍ على زوجها، فتقول: "وأنا ساكنة في سلوان زوجي قدم طلب لم شمل، إلا أن الداخلية رفضته، لأنها ما صدقت إنو كل عيلة زوجي ساكنين في بيت واحد، لهيك *13 سنة وأنا ما كنت أقدر أتنقل أو أزور أهلي إلا تهريب، ولا كنت قادرة أشتغل بشهادتي، هاد الإشي خلاني مكسورة دايماً تابعة لجوزي، لأنو ما معي أصرف على حالي أو على ولادي، ولا بقدر أتنقل إلا إذا هو دبر توصيلة، وبالغالب كان يخاطر وياخد هوية أخته عشان أمرق عليها، كنت أضل على أعصابي طول الطريق، وأحياناً كتير كان يمنعني أطلع من البيت"*.

دلال، وهي من **(الزوجات المقاومات)**، تتحسر على خسارتها العديد من الحقوق وتأثرها بالعزلة *:*

"كنت دايماً حابة أشتغل، بس لما كنت عايشة في القدس ما كان في مكان بيقبل يوظفني، وأنا ما معي إقامة أو تصريح، لهيك قضيت السنين إلي عشت فيهم في القدس بلا شغل، كنت معتمدة على زوجي بكل إشي، هاد غير إني طول سكني في القدس كنت محرومة من التنقل بين المحافظات، ما كنت أقدر أزور أهلي إلا لما أعمل تصريح، ودايماً كنت أخاف أطلع من البيت عشان ما يمسكوني، هاد الإشي خلاني دائماً قلقانة وخايفة أبعد عن ولادي وبيتي".

في المقابل، كانت هناك مقابلاتٌ لحالات عشن بشكلٍ منفصلٍ عن أزواجهن، وأزواج عاشوا مع زوجاتهم في مناطق الضفة. هذا القسم واجه إشكالاتٍ مختلفةً عن الحالات التي اختارت السكن بشكل غير قانوني كما رأينا أعلاه، وتتمثل الإشكالية في انفصال الأسرة بعضها عن بعض في حال عاش الأزواج بشكلٍ منفصل، أما في حال سكنهم الأزواج معاً في مناطق الضفة، فالإشكالية تتمثل في خسارتهم مركز الحياة الذي سيضمن لهم على المدى البعيد الحصول على الإقامة وتسجيل الأبناء.

يافا كانت إحدى الزوجات اللواتي عشن بشكلٍ منفصلٍ عن الزوج بسبب عدم وجود عنوان مستقل، وتقول: *أنا أول ما تزوجت سكنت عند أهلي بالبلد، ما طلعت منها، خصوصاً إنو أهله هم كمان كانوا من بلدنا وإلهم بيت هناك. أنا ما قدرت أعيش جوا القدس وأنعزل عن أهلي، خصوصاً إنو زوجي كان عامل بالداخل المحتل عام 48، وكان ينام هناك ويروح آخر كل أسبوع، فاخترت أن أكون قريبة من أهلي بدل ما أضل* لحالي أغلب الوقت*، لهيك ما كنت أشوف زوجي إلا نهاية كل أسبوع".*

أما **سماهر**، فكانت من الزوجات اللواتي عشن مع أزواجهن في مناطق الضفة، وتقول: "*سكنت من أول ما تزوجت بمنطقة ضفة، كانوا أهل زوجي بانيين عمارة وتاركين القدس، وأنا ما كنت قلقانة*

كتير، ولا عارفة شو يعني مكان إقامة. بس أهله وإخوته كلهم بعد كم سنة طلعوا واستأجروا بالقدس، وأنا ضليت لحالي بالعمارة مع زوجي وأولادي، زوجي ما كان بدو يدفع أجارات بالقدس، وكان يضل يأجل تأمين عنوان لحد ما يصير سني قانوني، ضلينا على هاد الحال سنين، وطول هاي الفترة ما قدرنا نسجل ولا ولد بهوية أبوه، لأنه ما عنا عنوان وأوراق رسمية تثبت مكان سكنا".

المحطة الثانية: محطة ولادة الطفل الأول

تبدأ السياسات التمييزية الإسرائيلية التي تستهدف السكان العرب في القدس الشرقية "منذ الولادة بالمعنى الحرفي للكلمة"، فالولادة في مستشفى القدس هي الخطوة الأولى في الحصول على هوية القدس للأطفال. فبينما أطفال السكان اليهود في المدينة مؤهلون تلقائياً للعيش في القدس الشرقية، فإن أهلية الأطفال الفلسطينيين للإقامة تتوقف على استيفاء العديد من الشروط. يجب أن يولد الأطفال الفلسطينيون الذين لديهم والد واحد على الأقل يحمل هوية القدس في مستشفى يقع في القدس، ليتمكنوا من التقدم للحصول على هوية القدس بعد عدة سنوات. وعلى الرغم من أن الولادة في مستشفى في القدس لا تضمن الإقامة في القدس، فإنها خطوة أولى حاسمة في بدء العملية.

فقد اشترطت السلطات الإسرائيلية الولادة في مدينة القدس لحصول الأبناء على رقم هويةٍ بشكلٍ تلقائيّ. أما في حال تمت الولادة خارج المدينة، فسيخسر المولود حقه في التسجيل التلقائي، وسيتبع الأهل إجراءات لم شملٍ له حتى يثبت الوالد المقيم مركز الحياة. لكن، في النهاية يحق لهم الحصول على إقامةٍ كاملةٍ إذا تمت الموافقة على الطلب. لذلك، كانت هذه المحطة هي الرئيسية والأهم، فالولادة في مدينة القدس ستوفر للمولود الإقامة بشكلٍ تلقائيٍّ دون الحاجة الى تتبع إجراءات لمّ شملٍ له.

تنقسم **اللوائح والقوانين** التي تعتمدها وزارة الداخلية الإسرائيلية في تسجيل الأطفال إلى قسمين:

– القسم الأول: الطفل الذي يولد لأبوين معهما إقامة دائمة، في هذه الحالة يستلم الوالدان رقم هويةٍ من المستشفى الذي وُلد فيه طفلهما ويسجَّل في السجل السكاني، وبعد ذلك يُسجَّل في وزارة الداخلية، ويعطى شهادة الميلاد مع رقم الهوية ويسجل في ملحق بطاقات الهويات الخاصة بوالديه.

– القسم الثاني: الطفل الذي يولد لأبوين أحدهما مقدسي والآخر من الضفة أو قطاع غزة، والوضع هنا مختلف، والإجراءات أيضاً تختلف، فلا يُمنح الطفل رقم الهوية تلقائياً في المستشفى، ويجب على الوالدين أن يقدما طلباً لوزارة الداخلية لتسجيل الطفل. إذا نجح الوالدان في إثبات الإقامة الدائمة في القدس الشرقية لمدة سنتين قبل طلب تسجيل الطفل، وإذا لم يكن الطفل قد عاش أو سُجل في مكان آخر، فسيتم تسجيله في سجل السكان كمقيمٍ في القدس.

وفي كثيرٍ من الأحيان لم يستطع الكثير من الأزواج تسجيل أطفالهم في سجل السكان الإسرائيلي قبل بلوغ أطفالهم جيل السنة. كان هناك العديد من الأمور التي تسببت بذلك، مثل: عدم القدرة على إثبات مركز الحياة، أو شح الإمكانات المالية أو الظروف الاجتماعية، لكنهم على الأقل استطاعوا استيفاء المحطة الأهم، وهي محطة الولادة في القدس.

ومع ذلك، حتى بالنسبة لبعض الزوجات اللاتي كن مقيماتٍ في القدس عند ولادة طفلهن الأول قبل بلوغهن سن 25 عاماًن لم يؤد ذلك تلقائياً إلى حصول أطفالهن على الإقامة كما هي الحال مع **الزوجة المقاومة**. فمثلاً **مها** التي برغم ولادتها أطفالها الثلاثة في مدينة القدس، لم يساعدها ذلك في الحصول على شهادة ميلادٍ لهم، لعدم اقتناع وزارة الداخلية بسكن كل هذه العائلات في المنزل نفسه، ولذلك كان لا بد لعائلة مها من البحث عن مكان سكنٍ آخر.

كما أن العيش في مدينة القدس خلق مصاعب أُخرى للولادة، وتوضح **دلال**، وهي من **(الزوجات المقاومات)** أن الميزة الوحيدة في سكنها مدينة القدس هي تأمين ولادة أطفالها هناك برغم إقامتها غير القانونية حينها، فتقول: *أنا أول ولدين ولدتهم في القدس، كنت ساكنة مع بيت حماي، وما حسيت الموضوع صعب لأنو المستشفى كان قريب من البيت، بس كنت وقتها أسمع زوجي يحكي إنو لازم يراجع التأمين عشان يغطوا ولادتي مالياً، وهاد مربوط بموافقة التأمين الوطني بيفحص إذا عنوان زوجي بالقدس فبيدفعوا تكاليف الولادة، وهاد بيسهل إني آخد شهادة ميلاد لولادي".*

لهذا، من أهم التحديات التي تواجه أفراد الأُسرة في هذه المحطة التحديات المرتبطة بحرية الحركة والتنقل ودخول منطقة القدس للزوجات الفلسطينيات من الضفة الغربية، اللواتي حُددت حركتهن، وعادةً ما تكون حركة تلك النساء خارج منازلهن مرتبطةً بالحصول على خدماتٍ صحيةٍ ولتأمين الولادة في مدينة القدس. لذلك كان الوصول إلى مستشفيات القدس هو التحدي الكبير الذي يواجهه أفراد هذه الأُسر، إذ إن الدخول إلى المدينة كان عائقاً كبيراً أمامهم بسبب عدم حصول الزوجات على وثائق الإقامة التي بموجبها يمكنهن الدخول إلى القدس. لذلك، تعرضت الزوجات من الضفة الغربية لعقباتٍ فيما يتعلق بالولادة والمرور عبر الحواجز. ومن خلال هذه القيود، أصبح الحمل والولادة مجالين مارست فيهما إسرائيل السياسة الحيوية، حيث تحكمت بأجساد النساء، وحولت تجربة الحمل والولادة إلى تجربةٍ يملأها الخوف والقلق من الولادة عند نقاط التنفتيش، ومن عدم التمكن من الوصول إلى مستشفى في مدينة القدس.

أبلغت بعض **{الزوجات المقاومات}** و**{الزوجات الحياديات}** عن خوفهنّ من الولادة عند نقاط التفتيش، نظراً لأن وصولهن محدود أو معدوم إلى القدس، خاصةً إذا لم تكن لديهن تصاريح، فإن الولادة في مستشفى في القدس صعبة للغاية. ويمكننا من خلال إفادة المجموعتين أن نوضح كيف يُشكل الحاجز

خوفاً وقلقاً لجميع المبحوثات، مثل حاجز قلنديا، وهو الحاجز الرئيسي الذي ينظم الدخول إلى القدس من كفر عقب وشمال الضفة الغربية. ومن غير المرجح أن يكون لدى النساء الحوامل اتصالٌ مباشرٌ بالجنود، لأنهن في هذه الأيام يفحصن الوثائق من خلف نافذةٍ زجاجية. ومع ذلك، تظل ساعات الانتظار والإغلاق غير المتوقعة جزءاً من التجربة. وعلاوةً على ذلك، تحدث عند حاجز قلنديا مواجهاتٌ بين جنودٍ إسرائيليين وشبانٍ فلسطينيين أُسبوعياً على الأقل. ومع ذلك، كان الخوف الأكبر يتعلق بالتعثر عند حاجز تفتيش وهنّ في طريقهنّ للولادة في مستشفى في القدس.

تسرد **رنا** من مجموعة **{الزوجات المقاومات}** تجربتها: "*أنا القلق عندي من الولادة كان مزدوج، أول إشي أنا ما كان معي تصريح عند موعد ولادتي، وكنت خايفة شو رح يصير معي في الحاجز وإذا رح يزبط يمرقوني أو لا، تاني إشي كنت خايفة إني لحالي من دون إمي أو خواتي. بس أجى موعد ولادتي زوجي أخدني من حاجز قلنديا وتقاتل مع الجنود، وهم يحكولو روح على رام الله خليها تولد هناك. أنا زاد الطلق معي من الخوف، وصرت بدي أروح على رام الله، المهم أولد، بطلت أفكر بإشي تاني، بالآخر جوزي رجع لف ومرقني من حزما، كمان المجندة هناك وقفتنا بس شافت إنو حالة ولادة، وزوجي حكالها إنو نسينا الهوية، مرقتنا. بس وصلت المستشفى كنت بحالة ميلاد، منيح إلي ما ولدتها يومها بالطريق أو بالحاجز. هاي التجربة كتير أثرت على نفسيتي، وصابني اكتئاب بعد الولادة*".

أما **سناء** من مجموعة **{الزوجات الحياديات}**، فتشرح تجربتها، وتوضح كيف انشغلت بمسألة كيفية الوصول إلى القدس الشرقية: "*كنت دايماً أفكر شو أعمل، وإذا أُغلق الحاجز وعلقت على الطريق، خصوصاً إني شفت امرأة وهي تولد على الحاجز أمامي. كنت خايفة يصير نفس الشيء معي، فلما صار موعد الولادة زوجي أخدني على القدس ومرقني بهوية أخته، كانت الصورة مش كتير واضحة،*

يومها الجندي وقفنا وصار يدقق بوجهي، ويسألني أسئلة عن اسم إمي واسم إخوتي وحالتهم الاجتماعية وتواريخ ميلادهم، طبعاً أنا لازم أجاوب على أساس إني أخت زوجي، وأنا كنت حافظة كل المعلومات وكل التواريخ للاحتياط، أنا وقتها متت خوف لأني حسيت الجندي شاكك، وخفت يعتقلوا زوجي أو أولد على الحاجز لو صار تأخير. في الآخر الجندي مرقنا، ومرقت القصة ووصلت المستشفى بعد تعب واستنزاف نفسي".

كما شاركت المبحوثات العديد من القصص عن فقدانهن الخصوصية في تجربتي الحمل والولادة، فتخبرنا **أميرة {الزوجات المقاومات}** كيف اضطرت قبل ولادتها بأيام أن تنتقل للعيش في منزل عائلة زوجها الكائن داخل مدينة القدس، لضمان ولادتها ولخوفها من عدم قدرتها على دخول القدس لحظة الولادة، فتقول: *"قبل موعد ولادتي بأسبوع سكنت في بيت عيلة زوجي، البيت عبارة عن غرفتين، غرفة لحماتي وحماي، وغرفة لإخوة زوجي الأربعة. طول هاي الفترة وأنا نايمة بغرفة سلافي وهم بيناموا بالممر، هاد الإشي خلاني متضايقة ومش مرتاحة نهائي، وضليت أتخانق مع زوجي، لأن الوضع ما كان مريح ومخجل".*

أما **جوان {الزوجات الحياديات}**، فتقول: *لما حملت بابني، وقبل موعد الولادة، أخدني زوجي عند بيت أخته في القدس أضل عندها لحتى موعد الولادة، كانت أسوأ فترة بحياتي، البيت كان ضيق، وأنا كنت مستحية من زوجها، ومش ماخدة راحتي ولا خصوصيتي، في الآخر ما قدرت أستحمل وروحت من دون ما أحكي لزوجي. لما وصلت بيتي صارت عندي حالة ولادة، ورجعت بسرعة على القدس، وزوجي تقاتل مع الجندي عشان يمرقني، وبالآخر دخلت القدس وأنا أعصابي تالفة".*

قبل بلوغ الزوجة 25 عاماً من العمر، يمكن أن تتغير مرونة مكان إقامتها وعدم حاجة الزوج إلى الدخول في الإجراءات البيروقراطية الاستعمارية بمجرد ولادتها طفلاً. فإذا أنجبت طفلاً، يجد الزوجان نفسيهما في مواجهة (المحطة 2) في الإجراءات الاستعمارية.

وإذا لم يتخذ الزوج الإجراءات اللازمة، بما في ذلك العبء المادي المتمثل في العثور على منزلٍ في الحدود الصحيحة، فلن يحصل الطفل على شهادة ميلادٍ معترفٍ بها للسماح له في مراحل لاحقة من حياته بدخول المدارس المعترف بها (المحطة 5)، والتقدم بطلبٍ للحصول على بطاقة هوية (محطة 6). لكن، قد لا يتمكن الأزواج مالياً من الحصول على "منزل صحيح" لهذه المحطة، أو لا يرغبون في الدخول في الإجراءات المرهقة، وبالتالي قد يؤجلون أداء هذا الواجب البيروقراطي الذكوري إلى وقتٍ لاحق، عندما يتسبب في أزمة (انظر المحطتين 5 و6).

أبلغت بعض المبحوثات من مجموعة **{الزوجات المقاومات}** عن عدم حصول أولادهن على شهادات ميلاد، بسبب عدم توفير الأزواج عنواناً صحيحاً للسكن, واكتفوا بالحصول على تبليغ للولادة، فتشارك **حنان** تجربتها وتقول: *"بس ولدت ابني الأول في القدس أخد شهادة ميلاد ومشيت الأمور طبيعية، أما لما ولدت بنتي انحبس زوجي وأنا حامل في الشهر الثامن، فما قدرت أضل بالبيت وأدفع أجاره لأني ما بشتغل، وخسرت عنوان السكن. لما ولدت أخدت تبليغ ولادة بس وما اتسجلت بهوية أبوها. زوجي طلع بعد سنتين من السجن، وعشان ما كان إلنا عنوان في القدس ما قدر يسجلها بهويته. وبعدها حملت بابني وبرضه ما أخد إلا تبليغ ولادة. ضلينا على هاد الحال سنين".*

أما مها من مجموعة **{الزوجات المقاومات}**، فتوضح أنه برغم سكنها في مدينة القدس وولادتها أول ثلاث أطفال هناك، فإنهم لم يحصلوا على شهادات ميلاد: *"أول 3 أولاد ما سجلهم أبوهم بهويته، لأن الداخلية ما كانت موافقة على عنوان البيت، لأنها ما كانت مقتنعة إنو إحنا كلنا ساكنين بنفس البيت،*

لهيك ما أخدوا شهادات ميلاد. كان لازم بالأول نأمن عنوان توافق عليه الداخلية، وزوجي فترتها كان رافض ينقل ويلاقي بيت تاني، لأنه ماديته صعبة يا دوب بيقدر يصرف على البيت".

من اللافت للانتباه أن جميع المبحوثات من مجموعة **{الزوجات الحياديات}** لم يواجهن مشكلةً في تسجيل المواليد وإصدار شهادة ميلاد لأطفالهن، نظراً لتوفير الزوج عنوانَ سكنٍ صحيحاً منذ البداية. من تجربة **أروى {الزوجات الحياديات}** تتوضح أهمية مكان السكن للحصول على شهادة ميلادٍ للأطفال، إذ تقول: *"أول ما كتبنا الكتاب الإسرائيلي قدمنا للم الشمل، وزوجي كان شاري بيت في كفر عقب وساكن فيه، فكل أوراقنا كانت سليمة، ولما ولدت أخد ابني شهادة ميلاد بسهولة، وما عندي قلق من هاد الموضوع نهائي".*

وتؤكد **جوان {الزوجات الحياديات}** أهمية وجود عنوانٍ صحيح: *"من أول ما اتجوزت وأنا ساكنة بكفر عقب وعنواننا وأوراقنا سليمة، بيقدم زوجي أرنونا ومي وكهربا وكل المتطلبات، لهيك كل أولادي أخدوا شهادات ميلاد من دون تعطيل".*

المحطة الثالثة: محطة وصول الزوجة إلى سن الخامسة والعشرين

في عام 2002 قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد كافة إجراءات لم شمل العائلات بين المقيمين الدائمين حاملي الهوية المقدسية وبين أزواجهم من الضفة الغربية، لكن في سنة 2005 عدلت السلطات الإسرائيلية قانون تجميد لم الشمل، حيث سمحت للنساء الفلسطينيات فوق سن الخامسة والعشرين والرجال الفلسطينيين فوق سن الخامسة والثلاثين بالتقدم بطلباتٍ للحصول على تصريح زيارة مؤقت، لكي يعيش الزوجان معاً. إن التقدم بهذه الطلبات عملية معقدة إدارياً، كما أنها مكلفة، وغالباً ما تتضمن تكليف محامٍ لمتابعة الموضوع.

عند الوصول إلى هذه السن التي حددتها وزارة الداخلية الإسرائيلية للزوجات، يُسمح للزوج تقديم طلب لم شمل لزوجته وحجز موعدٍ لتقديمه. تتم تعبئة طلبٍ أوليٍّ عن سيرة حياة الشخص المطلوب، مرفقٍ بوثائق معينة مثل عقد الزواج وصورة هوية الزوجة وغيرهما من الوثائق. وبعد فحص الطلب والموافقة عليه، يتم استدعاء الزوج والزوجة إلى مكتب الداخلية، وتحصل الزوجة على إقرارٍ بالموافقة على الإقامة في إسرائيل. وفي كل مرة يتم التوجه فيها إلى مكتب الداخلية يجب إحضار الإثباتات المختلفة، للتأكد من مركز الحياة ومكان السكن.

تطلب وزارة الداخلية من الأزواج المتقدمين بطلبات للم شمل زوجاتهم عدة وثائق لإثبات أن مركز حياتهم في القدس، وفي حال الحاجة لتسجيل الأبناء الذين لم تصدر لهم شهادة ميلاد فور ولادتهم، يتم ربط ملف الأم والأولاد معاً، حيث يجب توفير هذه الوثائق:

- قسيمة راتب.
- وثيقة من عيادات طبية إسرائيلية تثبت أنهم يتلقون العلاج هناك.
- بطاقات التطعيم الخاصة بالأولاد.
- شهادات ميلاد الأولاد.
- شهادات مدراس الأولاد.
- كشف حساب من البنك يفيد أنهم يحصلون على مخصصات الأطفال.

يتم تجديد الإقامة بشكلٍ سنويٍّ مع تقديم هذه الوثائق في كل زيارة، وهو ما يتطلب التزاماً من الأزواج، وضمان توفير هذه الوثائق لضمان استمرار سريان معاملة لم الشمل، فبينما يتوقف الزوج عن تقديم هذه الوثائق يتم تلقائياً توقيف معاملة لم الشمل، وتخسر الزوجة بالتالي تصريح مكوثها في مدينة القدس.

وتوثق هذه المحطة صراعاً بين الزوجين؛ أولاً في سبيل التقديم للمعاملة عند الوصول إلى سن الخامسة والعشرين، وثانياً لضمان الالتزام السنوي بتقديم هذه الوثائق.

جميع أزواج الزوجات الحياديات حرصوا على تحقيق متطلبات "مركز الحياة" في هذه المرحلة أو قبلها، في حين أن جميع أزواج الزوجات المقاومات لم يبلغوا أو ينظموا إجراءات "مركز الحياة" قبل هذه المرحلة، بسبب الأعباء المالية وغيرها من الأسباب، غير أن العديد من الأزواج قد يتجاهل هذه المرحلة، خاصةً في حالة عدم تمكنهم من تلبية الاحتياجات مالياً وتوفير عنوانٍ صحيحٍ لمنزل العائلة. ولا يؤثر تجاهل هذه المرحلة على المتطلبات التي يجب توفرها لتقديم لم الشمل، إلا أن تجاهلها سيجعل العائلة تصطدم بالمحطة الرابعة، ما قد ينذر ببدء الأزمة.

من اللافت للنظر أنه في هذه المرحلة تنتهي معاناة {الزوجات الحياديات}، فأزواجهن التزموا بكل المتطلبات، وانتظروا وصول زوجاتهم إلى السن القانونية لتتمة واجباتهم وتقديم طلب لم شمل ومتابعة الإجراءات. أما صراع {الزوجات المقاومات}، فيبدأ بعد بلوغ الزوجات السن القانونية، فهن الآن في مواجهة سلطة الزوج الأبوية، كما أن سن دخول أطفالهن إلى المدارس غالباً ما يتقارب مع هذه المحطة، لذلك تبدأ رحلة الزوجات المقاومات لتحقيق شروط لم الشمل، وإقناع أزواجهن بتوفير المتطلبات اللازمة.

تمثل **أروى** نموذجاً لمجموعة **(الزوجات الحياديات)**، هذه المجموعة لم تواجه عقبات في هذه المحطة، بل على العكس كانت هذه المحطة هي السبيل لاجتماع الأُسرة وتواصلها دون الخوف من الانفصال عن البيت والأطفال. تقول أروى: "*من أول ما كتبنا الكتاب الإسرائيلي قدم زوجي معاملة لم الشمل، ولأن زوجي كان شاري بيت في كفر عقب وساكن فيه، فكل أوراقنا كانت سليمة. أخذت لم الشمل*

بعد ما تزوجت بسنة ونص، ودايماً بنجدد الإقامة، فما بحس بهداك الأثر الكبير على حياتي، ولا أنا مضطرة أقنع زوجي بدوره".

أما **إسراء من (الزوجات الحياديات)**، فتقول: *"أنا تزوجت وعمري 27 سنة، كان زوجي شاري بيت في كفر عقب قبل سنتين من زواجنا، فقدم لم شمل من أول ما خطبنا، لأنه كنا كاتبين الكتاب، يعني باعتبار متزوجين بالقانون. كل أموري كانت صح، العمر فوق 25 سنة، والعنوان موجود، وكل الأوراق المطلوبة كانت جاهزة، ففعلياً أنا أخذت موافقة سريعة، وأخذت لم الشمل بعد 7 أشهر من موعد التقديم".*

وكذلك تقول **شيرين من (الزوجات الحياديات)**: *"أنا تزوجت بعمر 29 سنة، فكان سني قانوني لتقديم لم الشمل، بس رغم هيك ما قدمنا، لأنه كنا ساكنين بمنطقة ضفة، وزوجي ما اهتم فترتها، لأنه له بيت بالبلدة القديمة في القدس، وضامن إنه له عنوان سكن رح يلاقيه وقت ما يحتاجه. إلا إنه لما قررنا نقدم لم شمل كانت الأوراق كلها جاهزة، وبما إنه العنوان قديم، ولأن البيت ملك وكل أوراقه ماشية، أخذت لم الشمل خلال 4 أشهر فقط".*

المحطة الرابعة: تسجيل الأبناء المولودين بعد بلوغ الزوجة سن الخامسة والعشرين

كما هو موضح في مناقشة المحطة 2 (ولادة الطفل الأول)، تتطلب الإجراءات البيروقراطية الاستعمارية أن يولد الطفل أولاً في مستشفى في القدس (وبالتالي الحصول على شهادة ميلاد القدس)، من أجل تلبية المتطلبات الأولية لإعادة لم شمل الأسرة، ولكن بعد ذلك، يجب لمواصلة الإجراء تسجيلهم في سجل السكان في وزارة الداخلية، الذي يعتمد على إثبات الأب "مركز الحياة"، وهي إجراءات مكلفة لم يقم بها في كثيرٍ من الأحيان أزواج الزوجات المقاومات. إذا استوفى الزوج

الإجراءات نيابةً عن زوجته في المحطة 3، يمكن متابعة تسجيل أطفالها، كما كانت الحال مع الزوجات الحياديات وأطفالهن كما نرى في حالتي الزوجتين الحياديتين **إسراء وشيرين** اللتين نوقشتا أعلاه.

كان الأمر بالنسبة للزوجات المقاومات كالآتي: لم يتخذ أزواجهن الإجراءات اللازمة لتسجيلهن في سن 25 عاماً، وبمجرد إنجابهن أيضاً شكل هذا عقبةً كبيرةً أمام تسجيل الطفل. وهكذا، أصبحت المحطة الرابعة مرحلة الأزمة الرئيسية بالنسبة للزوجات المقاومات، فلم يكن الزوج قد استوفى متطلبات زوجته أو أطفاله حتى يتمكنوا من التقدم بطلب لم شمل الأسرة.

من المهم الإشارة إلى أن معظم الزوجات المقاومات في هذه المرحلة من الأزمة كن قلقاتٍ بشأن مستقبل أطفالهن (خاصةً مسألة التسجيل في المدرسة في المحطة 5، والخوف من المحطة 6) بدلاً من القلق بشأن وضعهن الفردي. كان اهتمام المرأة بوضعها الخاص مرتبطاً باهتمامها بوضع أطفالها في المستقبل.

وتُظهر المقابلات بدء مقاومة النساء لأزواجهن في هذه المحطة خوفاً من انتقال أطفالهن إلى المحطتين (5 و6)، فهن الآن قد حققن شرط العمر الذي وضعته القوانين الاستعمارية، ويواجهن سيطرة أزواجهن وواقعهم. لذلك تحاول الزوجات المقاومات في هذه المحطة توفير جميع المتطلبات اللازمة لمعاملة لم الشمل.

انقسمت الزوجات في هذه المحطة إلى: زوجاتٍ حصل أألادهن على شهادات ميلاد، لكنهن يصارعن من أجل الحصول على لم شمل لاستمرار وجودهن الدائم مع أسرهن، وزوجات لا يوجد لدى أطفالهن إلا تباليغ الولادة، ما ينذر بالخطر واحتمالية وصولهم إلى المحطتين (5 و6). لذلك، كان تأمين عنوان السكن من أهم المتطلبات التي سعت تلك الزوجات لتأمينها.

تظهر المقابلة مع المبحوثة **حنان** من **{ الزوجات المقاومات}** صراع الزوجات لتوفير المتطلبات، وتقول: "*بس صار عمر ابني ست سنين كان لازم يدخل مدرسة تابعة لبلدية القدس، طلبت مني المدرسة شهادة ميلاد لابني، وأعطيتهم تبليغ الولادة إلي أخدته من المستشفى، اشترطت المدرسة إنه أول ما آخذ شهادة الميلاد أسلمهم إياها، لأنه ورقة تبليغ الولادة شبه رسمية وبعتمدوها مؤقتاً لحين نثبت عنوان سكننا وناخذ الإقامة. لهيك أول إشي قررت أعمله إنه يصير عنا عنوان بالقدس، وبعت ذهبي وحطيت ثمنم دفعة أولى لشراء بيت في كفر عقب. بعدها تواصلت مع مركز حقوقي بالمنطقة عشان أعرف الأوراق والإجراءات المطلوبة، خاصة إنهم بيقدموا خدمات قانونية مجانية عن طريق محامي. صرت أتابع مع المحامي إلي ربط ملف ولادي بملفي، وطلب منا نجيب إثباتات وأوراق لسنين سابقات، وللأسف ما كانت متوفرة معنا. بعد سنتين وأنا متابعة كل المطالب وكل الخطوات لحالي من دون زوجي، أعطوا ولادي شهادات ميلاد، ورفضوا يعطوني إقامة. بعد فترة طلبت من زوجي إنه يرجع يقدم لي كمان مرة، لكنه رفض وحكالي المهم أولادي أخدوا وأنا مش مهتم تاخدي، مع العلم إنه لو راح يقدملي مش رح يكون مطلوب منه يتابع أي إشي، كل إلي مطلوب منه كان يوقع ويدفع معاملات التقديم*".

وتمثل **مها** حالةً أُخرى من **{الزوجات المقاومات}** شهدت صراعاً طويلاً، فهي تزوجت قبل قانون تجميد لم الشمل، وبرغم تقديمها قبل هذا القرار فإنّ الوزارة رفضت طلبها لعدم اقتناعها بمكان السكن، بعد قرار التجميد قررت تغيير مكان السكن والبدء بالإجراءات من جديد: "*أول مرة قدمت لم شمل انرفض، وبعدها بسنين في 2008 قدمت الطلب الثاني، وما كان وقتها زوجي معه مصاري يدفع حق الطلب، فبعت من ذهبي، وأنا إلي دفعت عشان يعملي المعاملة. أنا إلي كنت أتابع إجراءات لم*

الشمل، هو ما بيعرف يقرأ، كنت أنا أجمع الأوراق، وهو بس كان يروح على الداخلية عشان ياخد موعد، وأنا طول هاي الفترة أكون محضرة كل الأوراق، وهو ما عليه إلا يطلع معي يوم الموعد".

أما **يافا**، وهي أيضاً من مجموعة **{الزوجات المقاومات}**، فتشارك قصتها: *"أغلب سنين حياتي عشتها لحالي مع أولادي من دون زوجي، لأنه كان يضل ساكن بالقدس عشان أقرب على شغله. تزوجت سنة 2004 ولحد 2016 وإحنا منفصلين. أنا كنت مسؤولة طول الوقت عن أولادي، سجلتهم بمدرسة في كفر عقب، وكنت كل يوم أوصلهم عشان أضمن شهادات المدرسة لما أقدم لم الشمل، كل يوم آجي من بيت إكسا لكفر عقب عشان أوصلهم، ومرات كنت أخلي أخوي يوصلهم. وصلت الأمور للطلاق، لأن زوجي ما كان قابل يقدم لم شمل إلي، بس بعدها وافق. استأجرنا بيت في كفر عقب، وقدمت لم شمل بعد سكني في كفر عقب بثلاث سنين، واشتغلت معلمة روضة، وصرت بعد الدوام ألف بسيارتي أبيع أدوات منزلية عشان أقدر أدفع أجار البيت، لأن زوجي حالته المادية سيئة، وكان كتير يهددني إنه بدو يترك البيت ويرجع لبيتنا بالقرية عشان يوفر أجار البيت، بس أنا رفضت وقررت أساعده مادياً عشان أضمن هويات أولادي. كنت أنزل مع زوجي على وزارة الداخلية عشان أضمن يروح ويسلم الأوراق، وعشان أوفر عليه استعنت بمؤسسة حقوقية عبولي الأوراق، وأنا كنت أجمع كل المطلوب وأحفظه بملف بحتفظ فيه بكل فاتورة وشهادة وإثباتات عن كل السنين إلي سكنا فيها".*

أما **رنا** من **{ الزوجات المقاومات}**، فتوضح: *"أنا الحمد لله أولادي طلعلهم شهادات ميلاد بعد ما ولدتهم، لأن زوجي كان عنده عنوان سكن، والداخلية وافقت تسجل أولادي بهوية أبوهم. المشكلة هي معي أنا، أول مرة قدم زوجي طلب لم شمل في 2015، وسارت الأمور بسلاسة وأجت على الموافقة، بس زوجي انسجن وراح علينا الموعد بالداخلية. قدمت كمان مرة لم الشمل، بس بسبب استهتار زوجي وإدمانه على المخدرات راح عليّ الموعد كمان مرة، اتصلوا فيه الداخلية عشان يروح يوقع*

على الموافقة، إلا إنه ما راح وضاع مني لم الشمل كمان مرة. من يومها لليوم ما بعرف وين زوجي، إلي سنتين ما بعرف مكانه، سألت محامي عن وضعي وكيف بقدر ألم شملي مع أولادي، خصوصاً إنه ابني بحاجة للمستشفى مرة كل أسبوع، حكالي إني لازم أستنى ابني يصير عمره 18 سنة عشان يقدر هو يقدم لي لم شمل بدل أبوه، أنا لحد الآن ساكنة في كفر عقب، ومش رح أغيّر عنواني، أولاً عشان أولادي، وثانياً عشان لما ابني يكبر يلاقي الأوراق والمستندات المطلوبة جاهزة وما أتعطل بس آخد إقامة".

وتقول **سماهر {الزوجات المقاومات}:** *"كان زوجي رافض يعمل لي لم الشمل، لأنه ما بده يسكن بالقدس. بس بعد ضغط مني لأني بدي أسجل أولادي بالمدرسة وبدي ياخدوا شهادات ميلاد، استأجر بيت بالعيسوية بعد زواجنا بسبع سنوات، لكنه ما قدر يكمل السكن هناك من غلاء الإيجارات، وقرر يرجع على بيتنا في الضفة. أنا ما قبلت أرجع، وعملت مشاكل كبيرة انتهت بالطلاق، إلا إنه بعد طلاقنا بشهر رجّعني لعصمته وقرر يزبط أموره. اقترحت عليه نعمل جمعية ونحوشها دفعة لشراء بيت في كفر عقب ووافق، وفعلاً قدرنا نشتري بيت، وفي 2017 قدم لم شمل عن طريق محامي، وعمل كل المطلوب، وصار يتابع الإجراءات كل سنة ويوفر كل المتطلبات، والنتيجة كانت إنه أولادي أخدوا شهادات ميلاد، وأنا أخدت إقامة، لو ما عملت مشاكل كان لليوم هو مش فارقة معه لا أنا ولا أولاده".*

أما في حالة **حنين {الزوجات المقاومات}**، فانتهى الصراع بينها وبين زوجها إلى الطلاق بعد استحالة الحياة بينهما، فالزوج يرفض فكرة تقديم إجراءات لم الشمل، ويهمل المطلوب لتسجيل أبنائه في هويته وإصدار شهادات ميلاد لهم، الأمر الذي دفع حنين إلى طلب الطلاق والتخلي عن هذه المعاناة، أملاً في دفع الزوج إلى أن يتصرف بالشكل المطلوب.

من اللافت للنظر أن هذه المحطة هي بداية الأزمة بالنسبة لمعظم (الزوجات المقاومات) مع أزواجهن، فهن قد بدأن يدركن أن أزواجهن لا يحققون مركز الحياة نيابة عن أطفالهم، ما قد يؤدي إلى عقباتٍ كبيرةٍ في المحطة التالية –عندما يحتاج الطفل إلى أن يكون مسجلاً في المدرسة. لذلك، بدأت رحلة الزوجات المقاومات لتحقيق شروط لم الشمل وإقناع أزواجهن لتوفير المتطلبات اللازمة، فاتخذن في هذه المحطة عدة أساليب لتوفير مركز حياةٍ يضمن حقوق أطفالهن وحقوقهن، بعضهن قرر العمل لتوفير إيجارات المنزل، والبعض الآخر قرر تصعيد المشاكل إلى حد الطلاق حتى يضغطن على أزواجهن. كما تكفّلت الزوجات المقاومات بمتابعة كافة الإجراءات البيروقراطية، ومتابعة المطلوب من خلال المراكز الحقوقية المجانية، واكتفين بموافقة الزوج على توقيع معاملة لم الشمل.

ومن الجدير ذكره أنّ أغلب الأزواج أهملوا إجراءات لم الشمل بسبب ظروفٍ اقتصاديةٍ منعتهم من توفير مركز الحياة، لكنهم في نهاية المطاف قرروا تغيير الواقع والبدء في ترتيب الأمور خوفاً من المرور بالمحطتين الخامسة والسادسة. في حالة (حنان) كان السبب هو السيطرة الأبوية الذكورية للزوج، الذي قرر عدم تقديم لم شمل لزوجته برغم بيعها ذهبها لشراء منزل ضمن حدود بلدية القدس، ومتابعتها إجراءات لم الشمل وحدها.

المرحلة الخامسة: مرحلة دخول الطفل إلى المدرسة

دخول الطفل الذي يحمل أحد والديه الهوية الزرقاء إلى مدرسةٍ تابعةٍ لبلدية الاحتلال هو الخطوة الثانية الحاسمة بعد ولادته في مدينة القدس. وإذا لم يكن الطفل مسجَّلاً في مدرسة صحيحة، لا توجد طريقة لتمريره إلى المحطة 6، ولن يحصل على بطاقة إقامة في القدس، كما لن تتمكن الزوجة من الحصول على لم الشمل.

لحسن الحظ يسري قانون التعليم الإلزامي على كل طفلٍ يعيش في إسرائيل دون علاقةٍ لوجود اسمه في سجل السكان في وزارة الداخلية. ويحق لطالبٍ لا يحمل أيّ بطاقة هويةٍ أو شهادة ميلاد الانتساب إلى روضةٍ فقط، إذا كان مقيماً في إسرائيل أكثر من ثلاثة أشهر، أو إن كان أحد والديه من حملة هوية القدس.

هذا القانون أتاح للزوجات المقاومات اللواتي لم يقم أزواجهن بتسجيل أطفالهن في هوياتهم الفرصة لتسجيلهم في مدارس تابعة لبلدية القدس، وبذلك ضَمِنّ الحصول على شهاداتٍ مدرسيةٍ تساعدهن حين تقديم إجراءات لم الشمل. كما دفعهن إلى المقاومة والجدل مع أزواجهن من أجل توفير "مركزٍ للحياة في القدس" لتسهيل وصول الأطفال إلى المدراس.

الزوجات الحياديات لم يواجهن أزمةً في هذه المحطة، لأن أزواجهن أكملوا الخطوات الأساسية لأبنائهم للذهاب إلى مدارس القدس في المحطات الأولى.

دلال حالها كحال أغلب **الزوجات المقاومات**، عملت جاهدةً على تسجيل أطفالها في مدراس القدس، وتوضح: *"أنا لما ولدت أولادي الأربعة ما أخدوا إلا تبليغ ولادة، لأنه ما كان عنا عنوان في القدس، أكتر إشي اتغلبت فيه هو تسجيلهم بالمدارس، اضطريت أسجلهم بمدرسة خاصة تابعة للقدس، لأنهم بيمر عليهم متل هيك حالات وعارفين إنه بالنهاية رح ياخدوا شهادات ميلاد وإنه الموضوع متعلق بتقديم الأب معاملات لم شمل. أهم إشي كان عندي إني أسجلهم من الروضة بمدرسة بتعطي شهادات قدس حتى وقت ما أقدم الأوراق تكون الشهادات المدرسية جاهزة، وما يرفضوا طلب تسجيل أولادي، من وقتها بلشت أضغط على زوجي يشتري أو يستأجر بيت في كفر عقب، عشان نصير ساكنين قريب من المدارس، وبنفس الوقت بيصير عندي عنوان عشان زوجي يقدم لي طلب لم شمل".*

المرحلة السادسة: مرحلة وصول الطفل إلى سن الرابعة عشرة

يحصل الطفل الذي لم يبلغ سن الـ14 عاماً، المسجَّل في سجل السكان الفلسطيني، أو الذي يعيش في الضفة الغربية أو قطاع غزة، على مكانة مقيمٍ مؤقتٍ لمدة عامين، وبعد إثبات استمرار وجود مركز الحياة في إسرائيل خلال هذين العامين، يحصل على مكانة المقيم الدائم. أما الطفل الذي فوق سن الـ14، فيحصل على تصريح مكوث في إسرائيل فقط، وليس مكانة مقيم، وذلك بحسب موقف جهات الشرطة والأمن.

ينص القانون على أن الطفل المقيم الدائم، من سكان القدس الشرقية على سبيل المثال، الذي لم يولد في إسرائيل، أو انتقل إلى العيش في الضفة الغربية وعاد إلى إسرائيل، ومُعرَّف بأنه "من سكان المنطقة"، يمكنه الحصول على إقامة مماثلة لإقامة والديه، لمنع فصله عن الوالد الذي يتمتع بمكانةٍ في إسرائيل ويعيش فيها، إلى أن يبلغ سن الـ14 عاماً.

من المهم للغاية العمل على تسوية وتنظيم وضع الأطفال وتسجيلهم فور ولادتهم وعدم تأجيل ذلك، لأن التوجه لتنظيم وضع الطفل في وقتٍ متأخرٍ قد يضيف عبئاً إضافياً على الإجراء المرهق أصلاً. بعد سن 14 عاماً، سيتمكن الطفل من الحصول على تصريحٍ عسكريٍّ للمكوث فقط. وعلى الرغم من توفر الحق للأطفال حتى هذا العمر، فإنه لا ينبغي الانتظار حتى سن 14 عاماً، بل يجب تقديم هذه الطلبات في أسرع وقتٍ ممكن.

لحسن الحظ، لم تواجه أيٌّ من الزوجات المقاومات هذه المحطة، لمعرفتهنّ مسبقاً أن أطفالهن سيخسرون مكانتهم القانونية في المدينة، لذلك قاومن في المحطات السابقة حتى لا يصلن إلى هذه المحطة.

الفصل السادس
ديناميكية العلاقة بين الزوجين

يقدم هذا الفصل عرضاً لطبيعة المجتمع الفلسطيني الأبوي والمنظومة الاجتماعية التي تعكس اختلال ميزان القوى لصالح الرجال، التي تعزز الأدوار النمطية للنساء، ويوضح كيف أدت السياسات الإسرائيلية التمييزية إلى زيادة سلطة الأزواج المقدسيين على وجه الخصوص على زوجاتهم من الضفة الغربية، نظراً لموقعهم القانوني الذي أعطتهم إياه القوانين الإسرائيلية، إلا أنها في المقابل وضعت أمامهم عراقيل ليصبحوا عاجزين عن أداء أدوارهم كأزواج وآباء.

كما يعرض روايات الزوجات عن أثر هذه السلطة على حياتهن، من أجل إظهار كيف أثرت إجراءات لم الشمل على ديناميكية العلاقة بين الزوجين. فقد أظهرت المقابلات أن السلطة الإسرائيلية الاستعمارية، من خلال إعطائها سلطةً وموقعاً قانونياً للأزواج من حملة هوية القدس، ألقت بالعبء على بعض الزوجات وعلى بعض الأزواج الذين لم يستطيعوا استخدام سلطتهم القانونية لأسبابٍ متعددة، ما أثر على ديناميكيات الحياة الزوجية.

ويقدم هذا الفصل، أيضاً، نظرةً نسويةً في تحليل السياسات الإسرائيلية في مدينة القدس. في القسم السابق أوضحتُ كيف أدت ثلاث محطات رئيسية في عملية لم الشمل إلى التسبب في أزمةٍ في العلاقات الزوجية بسبب عدم قيام الزوج بدوره من حيث القيام بما هو ضروري لتلبية اللوائح الاستعمارية. أما في هذا الفصل، فأُركز على التغيرات في الديناميكيات الزوجية وأدوار النوع الاجتماعي التي نتجت عن أزمة العلاقة الزوجية، بسبب عدم قيام الزوج بدوره المتوقع في القيام بمتطلبات الإجراءات. سوف أعرض هذا التغيير في ديناميكيات الحياة الزوجية، من خلال استخدام

مجموعةٍ من القصص، والشهادة الشخصية، وأحاول أن أكشف فيها كيف تمكنت النساء من اتخاذ موقعٍ في خط المواجهة من خلال تقديم أساليب مبتكرةٍ للمقاومة وتطوير استراتيجياتٍ لضمان حصولها على مكانةٍ قانونيةٍ لها ولأولادها.

وسأُظهر كيف ساهمت هذه الأزمة في تغيير ديناميكيات الحياة الزوجية، وكيف دفعت النساء إلى اتخاذ أساليب مقاومة من أجل تحقيق الشروط المفروضة على حصولهن على لم شمل، من أجل الحفاظ على أُسرهن وضمان حقوق أولادهن بالحصول على حقهم في السكن في مدينة القدس، والحفاظ على مكانتهن القانونية في المدينة. كما توضح هذه المحطات كيف ساهمت القوانين التمييزية الإسرائيلية في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الرجل والمرأة، حيث أجبرت النساء على القيام بأدوارٍ جديدةٍ وموسعةٍ في النضال من أجل بقاء الأُسرة، وألقت عبئاً على الرجال لتوفير متطلبات لمّ الشمل. قبل التحليل، وكما نوقش في فصل المنهجية، يمكننا مقاربة الأفعال المقاومة التي نحجت فيها **(الزوجات المقاومات)**، مع ما اعتبره عاصف بيّات الأفعال والتجاوزات الهادئة التي تقصد المقاومة ومعارضة نظام السيطرة، التي تؤدي في النهاية إلى تغييراتٍ ملحوظة. فالتجاوزات الهادئة، التي ناضلت بها الزوجات المقاومات من أجل البقاء ولتحسين أوضاع معيشتهن ومعيشة أطفالهن، جاءت من خلال التأثير على أزواجهن الذين تقاعسوا عن تقديم طلب إقامةٍ لزوجاتهم بسبب ظروفٍ اقتصاديةٍ تمنعهم من توفير مركز حياةٍ في مدينة القدس، أو لأسبابٍ تتعلق بأفعال مقاومة رافضة التعامل مع مؤسسات الدولة العنصرية، أو لأسبابٍ تتعلق بإهمالهم أدوراهم كراعين لأُسرهم. تراكمت نضالات هذه الزوجات، ما أدى في النهاية إلى نتائج ايجابية لبعضهن أو على الأقل لأطفالهن.

ويُعد تكتيك التجاوزات الهادئة، ضمن السياق الدراسي للزوجات الفلسطينيات من الضفة الغربية المتزوجات من مقدسيين، فعلاً مشابهاً لوصف ما تقوم به النساء اللواتي لا يقصد بعضهن المقاومة

العلنية للسياسات الإسرائيلية، بل يقصدن بها مقاومةً لنظامٍ تعسفيٍّ ولتسلطٍ أبويّ، من خلال استخدامهنّ وسائل الضغط المتمثلة بالانفصال وبيع المصاغات الذهبية والعمل، حيث استطاعت بعض الزوجات المقاومات الحصول على مكانةٍ قانونيةٍ لهنّ ولأطفالهن، ورفضن التخلي عن حقهنّ في الإقامة في القدس من أجل الحفاظ على حق الفلسطينيين في مدينتهم وحقهم في العيش كأُسرةٍ مقدسية، بعد مقاومتهنّ وضغطهنّ وصراعهنّ مع أزواجهنّ من أجل توفير متطلبات لم الشمل.

بين مطرقة القوانين الاستعمارية التمييزية وسندان النظام الأبوي الفلسطيني

يستند الاحتلال إلى الهويات والأدوار الجندرية المبنية، وهو بدوره يديم عدم المساواة بين الجنسين المنبثقة عن القواعد الأبوية. يمكن القول إن الاحتلال يؤثر على النساء بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر، فهنّ يتحملن بشكلٍ غير متناسبٍ عنف الاحتلال، سواء أكان موجهاً للرجال أم للنساء. فالنساء في ظل الاحتلال واجهن تجارب اعتقال وقتل أزواجهن وأبنائهن، وهدم بيوتهن واللجوء من مكان إلى آخر، كما تحملن تفرق شملهن مع أُسرهن ومنازلهن وفصل العائلات، إضافةً إلى القيود المفروضة على حرية التنقل والتعبير، والعنف عند التفتيش، وإساءة معاملة الأسيرات، وغيرها من الانتهاكات التي يتعرضن لها.

وتعمل هذه الانتهاكات في الغالب على تأكيد الأدوار الأبوية للجنسين في المجتمع الفلسطيني، على الرغم من أن تأثيرها في بعض الحالات هو زعزعة الاستقرار وإجبار النساء والرجال على القيام بأدوارٍ جندريةٍ جديدة. وتستند القوانين واللوائح الاستعمارية الخاصة بلم الشمل إلى الأدوار والافتراضات الأبوية للجنسين، وهذه هي الحال بشكلٍ خاصٍّ عندما يعترف القانون الإسرائيلي بالزوج على أنه يحمل إقامة في القدس، وتكون زوجته "غير مقيمة" وتحمل بطاقة هوية من الضفة الغربية.

تتوقع المتطلبات الإسرائيلية أن يكون الزوج "صاحب حقوق" فيما يتعلق بزوجته التي يعولها. لذا، كما هي الحال في جنوب آسيا (الزوجات "الأجنبيات" في سنغافورة)، يتم تأكيد نظام الزواج الأبوي وتمكينه من خلال النظام البيروقراطي للمواطنة أو الإقامة (Yeoh et.al 2021, Yeoh 2013). من جهةٍ أُخرى، يبني النظام الأبوي الإسرائيلي لإعادة لم شمل الأسرة على النظم والهياكل الأبوية، فالمبنى الأبوي الذي يميّز المجتمع والعائلة الفلسطينيين يمنح الرجل صلاحيّاتٍ فائضةً في الحيّز العائلي وفي الحيّز العام على حدّ سواء، وهو يحمي هذه الصلاحية من خلال إعطاء المجتمع الأبوي موارد عليا للرجال وسمات تفوُّق، مثل الذكاء والحكمة والإعالة (يحيى 2005). لذلك، يمكن وصف العلاقات الاجتماعية داخل الأُسرة في ظل النظام الأبوي بأنها علاقاتٌ عموديةٌ هرميةٌ من حيث السلطة وتقسيم العمل والأدوار، فيمثل الأب أعلى الهرم، وتمثل المرأة في بعض الأُسر موقعاً دونياً. فالأب هو القائم على شؤون الأُسرة، وتقع عليه مسؤولية إعالة أُسرته، ويحتل مركز السلطة والمسؤولية، فيما تقوم الزوجة بممارسة الأعمال المنزلية، من تربية الأطفال والطهي والأعمال الأُخرى الملقاة على عاتقها (حطيم 2012).

وبذلك، يكون دور المرأة في الأيديولوجية الأبوية الفلسطينية، وداخل الأيديولوجية الأبوية الإسرائيلية التي يحملها النظام البيروقراطي نحو لم شمل الأسرة، محددٌ بوظيفتين وحيدتين، وهما: زوجة وأُم.

والجدير ذكره أن اعتماد النظام الأبوي الإسرائيلي على النظم والهياكل الأبوية الفلسطينية ما هو إلا لزيادة الأعباء على الرجال قبل النساء، فهو من جهةٍ يعطي سلطةً قانونيةً كون الرجال قائمين على شؤون الأسرة، ومن ناحية أُخرى يخلق أعباءً عليهم ليكونوا معيلين، وليقوموا بتوفير منزل وحماية لزوجاتهم وأطفالهم. فالنظام الاستعماري يعطي الرجال المسؤولية عن الزوجات والعائلات، ولكن في الوقت نفسه يعمل على تقويض قدرتهم على تحمل هذه المسؤوليات. لذلك، نجد أنّ هناك أزواجاً

استخدموا هذه السلطة لمواجهة البيروقراطية الاستعمارية نيابةً عن الزوجات والأطفال، ولتأمين مستقبل وحدة الأسرة، في حين أن هناك أزواجاً أجلوا أو عارضوا استخدامها كونها عبئاً لا يستطيعون تحمله. يمتلك بعض الرجال الموارد (التعليم والدخل) التي تجعل من السهل تحقيق هذه "الأعباء القانونية لإجراءات لم الشمل" وتحملها، وبالتالي تتم هنا إعادة تأكيد دورهم كمعيلين لزوجاتهم وأطفالهم. أما بالنسبة للرجال الآخرين (الذين يفتقرون إلى الموارد مثل التعليم والدخل)، فتصبح هذه "الأعباء القانونية لإجراءات لم الشمل" عقبةً وتحدياً في هذا النظام.

بالنسبة للنساء في المجتمع، بشكلٍ عام، عندما لا يستطيع الزوج تحمل العبء القانوني لإجراءات لم الشمل، فإن ذلك يخلق أزمةً في أدوار الجنسين في العلاقة الزوجية، وأزمةً على الإقامة أو حالة المواطنة للزوجة والأطفال. في سياق لم شمل الأُسرة، فإن الزوج الذي لا يتحمل "العبء القانوني لإجراءات لم الشمل" له تكاليف مباشرة وانعكاسات على الوضع القانوني والمعيشي لزوجته وأطفاله، وفي الواقع تصبح أزمةً مزدوجةً من حيث التوقعات الجندرية في الأدوار الزوجية، ومن حيث تعرض الزوجة والأطفال لفقدان الحقوق الأساسية للعيش كوحدةٍ أُسريةٍ وتحمُّل أيّ وضعٍ قانونيّ.

أدوار الجنسين وعلاقات القوة والمسؤوليات.. الفئات الرئيسية للمرأة:

مجموعتان من الزوجات: **الحياديات** مقابل **المقاومات**

كما نوقش أعلاه يتمتع الأزواج حاملو بطاقة هوية القدس بطبقةٍ إضافيةٍ من السلطة الذكورية/ الأبوية على زوجاتهم اللواتي يحملن هوية الضفة الغربية، فضلاً عن مسؤوليةٍ ذكوريةٍ إضافيةٍ في زواجهم (مقارنة بالأزواج العاديين في الضفة الغربية). فالأزواج هم المسؤولون الوحيدون في هذه الحالة عن اتخاذ وتنفيذ التدابير البيروقراطية الطويلة والمعقدة مع البيروقراطية الاستعمارية نيابةً عن زوجاتهم.

وهذا يجعل الزوجات يعتمدن اعتماداً تاماً على أزواجهنّ من أجل تحقيق حقوقهنّ الأساسية المتأصلة في نظام إعادة توحيد الأُسرة.

إن الاجراءات البيروقراطية المطولة ومطالبها المتعددة لها تأثيراتٌ مختلفةٌ على أدوار ومسؤوليات الزوجات والأزواج. وأدت السلطة والعبء الأبوي في أيدي الأزواج إلى نتيجتين رئيسيتين مختلفتين، اعتماداً على استجابة الأزواج لما تطلبه منهم البيروقراطية الاستعمارية:

النتيجة الأولى هي في حالة تحمُّل الأزواج أنفسهم العبء الأبوي فيما يتعلق بالبيروقراطية، **والنتيجة الثانية** هي إذا لم يتحملوا هذا العبء والسلطة الأبوية، وكان لزاماً حينها على الزوجة أن تتدخل.

كما نوقش في فصل المنهجية، أظهر تحليل الحالات أن النساء انقسمن إلى مجموعتين رئيسيتين على هذا الأساس. فقد صُنفت الزوجات اللاتي قام أزواجهنّ بواجبهم دون إلحاحهنّ أو تدخلهنّ تحت فئة "**الزوجات الحياديات**"، فيما الزوجات اللاتي لم يتحمل أزواجهن أعباءهم الأبوية التي طالبت بها البيروقراطية الاستعمارية، بحيث اضطرت الزوجة إلى القيام بدورٍ نشطٍ في تحدي الزوج (والبيروقراطية الاستعمارية نفسها)، فيقعن في فئة "**الزوجات المقاومات**". في الحالة الأولى (الزوجات الحياديات)، قد تعمل تجربة البيروقراطية على تأكيد الأدوار التقليدية للزوجين، في الحالات التي تتم فيها تلبية التوقعات الجندرية للزوجات المعتمدات على أزواجهن الذين قاموا بالمطالب والإجراءات كجزءٍ من الأدوار والمسؤوليات التقليدية.

بينما الحالة الثانية (الزوجات المقاومات)، فهي تخلق ديناميات جديدةً في العلاقات الزوجية التي يمكن أن تؤدي إلى صراعاتٍ وأزماتٍ تتحدى الأدوار التقليدية للجنسين.

يلخص الجدول التالي الاختلافات الرئيسية بين فئتي الزوجات والديناميكيتين المختلفتين في العلاقات الزوجية والجندرية الموجودة في الدراسة.

(جدول يظهر تأثير العملية البيروقراطية على الأدوار الزوجية للمرأة وهوياتها وديناميات السلطة مع زوجها)

الزوجات المقاومات	الزوجات الحياديات
عدد الحالات: 9.	عدد الحالات: 5.
تؤدي إلى تغييراتٍ كبيرةٍ في الأدوار والعلاقات الزوجية بين الجنسين.	لا تؤدي إلى تغييرات كبيرة في الأدوار والعلاقات الزوجية بين الجنسين.
1- إعادة التوزيع الإيجابي للأدوار والمسؤوليات تجاه الشراكة الزوجية في التعامل مع البيروقراطية الاستعمارية (5 حالات). 2- إعادة التأكيد السلبي لسلطة الأزواج الذكورية وسلطاتهم على زوجاتهم، من خلال استغلال الأزواج سلطتهم من البيروقراطية الاستعمارية (عدد الحالات 2). 3- تتحمل الزوجات العبء الكامل لأدوار الزوج وواجباته الذكورية (إلى جانب واجباتهن الأنثوية) في التعامل مع البيروقراطية الاستعمارية (عدد الحالات 2).	

وقد انبثقت عن عملية البحث هاتان الديناميكيتان الرئيسيتان المحتملتان في العلاقات الجندرية الزوجية بسبب

الاضطلاع بالعملية البيروقراطية الاستعمارية لجمع شمل الأسرة. كانت المجموعة الكبيرة من الحالات (9 مبحوثات) عبارةً عن حالاتٍ أدت فيها العملية البيروقراطية للم شمل الأسرة إلى حدوث صراعاتٍ في توقعات الأدوار الجندرية بين الزوج والزوجة، ما دفع الزوجات إلى تحدي التقسيمات والتوقعات

للدور الجندري في الزواج، واتخاذ أدوار الأزواج بترتيب وتوفير متطلبات الإقامة وشروطها، الأمر الذي نتج عنه تحمُّل الزوجات أعباءً جديدة **(مجموعة الزوجات المقاومات)**.

أما المجموعة الأُخرى (المكونة من 5 مبحوثات)، فتعتمد الزوجات فيها على أزواجهن في تنفيذ الإجراءات البيروقراطية التي تتم من دون نزاعٍ بين الزوجين، واستناداً إلى أن الأزواج يعتبرون ذلك واجبهم ومسؤوليتهم الذكورية. وفي هذه الحالات، لم يحدث تغييرٌ يُذكَر، أو لم يحدث أيّ تغييرٍ في الأدوار والواجبات والتوقعات الزوجية بين الأزواج والزوجات **(مجموعة الزوجات الحياديات)**.

سأقوم أولاً بتحليل تجربة وديناميكيات الزوجات الحياديات وأزواجهن.

البطريركية الأبوية/ الزوجات الحياديات

(مجموعة الحياديات)، التي تمثل النساء اللواتي لم يتأثرن سلباً بقرار (الأمر المؤقت) إلا في المحطة الأُولى لمراحل لم الشمل، وهي مرحلة ما قبل الوصول إلى السن القانونية لتقديم طلب لم الشمل. ولم يتأثرن بمتطلبات لم الشمل، لأن الأزواج قاموا بالواجب، وحققوا الشروط اللازمة، وقاموا بتقديم لم الشمل، ورتبوا حياتهم بما يتوافق مع متطلبات الإجراءات المناسبة لحصول زوجاتهم على مكانةٍ قانونية، وبالتالي لم تتأثر ديناميكات الحياة الزوجية ولا الأدوار الجندرية بين الأزواج، لأن الأزواج لم يتخلوا عن دورهم في الإعالة وإدارة الحياة الأُسرية.

تنظر مجموعة **(الزوجات الحياديات)** إلى إجراءات لم الشمل على أنها من واجبات الزوج المتوقعة، بموجب معرفته بالقوانين والمتطلبات اللازمة وواجبه في تأمين مركز الحياة لأسرته.

ويبدو أن الزوجات في هذه المجموعة قد اعتمدن بشكلٍ كاملٍ على الأزواج، نظراً لعدم معرفتهنّ بالإجراءات المطلوبة، ولقيام الزوج بتحمل كافة المسؤولية منذ اليوم الأول للزواج، وفي بعض الأحيان

قبل الزواج، خاصةً فيما يتعلق بتوفير "مركز الحياة". فالعديد من الأزواج استطاعوا تأمين منزلٍ ضمن حدود بلدية القدس، ما سهّل سير كافة الإجراءات، وسرّع من حصول الزوجات على مكانةٍ قانونية. وإضافةً إلى ذلك، تميزت هذه المجموعة بأنّ سن الزواج عند الزوجات كانت قد تعدت أو قاربت سن الخامس والعشرين، ما يعني الوقوف عند محطة (1) مدةً قليلةً جداً.

وتؤكد روايات الزوجات الحياديات أهمية العوامل المختلفة، مثل: التعليم والموضوع المادي، في التزام الزوج بإجراءات لم الشمل، فقد بينت **(الزوجات الحياديات)** أنّ الوضع المادي الجيد لأزواجهن جعلهنّ يلتزمنَ بتوفير كافة المتطلبات اللازمة والاستعانة بمحامٍ، فها هي **أُلفت** تؤكد ذلك من خلال تجربتها: *"أول ما كتبنا الكتاب الإسرائيلي قدمنا للم الشمل بسرعة عن طريق محامي، ولأن زوجي تاجر وحالته المادية ممتازة قدر يشتري بيت في كفر عقب وسكن فيه قبل ما نتزوج . كمان أنا عمري كان 26 سنة، فكل الشروط كانت مستوفاة وأوراقنا كانت سليمة. أخدت لم الشمل بعد ما تزوجت بسنة ونص، ودايماً زوجي بتابع كل المتطلبات السنوية وموكل محامي يقوم بكل المهام".*

أما **إسراء**، فتوضح أن تعليم زوجها العالي ومعرفته باللغة العبرية وإلمامه بكافة القوانين، إضافةً إلى وضعه المادي الجيد وشرائه منزلاً في منطقة كفر عقب قبل الزواج منها، سهلت عليه كافة الإجراءات اللاحقة : *"أنا لما تزوجت كان عمري 25 سنة، وزوجي كان شاري بيت قبل ما نتزوج بسنتين وساكن فيه، ففعلياً كانت عنده فواتير مياه وكهرباء وعقد شراء البيت، هاد الإشي سهّل كتير علينا لما تزوجنا، خصوصاً إنو إحنا كتبنا الكتاب قبل الزواج، وزوجي قدم طلب لم الشمل لاستيفائه كل الشروط، لهيك بعد ست أشهر من الزواج كان معي لم الشمل. وكمان زوجي ما استعان بمحامي، لأنه بيعرف عبري وبيعرف القوانين منيح، نظراً لأنه درس عند اليهود هندسة، وبيعرف يدبر حاله مع قوانينهم، فكان يتابع كل الإجراءات ويعبي الطلب لحاله".*

يتضح أنّ الوضع المادي الجيد للأزواج في هذه المجموعة، إضافةً إلى تعليمهم العالي ووظائفهم المرموقة، قد لعبت دوراً في غاية الأهمية في مجال الالتزام بتوفير إجراءات لم الشمل وتقديم الطلب لزوجاتهم أو تسجيل أولادهم في هوياتهم وإصدار شهادات ميلاد لهم. كما يبين سرد **(الزوجات الحياديات)** أنّ سهولة إجراءات لم الشمل كانت منسجمةً مع توقعاتهن، وأن الأزواج قد التزموا بأدوارهم التي توقعتها الزوجات، ما يجعل ذلك كافياً لجعلهنّ يتخذن أدواراً تقليدية، وكذلك المحافظة على ديناميكيات العلاقة مع أزواجهن وعدم تغيير تقسيم الأدوار بينهم.

وبكلماتٍ أُخرى، فإن سرد هذه الفئة من مجموعة **(الزوجات الحياديات)** يوضح تفاهم الأزواج وتقارب الأفكار والتزامهم ببناء حياةٍ أُسريةٍ تقليديةٍ ومتفاهمة، وهذا يتبين من خلال تخلي الزوجات عن أدوارهن قبل الزواج، خاصةً أنهن كنّ نساء عاملات مستقلات مادياً، ولكن الزواج من رجلٍ يتحمل المسؤولية جعلهن يقررن التخلي عن المسؤولية، والقبول بالأدوار التقليدية المبنية اجتماعياً لكلٍّ من الزوج والزوجة. من الجدير ذكره أنّ هذا القرار جاء رغبةً منهن من دون ضغطٍ من الزوج، خاصةً بعد توافق توقعات النساء قبل الزواج بأنّ الحياة في مدينة القدس ستكون مريحةً وستوفر لهن ولأطفالهن فرصاً أفضل.

ويترجم ذلك سردُ **شيرين:** *قبل الزواج كنت أعمل بصالون ستاتي، بس لما تزوجت صرت ربة بيت، ما كان معي تصريح أشتغل، وما كانوا يقبلوا يشغلوني، وإذا لقيت حد موافق كان يستغلني لأني ما بقدر أطالب بحقوقي*". ويؤكد ذلك سرد **أروى:** *"أنا تحولت من شخصية مستقلة لشخصية اعتمادية، ووقفت الشغل، وصرت ربة بيت، خصوصاً إنه زوجي مرتاح مادياً ومش مخليني محتاجة اشي، ولأني ما معي تصريح يسمح لي بالشغل. لهيك تفرغت للبيت تماماً، وزوجي كان يشاركني في كل إشي بالتربية ورعاية الأولاد وكل الواجبات المنزلية. الأعمال متقاسمة بيناتنا جوا البيت، بس أي إشي*

خارج البيت أنا ما بعرف عنه إشي. علاقتنا هي علاقة صداقة، القرارات بتصير بالاتفاق بيني وبينه، وقليل ما نختلف. زوجي كل إشي بيعمل، أنا بحس حالي ما بقدر أتحرك من دونه برغم إني كنت مستقلة، بس لأني طول فترة زواجي كنت مش مسؤولة عن إشي تعودت وبطلت أعرف أدبر حالي ومركنة عليه بكل إشي، بحس إنه شخصيتي تغيرت في الـ12سنة الي فاتوا، وبطل عليّ أعباء، لدرجة إني فقدت القدرة على القيام بالأشياء. زوجي بيتصرف عني بكل الأمور، بحس إني بطلت شخصية قيادية بعد الزواج لاعتمادي الكلي عليه".

أما **جوان**، فهي الزوجة الوحيدة من مجموعة **(الزوجات الحياديات)** التي تزوجت في سنٍّ مبكرة ولم تعمل سابقاً، إلا أن زوجها كان مهتماً بتدبير كافة المتطلبات، ويقوم بدوره المبني اجتماعياً كزوجٍ وكأب: *أنا معتمدة على زوجي في كل إشي، وأصلاً ما بعرف إشي، ولا مهتمة يكون إلي دور. زوجي هو إلي بيشتغل وهو إلي بيهتم بكل تفاصيل حياتنا ومدبر كل إشي، ودايماً بيحاول يكون قانوني بكل إشي، أول بأول بيسجل أولاده وموكل محامي عشان لم الشمل، كتير هو مهتم إنو ناخد أنا وأولاده إقامات، مع إني أنا مش فارقة معي. أنا دوري بالبيت كزوجة وأم وما إلي دخل في أي إشي تاني".*

أما **إسراء**، فهي الزوجة الوحيدة من هذه المجموعة التي كانت تعمل قبل الزواج واستمرت بعده، وتصف علاقتها بزوجها بأنها علاقة مشاركةٍ في كل أمور الحياة إلا بالأمور التي تتعلق بمتطلبات لم الشمل، فالزوج هو من يقوم بالمطلوب: *"علاقتي مع زوجي علاقة مشاركة، إحنا متعاونين بكل إشي، وكل واحد فينا بقوم بدوره المطلوب، وبنتعاون مع بعض بأدوارنا كمان. أنا وإياه بنشتغل، لهيك مرتبين أُمورنا مع إنه أنا شغلي مرن أكتر بحكم إني مش موظفة وفاتحة عيادة خاصة، يعني يمكن أنا آخد الأدوار إلي ما بيقدر زوجي ياخدها بحكم ساعات شغله، بس لما يكون هو متفرغ هو إلي*

بيقوم فيها . من قبل ما نتزوج كان زوجي محضر أوراق قانونية للعنوان ولتقديم لم الشمل، وكان كتير مهتم يعمل كل إشي. دوره كأب وزوج دور مسؤول، أنا بركن عليه بكل إشي، وهو كمان بيقدر يركن عليّ بكتير أشياء، فعلاقتنا تشاركية ومتفاهمة".

اجتمعت الزوجات في هذه المجموعة على تسليمهنّ أزواجهنّ كافة الإجراءات وعدم التدخل بها، نظراً لأن الزوج هو من يهتم بتوفير المتطلبات، وذلك لإدراكهم ومعرفتهم مسؤولياتهم وعدم توقعهم من زوجاتهم المشاركة، إضافة إلى عدم معرفة الزوجات بهذه المتطلبات، تسرد **أروى:** "*جوزي ما بقبل أتدخل بأي إشي بملف لم الشمل، لأنه هو إلي بتابع كل الأمور، وهو بطبيعته ملتزم وموكل محامي وكل ملفنا عنده. زوجي هو إلي بيحضر الأوراق وبتابع المحامي، وعمره ما طلب مني إشي، أنا بس بروح يوم موعد تجديد لم الشمل عشان لازم أكون موجودة وأوقّع على الطلب".*

أما **شيرين،** فتوضح: "*كل الالتزامات إلي علين أنا ما بعرف عنها إشي. زوجي عمره ما طلب مني، ولا أركن عليّ، لأنه بحس إني مش بنت القدس وما بعرف عبري، ولا بعرف أدبر حالي بالمنطقة*".

نستنتج مما سبق ومن سرد المبحوثات أنّ مسار حياة الزوجات الحياديات سار بشكلٍ إيجابيّ، حيث لم يواجهن عقباتٍ من أزواجهن الذين قاموا بكافة المتطلبات والتزموا بدورهم كأزواجٍ مسؤولين. ومن الجدير ذكره أنّ أزواج هذه المجموعة يتمتعون بتعليمٍ عالٍ ووضعٍ ماديٍّ ممتاز، حيث يعمل أغلبهم في أعمالٍ حرةٍ خاصة، أتاحت لهم شراء منزلٍ لتأمين مركز حياة دائم في مدينة القدس. وساهمت هذه العوامل مجتمعةً في خلق أوضاعٍ أُسريةٍ مستقرةٍ بين الأزواج مختلطي الهوية، ولم تؤدِّ إلى تغييرٍ في ديناميكيات الحياة الزوجية أو في تقسيم الأدوار الجندرية بين الزوجين.

الجدير ذكره أن هناك مبحوثتين عملتا قبل الزواج، وكانتا مستقلتين مادياً، إلا أنهما أصبحتا ربتَي بيت، فالمتطلبات البيروقراطية الاستعمارية جعلت من المستحيل عليهما الاستمرار في العمل، فيما

هناك مبحوثة واحدة كانت تعمل قبل الزواج واستمرت فيه بعده، ولم تؤثر عليها متطلبات البيروقراطية، نظراً لأن عملها مستقل.

إن غياب الصراع في ديناميكيات الزواج هذه يعني أن النساء قبلن أدوارهن الجديدة كربات بيوتٍ معيلاتٍ دون تحدٍّ. وبهذا المعنى، قد تكون سلطة الأزواج على زوجاتهم بمثابة مقايضةٍ إيجابية، لأن سلطة الأزواج كانت تُستخدم لمواجهة البيروقراطية الاستعمارية نيابةً عن الزوجات والأطفال وتأمين مستقبل وحدة الأسرة.

من اللافت للنظر أن هناك تقاطعاً بين الزوجات الحياديات والزوجات الفيتناميات، فالبيروقراطية في الدول الآسيوية، مثل حالة فيتنام، تعطي الأولوية للعائلة الأبوية، وبالتالي الزوجات الفيتناميات تحولن إلى ربات بيوتٍ خاضعات، فهن لا يمكنهن الوصول إلى لم شمل الأسرة إلا من خلال اعتمادهن على أزواجهن، حيث يتعين على الأزواج اتخاذ الإجراءات البيروقراطية نيابةً عن زوجاتهم (Yeoh 2021 ,Yeoh et.al 2013).

ولكن، هناك اختلاف جوهري بينهما، فالبيروقراطية الإسرائيلية برغم أنها ظاهرياً تعطي الأولوية للعائلة الأبوية، فإن الهدف من هذه السلطة هو وضع العراقيل التي قد تساهم في تهجير وقلع العائلات المقدسية من خلال تعجيزهم بالشروط التي تلقي بعبئها على الزوج الذي يجد نفسه صاحب سلطة مليئة بالأعباء الاقتصادية والنفسية، وعليه تحقيقها من أجل وحدة الأسرة.

البطريركية الأبوية السلبية/ الزوجات المقاومات

كانت مجموعة الزوجات المقاومات متزوجات من أزواج لم يتحملوا بشكلٍ فعالٍ أعباءهم الأبوية وأدوارهم في التعامل مع متطلبات البيروقراطية الاستعمارية، نيابةً عن زوجاتهم وأطفالهم دون تدخل الزوجات. لقد أدركت جميع النساء في هذه الفئة في مرحلةٍ ما ضرورة قيام أزواجهن بالمتطلبات

البيروقراطية، لكن هذا حدث للنساء في مراحل مختلفة من المحطات البيروقراطية، بالنسبة لمعظمهن كان في (المحطة 4)، كما هو موضح في الفصل السابق.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى (الزوجات المقاومات)، فقد تم تقسيمهن إلى 3 فئات مختلفة، بناءً على الطريقة الرئيسية التي أدى بها الصراع ومقاومة المرأة إلى تغييراتٍ في العلاقات الزوجية بين الجنسين.

– الفئة الأولى: تؤدي مقاومة الزوجة وتمردها إلى إعادة ترتيبٍ إيجابيةٍ لأدوار ومسؤوليات الجنسين في الزواج في اتجاه علاقات زواج الشراكة. ويمكن تعريف زواج الشراكة بأنه زواجٌ تتكامل فيه الأدوار الجندرية للزوجين، من خلال الشعور المشترك بالمسؤولية والالتزام المشترك والتفاعلات الإيجابية من أجل تحقيق أهدافٍ مشتركةٍ ترتبط باستمرار الزواج كمؤسسةٍ اجتماعية وأداء وظائفها في الإنجاب وتحقيق السلامة والرعاية والمساواة الكاملة، حيث لا تقوم بالضرورة على المصالح المادية، ولكن على التعاون والمسؤولية لتحقيق الأهداف. في هذه الفئة، يعمل الأزواج والزوجات معاً للتفاوض على جميع مطالب البيروقراطية الاستعمارية، وتتكامل فيها الأدوار الزوجية بين الجنسين (5 حالات).

– الفئة الثانية: تؤدي مقاومة الزوجة وتمردها إلى استخدام الأزواج سلطتهم البيروقراطية لإعادة فرض سلطتهم الأبوية الذكورية في العلاقة الزوجية، ويستخدمون هذه السلطة لمعاقبة الزوجات المتمردات، من أجل إجبارهن على الامتثال للأدوار الأبوية للجنسين، وتوزيع علاقات السلطة في الزواج. ويتم التأكيد من جديدٍ على اعتماد الزوجات على أزواجهن، ولكن كعلاقةٍ زوجيةٍ مسيئةٍ ومزعزعةٍ للقوة (عدد الحالات 2).

– الفئة الثالثة: تؤدي مقاومة الزوجات وتمردهن إلى تراجع الأزواج تماماً عن العلاقة الزوجية، إما أن يتخلى الأزواج عن أُسرهم، أو يتراجعون عن المسؤولية الذكورية في إطار الزواج من خلال تسليم جميع الواجبات والأعباء الذكورية إلى زوجاتهم في التعامل مع مطالب البيروقراطية الاستعمارية.

وهنا نرى التغييرات الأكثر جذريةً في الأدوار والتوقعات الزوجية بين الجنسين، لكنها ليست بالضرورة تجربة إيجابية للزوجات، اللواتي يأخذن الدور الجنساني للأزواج في مواجهة تحديات البيروقراطية الاستعمارية، مع الاستمرار في تحمل واجباتهن ومسؤولياتهن الأنثوية كزوجات وأمهات (عدد الحالات 2).

السيناريو الأول: إعادة التوزيع الإيجابي للأدوار

أزواج توصلوا إلى حالةٍ من التفاهم والزواج المشترك، ولكن بعد اتخاذ الزوجة دوراً مقاوماً للوصول إلى هذه النتيجة. فالحالات تُبين أن الأزواج في البداية لم يقوموا بالأدوار المفروضة عليهم لإتمام إجراءات لم الشمل، لأسبابٍ قد تكون مادية، أو لعدم توفر مكان سكنٍ ضمن حدود بلدية القدس.

أدركت الزوجات في هذه الحالة أن الأزواج لم يقوموا بالأدوار المتوقعة منهم، كتدبير مكانٍ للسكن، أو تسجيل الأولاد في ملحق هوية الأب وإصدار شهادات ميلاد لهم، الأمر الذي يثبت حقوقهم في المدينة، خصوصاً أن إصدار شهادات ميلادٍ للأولاد مربوطٌ بتوفير مكان سكنٍ ضمن حدود بلدية القدس، ولذلك فإن الأزواج الذين لم يوفروا مكان سكنٍ لم يستطيعوا تسجيل أولادهم، ما يعرض إقامتهم للتهديد.

لهذه الأسباب اتخذت الزوجات أساليب مقاومة من أجل البقاء ولتحقيق حقوقهن وحقوق أطفالهن، وذلك من خلال التأثير والضغط على الأزواج لتوفير الشروط، أو قيامهن بتوفيرها بعدة أساليب. فقد تضطر الزوجات إلى بيع مصاغاتهن الذهبية، أو إلى العمل من أجل توفير مكان سكن، أو التهديد بالانفصال.

واستطاع الأزواج في حالة الضغط هذه إنجاز الإجراءات التي كانت مفروضةً عليهم، وتوصلوا مع زوجاتهم إلى حالةٍ من التفاهم والزواج المشترك، تساعدوا فيما بينهم بعد ذلك لتحقيق الشروط والمحافظة على دوامها.

مها من **(الزوجات المقاومات)** استخدمت التهديد بالانفصال للضغط على زوجها لإجراء متطلبات لم الشمل، فهي قد تزوجت قبل قانون تجميد لم الشمل، وسكنت في بيت عائلة زوجها في سلوان لتأمين مركز حياتها داخل مدينة القدس، إلا أن الداخلية الإسرائيلية رفضت طلب زوجها بلم شمل زوجته، نظراً لعدم اقتناع الداخلية بسكن كل هذه العائلات في بيتٍ واحد. تقول مها إنها عانت سنواتٍ طويلةً من المشاكل العائلية وانعدام الخصوصية، وبرغم تحملها فإنها لم تحصل على إقامة، ولذلك تركت بيت الزوجية وطالبت بالطلاق، وبعد أشهرٍ من المشاكل العائلية وتدخُّل أطرافٍ من العائلتين وافق زوجها على استئجار منزلٍ مستقلٍّ في كفر عقب، لتبدأ مرحلةٌ وأدوارٌ جديدةٌ من المسؤولية ومتابعة الإجراءات وتوفير المتطلبات التي تسمح لها بالحصول على لم شمل.

"لما تزوجت سكنت في بيت العيلة بغرفة وحدة عشان يكون عندي عنوان سكن في القدس، بس كل إخوة زوجي عاملين البيت عنوان سكن لهم، لهاد السبب رفضت الداخلية تعطيني هوية، خصوصاً إني قدمت الطلب قبل قرار تجميد لم الشمل، لأنها ما اقتنعت إنه إحنا كل العيلة ساكنة في بيت واحد. كنت ساكنة مع إمه وأبوه وإخوته المتزوجين وأولادهم، وهاي العيشة زادت من الأعباء عليّ، وعملت لي ضغط نفسي، وصرت دايماً في مشاكل مع زوجي، لأني مش عايشة مستقلة، ولا ماخدة لم شمل ومش مستفيدة من إشي، وهو كان دايماً يسمّعني حكي إنه ندمان إنه تجوز من الضفة. بعد ما رفضوا أول طلب لم شمل إلي طلبت من زوجي نطلع من بيت العيلة ونستأجر بيت في كفر عقب، ووافق بعد مشاكل طويلة وبعد ما طلبت الطلاق. استأجرنا بيت ونقلنا، وبلشت أطلب منه يقدم

لي طلب لم شمل، إلا إنه كان يضل يتحجج إنه ما معه مصاري، لهيك بعت سنسال ذهب عندي وأعطيته ثمنه عشان رسوم تقديم الطلب، وأخذته على مركز حقوقي موجود في كفر عقب بيقدم مساعدات حقوقية مجانية، وهناك ساعدنا المحامي وفهّمني شو الأوراق المطلوبة، وكنت أنا أجيبها وأحطها بملف وأجهزها للداخلية، زوجي ما بيعرف يقرأ ولا يكتب، وكان دايماً متضايق من تحمل هاي المسؤولية، لهيك أنا استلمت الموضوع، وكل المطلوب منه كان بس إنه يروح معي على موعد الداخلية عشان يوقع على الطلب ويجدد لي إياه كل سنة".

يتوضح أن دور زوج **مها** مقتصرٌ على التزامه بتجديد إجراءات لم الشمل بشكلٍ سنويّ، وعلى توفير إيجار المنزل فقط، وذلك بعد ضغط زوجته عليه وطلبها الانفصال، وأن مها هي من يتابع متطلبات الإجراءات البيروقراطية، ومتابعتها المستمرة تضمن لها التزام زوجها، وأنها في حال تخلت عن المتابعة فلن يتم تجديد لم الشمل لها.

سماهر من **(الزوجات المقاومات)** استخدمت أيضاً الضغط من خلال الانفصال، انتظرت سنواتٍ كي يؤمّن زوجها لها عنوان سكن في مدينة القدس، إلا أنه كان يرفض باستمرار، لذلك طلبت سماهر الانفصال، وهو ما حصل فعلاً، إلا أنه بعد شهرٍ من الطلاق استسلم الزوج، ووافق على الانتقال إلى كفر عقب والبدء بإجراءات لم الشمل.

"كل إجراءات لم الشمل هو تابعها برغم إنه قعد سنين مقصر ومش مهتم يسجلني أنا وأولاده، بس في الآخر بعد ما حصل الطلاق وافق إنه يقدم لي، وقررنا نعمل جمعية نحوّش فيها مبلغ عشان نقدر نشتري بيت في كفر عقب، وبلش هو يمشي بإجراءات لم الشمل، وكان هو إلي يحضر الأوراق ويتابع مع المحامي، وما زال كل سنة بيحضر الأوراق، وكل ما يطلع قرار جديد بخصوص لم الشمل

صار يتابعه، يعني لما طلع قرار بيسمح إني أسوق اخل القدس عمل لي المعاملة وبيجددلي إياها كل سنة".

أما **يافا** من **(الزوجات المقاومات)**، فلجأت إلى العمل لتوفير مكان سكن، إضافة إلى التهديد بالانفصال، بسبب رفض زوجها استئجار منزلٍ ضمن حدود بلدية القدس لارتفاع الأسعار. ولكن، بسبب مشارفة ابنها الأكبر على بلوغ عمر الرابعة عشرة **(المحطة الخامسة)** كان لا بد من اتخاذها قراراتٍ حاسمةً لضمان حقه في حصوله على هوية القدس، لذلك قررت يافا العمل واستئجار منزلٍ في كفر عقب.

"من أول ما تزوجت وهو زوجي مركن عليّ وتاركني عند أهله، كان يروح يشتغل بالداخل ويروح كل أسبوع يجيب مصاري وبس، وكل إشي تاني كان مسؤول مني. كنت أوصل أولادي لمدارس في كفر عقب قبل ما أسكن فيها، عشان أضمن شهادات مدارس، عشان لما نقدم لم الشمل أكون ضامنة الأوراق، وكل يوم كنت أوصلهم أنا أو أخوي. طول هاي الفترة كان زوجي ينحبس وأقعد بالأشهر ما أشوفه، هاد الوضع خلاني أشتغل عدة أشغال عشان أصرف على حالي وعلى أولادي. فكرت بالانفصال كتير، بس خفت يبطل يبعت مصروف إلنا، ويروح يتجوز ويترك أولادي من دون ما يسجلهم بهويته ويخسروا إقامتهم. بعدها قررت إنه ما بدي أسكت، يا بستأجر يا كل واحد من طريق، لا هو قادر يعيش معنا ولا يجدد هويته ولا قادر يسجل أولاده معه ولا يعمل لي لم شمل. اقترحت عليه إني أشتغل وأساعد بإيجار البيت، وفي المقابل هو يقدم لي لم شمل ويسجل أولاده في هويته، وأخيراً وافق وانتقلنا لكفر عقب. لما استأجرنا اشتغلت معلمة في روضة، وكنت أروح على محلات الأدوات المنزلية آخد منهم بضاعة بالجملة وألف فيها بسيارتي أبيع ستات البيوت. وكمان أنا إلي كنت أروح على مراكز حقوقية وأجمع كل الأوراق، وما قبلت أوكّل محامي، قررت إنه أنا إلي رح

أتابع ملفي، لهيك رحت على المركز الحقوقي، وعبيت طلب لم شمل عندهم وجمعت الأوراق، وزوجي كل المطلوب منه يروح معي على الداخلية على القدس لأنه هو صاحب الطلب".

أما **دلال** و**آسيا** من مجموعة **(الزوجات المقاومات)**، فاتخذتا أساليب مقاومة مختلفة، فقد لجأتا إلى بيع مصاغَيهما من الذهب لشراء منزلٍ في كفر عقب، من أجل البقاء ولتحقيق حقوقهن وحقوق أطفالهن.

دلال اضطرت إلى بيع مصاغها الذهبي بسبب اقتراب ابنها من عمر الرابعة عشرة **(المحطة الخامسة)**، الأمر الذي دفعها إلى اقتراح بيع المصاغ ودفع ثمنه دفعةً أُولى لشراء منزل: *"زوجي كان رافض ينتقل من بيتنا الخاص ويصير يدفع إيجار بيت، بس هو كان عارف إنه راح يجي وقت راح يضطر فيه إنه ينقل على منطقة قدس، لهيك اقترحت عليه أبيع ذهبي ونشتري بثمنه بيت وبنقسط الباقي. نقلنا على كفر عقب، وبلشنا إجراءات لم شمل مع محامي، أنا ما كنت أعرف إشي من الإجراءات، ولا زوجي كان عنده وقت يتابع، لهيك سلم الملف لمحامي، وبعد سنتين أخدت إقامة وأولادي أخذوا شهادات ميلاد. بس على موعد التجديد أنا متوكلة بكل المتطلبات، بحضر كل الأوراق قبل موعدنا، وبضل متذكرة تاريخ التجديد، وبضل أخبي كل الأوراق إلي بتلزم لتجديد إقامتي في ملف، زوجي بس بيروح معي كل سنة على موعد التجديد، وهو ما بيعرف شو المطلوب، بس بيوقع على طلب التجديد وبيضل معي بالداخلية يومها، مع العلم إنه تجديد الطلب ما بيلزم إني أكون موجودة فيه، بينفع هو لحاله يروح ويعمل كل الإجراءات، إلا إني ما بركن وبضل حاسة إني لازم أضل معه عشان أضمن يروح".*

آسيا أيضاً اضطرت إلى بيع مصاغها الذهبي لحاجتها إلى عنوان سكن بسبب ظروف ابنها الصحية ، فهي بحاجةٍ إلى مرافقة ابنها إلى المستشفى ومتابعة حالته الصحية: *"أول ما تزوجت سكنت جوا*

القدس وأولادي أخدوا شهادات ميلاد، بس بعدها تركنا القدس وسكنا بمنطقة ضفة، وما كنت قلقانة يصير معي لم شمل إلا بعد ما ابني مرض وصار بحاجة لدخول المستشفى بشكلٍ دوريّ، أولها كنت أعمل تصاريح طبية عشان أروح معه، وبعدها طلبت من زوجي يقدم لي لم شمل، واقترحت عليه إنه نشتري بيت في كفر عقب. زوجي ما كان مهتم إني آخد لم شمل، كان بس مهتم بولاده، بس بعد وضع ابننا وضغطي عليه وافق إنه ننقل على كفر عقب ويبلش بإجراءات لم الشمل".

يتوضح من الحالات السابقة أن الزوج لم يرفض اتخاذ الإجراءات (كما هي الحال في الفئتين 2 و3)، لكنه لم تكن لديه القدرة على التصرف بها (إما بسبب عدم قدرته على القراءة والكتابة/ أو لم يكن لديه المال أو الوقت)، في حين أنه بعد تحدي الزوجة المعايير الجندرية لدور الزوج، ومقاومتها الأولية (التهديد بالانفصال) وقبولها تحمل العبء، وافق الزوج على أن تأخذ الزوجات هذه الأدوار الذكورية، ولهذا السبب كانت النتيجة هي أن الأزواج قبلوا التغيير في توزيع الأدوار الجندرية، وهذا يعني إعادة توزيع السلطة بين الزوج والزوجة في اتجاهٍ إيجابيّ.

السيناريو الثاني: إعادة الدور الأبوي للأزواج

الأزواج في هذه الحالة لا يتابعون الإجراءات البيروقراطية للم الشمل، ويتجاهلون توفير متطلبات مركز الحياة. لذلك بدأت الزوجات الضغط على أزواجهنّ لأداء أدوارهم كمسؤولين عن الأُسرة، وبدأن يحاولن توفير الشروط اللازمة لإجراءات لم الشمل، من خلال العمل أو الاشتراك بجمعيات أو قيامهن ببيع مصاغاتهن الذهبية للحصول على مبلغ مالي يستطعن فيه شراء منزل ضمن حدود بلدية القدس. ولكن، بعد قيام الأزواج بتوفير متطلبات مركز الحياة، رفضوا تقديم طلب لم شملٍ لزوجاتهم، واكتفوا بتسجيل أولادهم والحصول على شهادات ميلادٍ لهم. في هذه الحالة يقمع الزوج الأبوي زوجته من

خلال رفضه استخدام السلطة الممنوحة له من القانون الاستعماري، ويستخدم أبويته الذكورية لفرض سيطرته عليها ورفض مقاومتها وتحديها المعايير الجندرية لدور زوجها، فقرر الزوج هنا أن يقمع زوجته ويحرمها من مكانةٍ قانونيةٍ في المدينة قد تتيح لها بعض الحقوق. هو بهذه الحالة يضمن السيطرة على زوجته وإبقاءها فاقدةً للسيطرة على حياتهم الزوجية والأُسرية.

حنان من **(الزوجات المقاومات)** تنتمي لعائلة مزارعين، فقد أمضت جزءاً من حياتها تعمل في الأرض تزرع وتحصد وتبيع المزروعات، دون أن تواجه أيّ قمع، فوالدها كان يعتمد عليها ويسلمها أدواراً ذكورية. لكن هذه الحال انقلبت بعد زواجها، فزوجها كان متسلطاً ذا فكرٍ ذكوريٍّ رفض عملها بشكلٍ قطعي. أصبحت حنان ربة منزل، أما زوجها فكان يعمل بشكلٍ متقطع، ولذلك كانت الحالة المادية تمنعه من أن يستأجر منزلاً في مدينة القدس.

حاولت حنان الضغط على زوجها للانتقال إلى كفر عقب، واقترحت عليه بيع مصاغها الذهبي وشراء منزل: "*حكيتله ما بينفع أولادنا يضلوا بلا شهادات ميلاد، خليني أبيع الذهب، وبنشتري بيت وبتقدم لي لم شمل. وافق زوجي وشرينا بيت بالأقساط، وبعدها قدم لأولاده وأخدوا شهادات ميلاد، وكان يحكي لي بس ياخدوا أولادنا بقدملك، إلا إنه بعدها صار يتهرب ويحكيلي فش داعي تاخدي لم شمل، هي إنت في كفر عقب وما بتدخلي القدس، شو بدك بالإقامة، أنا المهم أولادي أخذوا، وأنا مش فاضي أضل أتابع مع لم شملك. ما كسبت من بيعة الذهب إلا إني ضمنت حق أولادي بالإقامة، ورح أستنى بس يصير ابني عمره 18 عشان يقدم لي لم شمل بدل أبوه*".

استخدم زوج حنان سلطته البيروقراطية لمعاقبة زوجته وتأكيد سلطته وذكوريته عليها، إذ اكتفى بمتابعة إجراءات تسجيل أطفاله دون الاكتراث بزوجته، فهو يرى أن لا حاجة لها للإقامة التي ستمنحها جزءاً من حقوقها، مثل العمل والتنقل.

تكرر هذا الاستخدام الأبوي للسلطة البيروقراطية مع **أميرة** التي اقترحت على زوجها الاشتراك في جمعيةٍ مع الأقارب لتجميع مبلغٍ ماليٍّ يتمكنان من خلاله من شراء بيتٍ في كفر عقب، إلا أن زوجها بعد شراء المنزل سجل أولاده في هويته، وحصل لهم على شهادة ميلاد، ولم يقم بتقديم لم شمل لزوجته لاقتناعه بعدم حاجتها له.

"لما وافقت أتزوج في القدس كنت مفكرة إنه حياتي راح تكون وردية، وإني راح أقدر أعيش متل ما بدي، بس بالحقيقة العكس هو إلي صار وكل الحق على زوجي. أغلب إخوته متزوجين من الضفة، إلا إنهم كلهم أزواجهم قدمولهم لم شمل وأخدوا زوجاتهم إقامة، فصرت أضغط على زوجي إنه يقدم لي لم شمل متلي متلهم، واقترحت عليه نعمل جمعية عشان نقدر نشتري بيت يضل عنوان إلنا. بعد إصرار مني وضغط طويل وتدخل من أهله وافق إنه يشتري بيت مع إنه بحب بيت الرام ومش حابب ينقل على كفر عقب، بس نقلنا سجل أولاده في هويته وعمل كل الإجراءات إلهم، إلا إنه ضل يأجل طلب لم شمل إلي. وبالآخر صار يحكيلي شو بدك بلم الشمل، أنا مش مضطر أضل كل سنة أروح على الداخلية أجددلك إياه، وصار يحكي لي إنه هاي الإقامة لا بتقدم ولا بتأخر، بالعكس يمكن يصير عليّ دفعات للتأمين الصحي، وإذا ما دفعهم بيصيروا يتسجلوا دين عليه. كمان هو كان رافض يقدم لي لم شمل لأني كنت أفكر أشتغل، بس هو كان ممانع وحكالي مستحيل أخليك كل يوم تمري من الحاجز عشان تشتغلي، خدي مني معاش وضلك قاعدة بالبيت، لا في شغل ولا دخلة على القدس، ولا راح تفيدك بإشي الإقامة، لهيك بدناش وجعة الراس".

رفض زوج **أميرة** تقديم لم شمل لزوجته لعدم اقتناعه بضرورة حصولها على بعض الحقوق، التي ستوجب عليه الالتزام ومتابعة الإجراءات بشكلٍ سنوي. كما استخدم سلطته البيروقراطية لمعاقبة

زوجته وتقييد حريتها بسبب رغبتها في العمل والاستقلال الاقتصادي عنه، فهو يرى أن الإقامة ستمنح زوجته بعض الحرية، وهو ما لا يريد حدوثه.

برغم محاولات الزوجات المقاومات مواجهة سلطة أزواجهن الأبوية، واتخاذ الأساليب والخطوات التي تضمن حقوقهن وحقوق أولادهن، وتوفير الشروط من خلال مشاركتهن في توفير عنوان سكنٍ للعائلة، فإن الأزواج رفضوا، وتجاهلوا مسؤولياتهم تجاه زوجاتهم من أجل إعادة فرض سلطتهم الأبوية عليهن التي منحتهم إياها سلطة البيروقراطية الاستعمارية، لتواجه هذه الزوجات سلطتين أبويتين، الأمر الذي عزز توازن القوة لصالح الأزواج، وعزز الأدوار النمطية لزوجاتهم، ما أثر على ديناميكات الحياة الزوجية، وأفقد النساء السيطرة على حياتهن.

السيناريو الثالث: تتحمل الزوجات العبء الكامل لأدوار الأزواج

أزواج تخلوا عن مسؤولياتهم؛ بالهروب وترك المنزل أو تطليق زوجاتهم، للتخلص من أعباء توفير شروط لم الشمل، علماً أنّ هذه الشروط تتم المساءلة عنها في وزارة الداخلية الإسرائيلية سنوياً، ما يعني أنّ الالتزام يجب أن يكون دائماً، والتخلف عن تحقيقها يعني توقيف معاملة لم الشمل وسحب التصريح من الزوجة.

وأدى هذا العبء السنوي إلى وجود هذه الحالة، فالزوجات يتخذن أساليب ضغطٍ على الأزواج، وقد يساهمن في توفير شروط إجراءات لم الشمل، إلا أن الزوج يتخاذل عن توفيرها، ما يدفعه في النهاية إلى إنهاء الزواج بالطلاق أو الهروب والخروج من المنزل وترك الزوجة والأولاد.

رنا و**حنين** من **(الزوجات المقاومات)** لم تحقق أساليب الضغط التي اتخذتاها توفير شروط إجراءات لم الشمل المطلوبة، بل على العكس أدت مقاومتهما وتمردهما إلى تراجع الزوجين تماماً عن العلاقة

الزوجية، وتخلي زوجيهما عنهما، إما بالطلاق أو الهروب من المسؤولية، وترك الدور الجنساني للزوجة في مواجهة تحديات البيروقراطية الاستعمارية، كما حصل مع رنا.

تجربة **رنا** تظهر التغييرات الأكثر جذريةً في الأدوار والتوقعات الزوجية بين الجنسين، فزوجها تهرَّب من مسؤوليته وترك المنزل، تاركاً ولدين مع والدتهما التي تعيش معهم من دون إقامة، وأكبر تحدٍّ واجهته رنا هو الوصول بشكلٍ دوريّ إلى المستشفى مع ابنها المريض.

"أول ما تزوجت كنت كتير مبسوطة إنه زوجي معه هوية القدس، كنت متوقعة إني أعيش حياة مرتاحة، بس للأسف حياتي صارت بعدها سلسلة من العذابات. أول ما تزوجت سكنت في كفر عقب وكان عمري 29 سنة، يعني بينفع أقدم طلب لم شمل، بس زوجي كان شخص مستهتر وعديم المسؤولية. لما خلفت ابني طلع عنده مرض وراثي، وبحاجة إنه يروح عالمستشفى مرة كل أسبوع، لهيك بسرعة سجل ابنه بهويته وطلع له شهادة ميلاد عشان يطلع له علاج في "كوبات حوليم"، وقرر إنه يقدم لي لم شمل عشان أصير أروح مع ابني عالمستشفى، وفعلاً قدم طلب لم شمل وأجت موافقة عليه، إلا إنه يوم ما كان لازم يروح يستلم ويوقع الموافقة اختفى، وضليت يومين ما بعرف مكانه وراح عليّ لم الشمل. للأسف زوجي مدمن مخدرات، وهاد السبب خلاه ما يوعى مرات بالواجبات إلي عليه، لما يبعد شوي عن التدخين كان يلتزم وياخد الموضوع بجدية، وبعدها يرجع لنفس العادة ويهمل كل الموضوع. كل ما توصل اللقمة للتم يرجع يسحبها، كل المطلوب منه كان توقيع، بس للأسف أنا كنت آخر اهتماماته. تخيلي إنه هلأ مفقود ما بعرف وينه، مختفي إله سنتين، وعشان ابني مريض بيطلع له معاش بينزل على حساب أبوه بالبنك، وهو بياخده وبيدخن فيه. أكتر إشي خانقني إني ما بقدر أدخل مع ابني عالقدس يوم ما يحتاج المستشفى، دائماً سته أم أبوه إلي بتروح معه، وأنا مرات بعمل تصريح البحث عن عمل عشان أقدر أدخل".

حنين أيضاً كانت أحلامها كبيرة عندما تزوجت في مدينة القدس، فلقد كانت توقعاتها أنها ستعيش حياةً سعيدة، إلا أن الواقع كان مغايراً لأحلامها، فزوجها كان شخصاً مهملاً وعاطلاً عن العمل، ولم يهتم إطلاقاً بتوفير شروط إجراءات لم الشمل.

"لما تزوجت الكل كان يحكيلي نيالك تزوجت واحد معه هوية قدس، إلا إني من أول ما تزوجت أانا أعاني. أول ما تزوجنا عشنا مع أهله في بيتهم، وكان يوم يشتغل وعشرة لا، وكل ما أطلب منه يقدم لي لم شمل يرفض. لما ولدت ابني الأول برضه ما سجله بهويته ولا سجل ابني الثاني، صرت أضغط عليه كتير وأعمل مشاكل، إلا إنه كان مش ماخد الموضوع بجدية. بعدها تركت البيت ورحت عند أهلي وقعدت أشهر، وحاولت عيلته يصلحوا الأمور واستأجرولنا بيت في كفر عقب ورجعت لزوجي. لما راح زوجي يقدم لي لم شمل طلبوا منه إثباتات سنتين سابقات، لهيك كان لازم أستنى مرور سنتين لتصير أوراقنا سليمة وينقبل طلبنا، إلا إنه بعد فترة أقل من سنة تراكمت علينا الديون وإيجار البيت وصار زوجي بده يرجع عند أهله، وهاد الحكي بيعني إنه لم الشمل مش راح يتوافق عليه. رفضت إني أرجع على بيت أهله، وصممت إني أقعد بالبيت وحكيتله بشتغل معك وبنسدد ديوننا، إلا إنه ما قبل وحكالي أنا شو ورطني هاي الورطة تزوجت من الضفة، وقرر يطلقني ليتخلص من هاي المتطلبات".

في هاتين الحالتين يمكنك رؤية كيف يعاني الرجال من مطالب البيروقراطية الاستعمارية، فهاتان الحالتان لم يكن الزوجان فيهما قادرَين على تحمُّل عبء كلٍّ من البيروقراطية والحياة الأسرية، وبالتالي تراجعا وتنصلا من مسؤولياتهما، بدلاً من تجربة السلطة الأبوية الممنوحة لهما من قبل البيروقراطية الاستعمارية على زوجتيهما كشكلٍ من أشكال القوة، لقد نظرا إليها فقط كعبءٍ ذكوريٍّ لا يمكن أن يتحقق.

إن تخلي الزوج عن دوره كراعٍ لأسرته أدى إلى تغييرٍ كبيرٍ في ديناميكية العلاقة بين الزوجين، وتراجع الأزواج تماماً عن العلاقة الزوجية، بسبب مقاومة الزوجات وتمردهن للضغط على أزواجهن لتوفير متطلبات إجراءات لم الشمل. تتحمل الزوجات العبء كاملاً في هذه الحالة، بسبب تخلي الأزواج عن أُسرهم، وتراجعهم عن المسؤولية الذكورية في إطار الزواج، من خلال تسليم جميع الواجبات والأعباء الذكورية إلى زوجاتهم في التعامل مع مطالب البيروقراطية الاستعمارية. وهنا نرى التغييرات الأكثر جذريةً في الأدوار والتوقعات الزوجية بين الجنسين، إذ تواجه الزوجات تحديات البيروقراطية الاستعمارية مع الاستمرار في تحمُّل واجباتهن ومسؤولياتهن الأُنثوية كزوجاتٍ وأمهات.

تأثير بيئة كفر عقب على ديناميكية العلاقات بين الزوجين

وعلى الأدوار التقليدية بين الجنسين

على ضوء واقعٍ مليءٍ بالفوضى والعشوائية، عبّرت (الزوجات المقاومات) و(الزوجات الحياديات) عن مواقف مغايرةٍ بشأن ارتباط مكان السكن في كفر عقب بحدوث توتراتٍ وتغيراتٍ في ديناميكية العلاقات الزوجية، تراوحت بين الضغط على العلاقات الزوجية وخلق توترات زوجية والندم بعد فوات الأوان، وبين التقبل وعدم تأثر ديناميكية العلاقات الزوجية، والتشبث المستمر بالعلاقة عند البعض الآخر.

توضح الزوجات الحياديات وبعض الزوجات المقاومات قدرتهن على المحافظة على علاقتهن مع الطرف الآخر، على الرغم من الظروف كلها، ويشعرن بأنهن حولن هذا العائق إلى ساحة مقاومةٍ تَمكّنَّ من خلالها تحدي دولةٍ مصممةٍ على السيطرة على حرية العيش.

غير أن البعض الآخر من الزوجات المقاومات أبلغن عن ندم أزواجهن الزواج منهن بسبب اضطرارهم للسكن في كفر عقب والمعاناة اليومية التي يواجهونها فيها. وعبر الأزواج عن ندمهم على شكل نصائح ضد الزيجات المختلطة، وحثهم أصدقاءهم وعائلاتهم على التعلّم من تجاربهم، في حين كان البعض معارضاً بشكلٍ واضح. هذا التعبير عن الندم يوضح كمية التوترات في ديناميكية العلاقات بين الزوجين، التي لا يمكن تجاهلها بسبب تزايد الأوضاع السيئة في بيئة كفر عقب.

عبرت الزوجات الحياديات وبعض الزوجات المقاومات عن انزعاجهن وأزواجهنّ من بيئة كفر عقب، ولكن أخبرن أن ذلك لم يؤثر على ديناميكة العلاقات بينهم، ويبررن ذلك بأن منطقة كفر عقب هي خيارٌ متاحٌ لأزواجهن حتى ولو تزوجوا من نساء يحملن الهوية الزرقاء، وذلك بسبب انخفاض أسعار الشقق مقابل غلاء الأسعار في مدينة القدس.

تقول **جوان (الزوجات الحياديات):** *"كفر عقب مش أحسن مكان للسكن، بس بتضل الواحة الوحيدة إلي بتجمع الأزواج مع بعض، يعني أنا مش كتير متدايقة من السكن هون لأني بضل بالبيت. زوجي بيعاني لأنه يضطر إنه يمر على حاجز قلنديا كل يوم الصبح، وبسبب الأزمات بيطلع من الفجر. برغم هيك، أنا وزوجي متحملين وما بنترك الظروف الصعبة هاي تأثر على علاقتنا، يعني حتى لو كنت أنا معي هوية قدس كان زوجي أيضاً راح يسكن في كفر عقب، لأنها خيار مش بس للي زوجته ضفة، هي كمان خيار للي حالتهم المادية ما بتسمحلهم يعيشوا في القدس وبعانوا من الغلاء فيها بكل إشي".*

أروى (الزوجات الحياديات): *"12 سنة وأنا ساكنة في كفر عقب، وحاسة حالي فيها مخنوقة، طبيعة الحياة هون مختلفة، يعني قديش أنا بنت بقدر أعيش في أي مكان، بس مش عارفة أتعامل مع الفوضى والعشوائية الموجودة في المنطقة. بس هاد عمره ما أثر على علاقتي مع زوجي، بالعكس*

زوجي عمره ما شكى إنه اضطر يسكن في كفر عقب، مع إني متأكدة إنه مش عاجبه السكن في كفر عقب، ومش عاجبه إنه مضطر يسكن فيها عشان لم الشمل".

سناء (الزوجات الحياديات): *"السكن في منطقة كفر عقب شرٌّ لا بد منه، صحيح إحنا بنعاني من مشكلة الاكتظاظ السكاني وحالة الفلتان والاستهتار في المنطقة ومن الأزمة اليومية، إلا إنه علاقتنا الزوجية ما تأثرت سلباً، وزوجي متقبل للأمر، وبُعد السكن في كفر عقب مصير المقدسي المرابط إلي بيحافظ على حق وجوده في المدينة، وبيضل يحكيلي لو في بلاطة إلي بالقدس راح أقعد فيها، ولا أترك لهم الهوية، وطول ما هي كفر عقب مع بلدية القدس هينا قاعدين فيها".*

رنا(الزوجات المقاومات): *"ما عندي مشكلة بالسكن في كفر عقب، أنا بلاقي إنها أنسب مكان إلي، على الأقل بضل فيها مع أولادي بمنطقة قدس، بياخدوا حقوقهم وأنا ما ببعد عنهم، كل إشي حواليّ، كوبات حوليم ومدارس الأولاد، حتى سوق كامل فيه كل احتياجاتنا، مش بحاجة أطلع على أي مكانٍ تانٍ لأشتري غرض كل اشي متوفر فيها. مش بضلهم يحكوا على الأزمة والخدمات، أنا كل هاد الحكي ما بهمني أغلب وقتي بقضيه في بيتي، بصراحة أنا بحب كفر عقب، ولو طلعت أي مكان تاني ما بصدق وأنا أروح".*

اجتمعت بعض الزوجات على أن البيئة في كفر عقب صعبة وفيها تحديات كبيرة، إلا أنها لم تغير ديناميكية العلاقة بين الأزواج، بينما أبلغ البعض الآخر من الزوجات المقاومات أن بيئة كفر عقب تسببت بالتوترات في ديناميكية العلاقات بين الزوجين، خاصة عند الزوجات اللواتي أعاد أزواجهن التأكيد السلبي لسلطتهم الذكورية عليهن، من خلال استغلال الأزواج سلطتهم من البيروقراطية الاستعمارية، وحرمانهن من حق الإقامة برغم تأمين مركز الحياة في كفر عقب، إلا أنهن لم يحظين باستفادةٍ منها، فقط يعانين من عشوائية المنطقة.

حنان: *" أنا فلاحة طول عمري متربية بين الأرض والشجر، كنت أزرع وأحصد وأشم هوا نظيف ، من يوم ما سكنت كفر عقب وأنا كئيبة، ولو بعرف إنه راح يوصل الموضوع إني أسكن هون كان عمري ما تزوجت، بس بعاني من السكن بهاي المنطقة، ويا ريت زوجي عمل لي لم شمل، بس أنا بدفع ضريبة السكن بهالمنطقة عشان أولادي أضمن هوياتهم. المشاكل بيني وبين زوجي زادت، لدرجة إني عايشة معاه بس عشان أولادي، وبفكر بس يكبروا أطلق وأرتاح من هالعيشة".*

مها تقول: *"من يوم ما ضغطت على زوجي إنه يشتري بيت في كفر عقب وهو بيقاتلني، وبفش غضبه فيي كل ما يمر من الحاجز، كل يوم تسميع حكي إني أنا السبب إنه بيعاني من الأزمات والفوضى في كفر عقب، كل يوم بروح متنكد من الأزمة، ودايماً بيتأخر على شغله، والحياة بنظره صارت لا تطاق".*

كما اشتكت **آسيا** من حدوث انفصالٍ في السكن مع زوجها، فبسبب تأخره اليومي عن عمله قرر الانتقال إلى مدينة القدس، وزيارة عائلته في كفر عقب نهاية كل أسبوع، الأمر الذي ألقى بظلاله على ديناميكية العلاقة بينهما، وتحمُّل آسيا أدوار زوجها، إضافةً إلى دورها كأُمٍّ وزوجة، الأمر الذي جعله في نهاية الأمر يتراجع عن قراره ويعود إلى كفر عقب.

وتقول **آسيا:** *"أنا زوجي ما قدر يضل عايش في كفر عقب، كنا كل يوم مشاكل عشان بده يطلع منها، خاصة بعد ما طلعت لي الإقامة، كان بده ننقل جوا القدس وأنا رافضة، لأنه كل حياتي وأعمالي التطوعية ومدارس أولادي في كفر عقب، بس زوجي شغله في القدس، وصار يتنكد كل يوم من الحاجز، ومن كتر المشاكل إلي صارت بيناتنا بشكل يومي، راح استأجر بيت في القدس ونقل، بس بعد كم شهر رجع عنا لأنه ما قدر يعيش لحاله، ولأن العلاقة بيني وبينه صارت متوترة على الآخر".*

تأثير بيئة كفر عقب على الأدوار التقليدية بين الأزواج

تسبّبت بيئة كفر عقب والسكن فيها بحدوث تغييراتٍ في الأدوار بين الجنسين، تراوحت بين الاحتفاظ بالأدوار التقليدية، وتغييرٍ كبيرٍ وجذريّ في الأدوار بين الأزواج، وهو ما يتوافق مع ما ذكرته (Brooks, 2015) بأن المشاكل البيئية السكنية تجعل من المستحيل على الرجال أداء واجباتهم السابقة، كونهم معيلين وحماة أُسرهم، مع إجبار النساء على القيام بأدوارٍ متنوعةٍ وموسعةٍ في النضال من أجل بقاء الأُسرة، الأمر الذي يخلق توتراً في حياة الرجال والنساء والمعايير الجندرية، حيث تحملت الزوجات المقاومات أعباءً جديدةً من دون أيّ توسيعٍ لحقوقهن، في حين أُجبر أزواجهن على قبول ظروفٍ جديدةٍ تتعارض مع توقعاتهم بالرجولة.

سماهر قبل حصولها على إقامةٍ في القدس كانت تقوم بأدوارها التقليدية كزوجةٍ وأُم، الأمر الذي اختلف بعد الإقامة، فأصبحت تشارك زوجها في أدواره التقليدية بسبب ضغط الحياة في كفر عقب والأزمات المرورية اليومية. وتمثل هذه الأدوار الجديدة عبئاً على الزوجات، ولا يمكن اعتبارها تمكيناً أو تحصيلاً لحقوق، وذلك لأنّ هذه المشاركة جاءت نتيجة إلقاء الأزواج أدوارهم إلى زوجاتهم ليحملن عنهم الضغوطات التي تسببها كفر كقب.

سماهر (الزوجات المقاومات): *"زوجي عقله تقليدي وأفكاره قديمة، يؤمن أن الزوجة مكانها البيت. شخصيته متسلطة وكلمته ما بتصير تنتين. أنا عمري ما كان إلي كلمة بالبيت، وكان ممنوع إني أطلع أو آخد قرار، كل إشي كان يوصلني، لأنه زوجي بيشوف إني ما بعرف إشي، فكانت كل الأمور برا البيت هو إلي يعملها. كان يقوم بأدواره كاملة، وكان يرفض إني أشتغل أو أصرف شيكل مني. لما صارت معي إقامة، وبسبب السكن في كفر عقب زوجي صار يعتمد عليّ بكتير أشياء ما كان يسمح لي أعملها زمان، صرت أنا أجيب الأولاد وأوصلهم للمدرسة كل يوم، وأنا إلي أشتري*

أغراض البيت وأروح أدفع فواتير، كل هاي الأشياء زمان كان هو يسويها ويرفض بشكل قاطع إني أعملها، بس من أزمات كفر عقب وضغط الحياة فيها صار يركن عليّ".

وتقول **أميرة (الزوجات المقاومات):** *"بعد ما انتقلنا لكفر عقب تغيرت حياتي 180 درجة من شخص اعتمادي إلى شخص مسؤول عن أغلب أُمور الأسرة، أنا بوفر احتياجات البيت، وبوصل الأولاد يومياً، وحتى أنا بصلح أي إشي بالبيت وما بطلب من زوجي، لأنه برفض يعمل إشي، وبضل يحكي لي بيكفيني أزمة الطريق كل يوم. أنا بقوم بكل الأعمال المنزلية، وكل إشي بيتعلق بالأولاد مطلوب مني، حتى الفواتير أنا بروح أدفعهم وبتابع مدراس أولادي، يعني بتقديري كل الأدوار المنزلية أنا بعملها، وهو بيشتغل وبجيب مصاري وبس".*

أما يافا (الزوجات المقاومات)، فتوضح: *"غياب زوجي المتكرر وانفصاله عن حياتنا قبل ما ننقل إلى كفر عقب جعلني أتحمل المسؤولية وأثر كتير على شخصيتي. كان دور زوجي من بداية زواجنا ضعيف مقتصر على المصاريف، وهاد الحكي خلاني صاحبة القرار بالبيت، وهو ما كان أصلاً مهتم إنه يكون صاحب قرار بالبيت، عمره ما عمل واجبه زي كل أب وزوج. لهيك أنا من قبل ما أسكن كفر عقب وأنا ماخدة دور الأب والأم في البيت، ولما سكنا في كفر عقب ضل الوضع زي ما هو، أنا مسؤولة عن البيت وأعماله المنزلية وعن تربية الأولاد، هاد غير إني بشتغل وبساعد في إيجار البيت، أما زوجي صار عنده وضع صحي وبضل قاعد بالبيت، لا بشتغل ولا بجيب مصاري ولا بساعدني جوا البيت، وبيرفض إنه يساعدني في شراء الاحتياجات المنزلية، بحجة إنه ما بيتحمل ضغط كفر عقب وأزمتها".*

مكان السكن كان له أثرٌ على حياة بعض الزوجات المقاومات، وارتبط مكان السكن في تغيير الأدوار بين الزوجين. ضغوطات الحياة في بيئة كفر عقب، كالأزمات المرورية اليومية والازدحام والفوضى،

كانت عاملاً من العوامل التي دفعت الرجال إلى السماح لزوجاتهم باتخاذ أدوارٍ كانت ممنوعةً عليهنّ سابقاً، وذلك لضياع الكثير من وقتهم أثناء ذهابهم إلى العمل ورجوعهم منه. لذلك اتخذت الزوجات أدواراً جديدةً ساهمت في تحديدها ظروف السكن في كفر عقب، وهذه الأدوار لا يمكن اعتبارها تمكيناً، بل في الغالب هي أدوار زادت من الأعباء عليهن. وجاء هذا التغيير في الأدوار التقليدية نتيجةً لتجربة البيروقراطية التي عملت على خلق ديناميات جديدةٍ في العلاقات الزوجية للزوجات المقاومات.

الخلاصة

تجادل هذه الدراسة في أن الشروط البيروقراطية الاستعمارية الخاصة بلمّ الشمل، التي يستخدمها نظام الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي من أجل طرد المقدسيين وإزاحتهم من خلال قوانين المواطنة والتخطيط الحضري التمييزي، تؤثر على ديناميكيات الحياة الزوجية وعلى الأدوار التقليدية بين الزوجين، وتحديداً على النساء من الضفة الغربية المتزوجات من رجال يحملون هوية القدس، ويعشن في المناطق الرمادية، مثل منطقة كفر عقب.

تمنح القوانين الإسرائيلية الأزواج من حملة هوية القدس سلطةً قانونيةً لتقديم إجراءات لم الشمل البيروقراطية، لكنها في المقابل تضع الكثير من العراقيل أمامهم، ولعل أهمها توفير مركز حياةٍ ضمن حدود بلدية الاحتلال في القدس. فيعجز الأزواج، أحياناً، عن تطبيق الشروط لظروفٍ اقتصادية، ما يحرم زوجاتهم وأطفالهم من مكانةٍ قانونيةٍ في المدينة. لذلك، اتخذت الزوجات دوراً مقاوماً لتحقيق هذه المطالب، الأمر الذي أثّر على ديناميكيات الحياة الزوجية وعلى الأدوار التقليدية بين الزوجين.

وقد استُخدم في الدراسة المنهج الكيفيّ من خلال المقابلات المتعمقة، والملاحظات العينية، ودراسة المستندات والوثائق بوصفها أدواتٍ بحثية. واعتمدت الدراسة على عينةٍ قصديةٍ غير عشوائية؛ بالتركيز على سيداتٍ من الضفة الغربية يحملن بطاقة هوية السلطة الفلسطينية ومتزوجات من رجال يحملون بطاقة هوية مقدسية، وشاركن في العملية البيروقراطية لإعادة لمّ شمل الأسرة.

وظهرت فئتان تحليليتان مهمتان في العمل الميداني دفعتا إلى استكمال اختيار العينة، وهما: "النساء المقاومات"؛ اللواتي لم يتخذ أزواجهن، لأسبابٍ مختلفةٍ، الإجراءات البيروقراطية اللازمة نيابةً عن زوجاتهم و/أو أطفالهم، فكان على الزوجات، في ظل هذه الظروف، أن يضطلعن بالدور الرئيسي

في تنفيذ الإجراءات البيروقراطية، إما نيابةً عنهن أو نيابةً عن أطفالهن. أما الفئة الثانية، فهي "النساء الحياديات"، إذ يقوم أزواجهنّ بالخطوات البيروقراطية اللازمة لإعادة لم شمل الأسرة لزوجاتهم وأطفالهم، فتُركت الزوجات هنا في دورٍ تقليديٍّ في إطار الزواج وفيما يتعلق بعملية لمّ شمل الأسرة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات، أهمها: أدت ثلاث محطاتٍ رئيسية في عملية لمّ الشمل إلى التسبب في أزمةٍ في العلاقات الزوجية، بسبب عدم قيام الزوج بدوره الجندري من حيث القيام بما هو ضروري لتلبية اللوائح الاستعمارية. وشهدت هذه المحطات مواجهة سلطة الزوج الأبوية، لذلك دُفعت الزوجات المقاومات إلى اتخاذ أساليب مقاومة من أجل تحقيق الشروط المفروضة على حصولهنّ على لمّ شمل، من أجل الحفاظ على أُسرهن وضمان حقوق أولادهن بالحصول على حقهم في السكن بمدينة القدس، والحفاظ على مكانتهم القانونية في المدينة. أما بالنسبة للنساء الحياديات، فانتهت الأزمة في المحطة الثالثة، نظراً لاستيفاء أزواجهنّ الشروط المطلوبة لإجراءات لمّ الشمل.

وأظهرت الدراسة أنّ الصراع ومقاومة المرأة أديا إلى تغييراتٍ في العلاقات الزوجية بين الجنسين، تراوحت بين إعادة ترتيبٍ إيجابيّة لأدوار الجنسين ومسؤولياتهم في الزواج في اتجاه علاقات زواج الشراكة الذي تتكامل فيه الأدوار الجندرية للزوجين، من خلال الشعور المشترك بالمسؤولية والالتزام المشترك والتفاعلات الإيجابية من أجل تحقيق أهدافٍ مشتركةٍ ترتبط باستمرار الزواج كمؤسسةٍ اجتماعية، وبين إعادة فرض الأزواج سلطتهم الأبوية الذكورية في العلاقة الزوجية، واستخدامهم هذه السلطة لمعاقبة الزوجات المتمردات من أجل إجبارهنّ على الامتثال للأدوار الأبوية للجنسين وتوزيع علاقات السلطة في الزواج، إضافةً إلى تراجع بعض الأزواج تماماً عن العلاقة الزوجية وعن المسؤولية الذكورية في إطار الزواج، من خلال تسليم جميع الواجبات والأعباء الذكورية إلى زوجاتهم في التعامل مع مطالب البيروقراطية الاستعمارية.

كما بيّنت كيف ساهمت القوانين التمييزية الإسرائيلية من خلال فرضها محطات لمّ الشمل في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الزوجين، فهناك أزواج استخدموا السلطة القانونية الممنوحة لهم على زوجاتهم بمثابة مقايضةٍ إيجابية، نظراً لأن الأزواج استخدموا سلطتهم لمواجهة البيروقراطية الاستعمارية نيابةً عن الزوجات والأطفال وتأمين مستقبل وحدة الأسرة، ما لم يؤدِّ إلى تغييرٍ في الأدوار التقليدية بين الزوجين. وفي المقابل، هناك أزواج تخلوا عن سلطتهم القانونية بسبب عبء المتطلبات اللازم تنفيذها، ما أجبر الزوجات على القيام بأدوارٍ جديدةٍ وموسعةٍ وتنفيذ المتطلبات نيابةً عن أزواجهن من أجل بقاء الأُسرة، الأمر الذي أدى إلى تغييرٍ في الأدوار التقليدية بين الزوجين وتحمُّل الزوجات أعباءً وأدواراً جديدة.

وكذلك أظهرت الدراسة أنّ للطبقية تأثيراً على قدرة الرجال على التعامل مع السياسات الإسرائيلية واستخدام سلطتهم القانونية، إذ إنّ العوامل المختلفة، مثل التعليم والوضع المادي والوظائف المرموقة، قد لعبت دوراً في غاية الأهمية، في مجال الالتزام بتوفير الزوج إجراءات لمّ الشمل، حيث يمتلك بعض الأزواج الموارد (التعليم والدخل) التي تجعل من السهل تحقيق هذه "الأعباء القانونية لإجراءات لمّ الشمل"، فيما يعمل تحمّل هذه الأعباء وتحقيقها على إعادة تأكيد دورورهم كمعيلين لزوجاتهم وأطفالهم. أما بالنسبة للأزواج الآخرين (الذين يفتقرون إلى الموارد مثل التعليم والدخل)، فتصبح هذه "الأعباء القانونية لإجراءات لمّ الشمل" عقبةً وتحدياً في هذا النظام، ما يدفعهم إلى التخلي عن دورهم كمعيلين لزوجاتهم.

وأوضحت العلاقة بين ارتباط مكان السكن في منطقة كفر عقب، وتخلي الزوج عن دوره كراعٍ لأُسرته، الأمر الذي أدى إلى تغييرٍ كبيرٍ في ديناميكية العلاقة بين الزوجين. وهنا نرى التغييرات الأكثر جذريةً في الأدوار والتوقعات الزوجية بين الجنسين، خاصةً عند الزوجات اللاتي يواجهن

تحديات البيروقراطية الاستعمارية، مع الاستمرار في تحمل واجباتهن ومسؤولياتهن الأُنثوية كزوجاتٍ وأُمهات. ولا يمكن اعتبار هذه الأدوار الجديدة تمكيناً للزوجات بقدر ما هي عبءٌ جديدٌ يضاف إلى أدوارهنّ.

والجدير ذكره أنّ الكثير من الدراسات والأدبيات النظرية في السياق الفلسطيني تناولت الآثار الاجتماعية والنفسية السلبية لإجراءات لمّ الشمل على الأُسر بشكلٍ عام، إلا أنها لم تتناول آثارها الديناميكية على العلاقات الزوجية والأدوار والتوقعات الجندرية. فقد ركزت الأدبيات والدراسات السابقة على الآثار الجندرية للنظام الكولونيالي الإسرائيلي على مستوى الفرد والأُسرة والمجتمع الفلسطينيّين، لكنها لم تبحث في تأثير هذا النظام على العلاقات الزوجية وعلى أدوار الزوجين. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها أضافت جانباً جديداً لم ينل حقه من الدراسة في الأبحاث السابقة، وهو البُعد الجندري في العلاقات بين الأزاوج، وأظهرت تأثير الإجراءات البيروقراطية على ديناميكية العلاقات الزوجية والأدوار بين الزوجين.

إنّ مثل هذه القضايا التي تعاني منها الزوجات الفلسطينيات اللاتي لا يحملن هوية القدس تفرض على المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية مسؤولياتٍ تجاه معالجة الأوضاع التي يعشنها، وإحداثَ تغييرٍ في البنية الاجتماعية الثقافية الضاغطة على النساء بخصوص مشكلة الإقامة، ويتطلب ذلك إحداث تغييراتٍ في البنية القانونية والتشريعية، إضافةً إلى تمكين النساء وتعزيز استقلاليتهن الاقتصادية وخفض اعتمادهنّ على أزواجهن، الأمر الذي من شأنه أن يقلل الضغوط الممارسة عليهن، ويعزز من قدرتهن على التكيف مع الظروف الناجمة عن مشكلة الإقامة ولمّ الشمل.

ويتطلب هذا الوضع إلزام دولة الاحتلال بتطبيق قانون الاحتلال الحربي الذي ينص على عدم تغيير القوانين والتشريعات التي تتعلق بحياة السكان المدنيين المحتلين، وإلغاء كافة القوانين والإجراءات العنصرية التمييزية والتعسفية، بما فيها الأوامر العسكرية تجاه السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، والضغط على الكنيست الإسرائيلي لوقف نفاذ قانون منع المواطنة الذي أُصدر في عام 2003 وإلغائه.

مراجع

إبراهيم أ، بلال. (2010). **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.

إبراهيم ب، يوسف كامل . (2004). **التحول الديموغرافي القسري في فلسطين**، سلسلة أوراق باحث، بيروت: باحث للدراسات.

إبراهيم، يوسف كمال. (2008). **جدار الفصل العنصري والقدس عزل وحصار وتهجير**، جامعة الأقصى.

مدينة القدس - جدار الفصل العنصري والقدس عزل وحصار وتهجير(qii.media)

أبو السعود، خلدون بهاء الدين. (2009). **أثر الاحتلال الإسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي**، مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية، شمس.

أبو حلو، مسلم. (2002). **سياسات التهويد الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس**، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، (1)، ص 89- 143.

أبو زيد، هدى. (2014). **التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها النساء المقدسيات المتزوجات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيرزيت، بيرزيت: فلسطين.

أبو كشك، عماد. (2020). **المقدسيون والمثلث الاحتلالي: احتلال الأرض وطرد السكان وتمكين المستوطنين**. مجلة المقدسية، ص11-16.

الأمم المتحدة. (2011). **مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية**. تقرير منشور. القدس: فلسطين.

بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. (2006). **عائلات تحت التجميد: الحظر الذي تفرضه إسرائيل على لم شمل العائلات في المناطق الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة الثانية**، ملخص تقرير مشترك مع مركز الدفاع عن الفرد، متاح على الرابط: https://bit.ly/3bPVxyJ

بدر، أشرف وخليل، عاصم. (2021). **الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني براديغم أم مفهوم؟**، دورية عمران للعلوم الإنسانية والاجتماعية المحكمة، صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد35، ص 7-30.

تقرير الأمم المتحدة رقم 7. (2007). **الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية**، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة– أوتشا.

تقرير لمركز المراة القانوني والاجتماعي. (2022). **السياسات الإسرائيلية وتأثيرها على الحقوق الأسرية للنساء في القدس.**

تقرير مشترك لمركز العمل المجتمعي، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ورابطة النساء للسلام والحرية. (2017). **النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي الطويل أثر العنف الذي يمارسه الاحتلال على النساء**، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية.

التكفجي أ، خليل. (2018). **القدس الكبرى كما تراها إسرائيل**، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد (113)، ص198.

التكفجي ب، خليل. (2009). **الديمغرافيا والصراع الجيوسياسي في القدس**. أوراق المؤتمر الدولي عن القدس. عمان: وزارة الثقافة. ص 391.

جذور شعبية مقدسية. (14 يونيو، 2022). **قضايا قانونية**. متاح على الرابط: https://bit.ly/3zCkTtB

جذور شعبية مقدسية. (14 يونيو، 2022). **كفر عقب**. متاح على الرابط: https://bit.ly/39m26rT

الجعبة أ، نظمي. (2017). **القدس: خمسون عاماً من الاحتلال**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (111).

الجعبة ب، نظمي. (2009). **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**. معهد السياسات العامة. الأيام، رام الله: فلسطين.

حرب، جهاد ولحلوح، علاء. (2017). **الأمن المفقود في مناطق القدس المعزولة منطقة كفر عقب نموذجاً**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله: فلسطين.

حلبي، أسامة. (2006). **القانون والقضاء الإسرائيليان أداتان لتحقيق أهداف سياسية: المراحل الأساسية في تثبيت السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس وتجاهل القانون الدولي**، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.

الخمايسي أ، راسم. (2019). **الديموغرافيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف**، دورية سياسات عربية، العدد (39)، ص7–29.

الخمايسي ب، راسم. (2007). **أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد (18)، العدد (72)، ص 44.

الخمايسي ج، راسم. (2018). **مصيدة التخطيط الحضري في القدس**، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (41)، العدد (475)، ص 27-55.

دحلان، أحمد. (2013). **الصراع الديموغرافي الإسرائيلي- الفلسطيني في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (15)، العدد (1)، ص ص143-176.

دوفرجيه، موريس. (1981). **مدخل إلى علم السياسة**، دار دمشق للطباعة والنشر.

دويك، سناء. (2018). **مدى تعدد القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية وآثاره في تنفيد القرارات القضائية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس: فلسطين.

دياني، مراد. (2020). **لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

زايد، وليد خالد. (2018). **جدار الفصل العنصري حول القدس- الواقع والدوافع**، مركز رؤية للتنمية السياسية.

سانت ايف.(2014). **طفولة بلا هوية تسجيل الأطفال في القدس**.

سعادة، لونا. (2018). **تأثير الاحتلال الإسرائيلي على حق الاختيار في الزواج في المجتمع الفلسطيني**، كحل مجلة لأبحاث الجسد والجندر، مجلد (4)، العدد (2). ص 201- 204.

السقا، أباهر.(2015). **قراءة في بعض التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب**، جامعة بير زيت ، مركز دراسات التنمية.

سكوت، جيمس. 1995 .**المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم**. ترجمة إبراهيم العريس ووخايل خوري. بيروت، دار الساقي.

السلايمة، خولة. (2013). **الهوية ومواطنة المرأة الفلسطينية المقدسية واقع وعوائق**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، بيرزيت: فلسطين.

صالح أ، محسن. (2007). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت: لبنان.

صالح ب، محسن. (2008). **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت: لبنان.

صايغ، فايز. (1965). **الاستعمار الصهيوني في فلسطين**. ترجمة وتحقيق: عبد الوهاب الكيالي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عاصلة، فادي. 2011. **جدار الفصل العنصري: خنق في الهوة وخلق للهوية**، حوليات القدس، العدد الثاني عشر.

العاوور، صلاح حسن. (2001). **الاستراتيجيات الصهيونية الإسرائيلية في إدارة الديموغرافي مع العرب داخل فلسطين المحتلة** وخارجها، *مجلة كلية الآداب*، العدد (61)، جامعة القاهرة– كلية الآداب.

عايد، خالد وابحيص. (2010). **الجدار العازل في الضفة الغربية**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.عرفة، نور. (2017). **تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية– القدس الشرقية**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

عليان، نسرين. (11 ديسمبر، 2011). **التأثيرات الاجتماعية لتطبيق القانون الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية**، موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ضمن مؤتمر "النساء والحقوق والقوانين"، الناصرة، متاح على الرابط: https://bit.ly/3bRbTHm

عياش أ، عدنان حسين. (2014). **الاستيطان الصهيوني وانعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين**، مؤسسة كان التاريخية، المجلد (7)، العدد (26)، ص ص 142–157.

عياش ب، عدنان حسين. (2005). **جدار الفصل العنصري جرافة التطهير العرقي في القدس**، بحث منشور بجامعة القدس المفتوحة، متاح على الرابط: https://bit.ly/3nCMkMO

غانم، هنيدة. 2013. "**المحو والإنشاء في المشروع الاستعماري الصهيونيّ**"، مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، العدد 118.

قاسم، عايش. (2012). **الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000–2030**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر.

تقرير (7)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة– اوتشا الأرض الفلسطينية المحتلة. (2007). **الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية**، الأمم المتحدة. متاح على الرابط: https://bit.ly/3a7CoYx

القسيس، أمجد والعزة، نضال. (2013). **النهب الإسرائيلي للأرض والتهجير القسري للفلسطينيين**، بديل– المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). (2017). **الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتايد (الفصل العنصري) فلسطين والاحتلال الإسرائيلي**، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

المركز الفلسطيني للإعلام. (30 يونيو، 2013). **منع لم الشمل هاجس يؤرق المقدسيين**. مقالة منشورة. تاريخ الاسترجاع: (22 ديسمبر، 2020)، متاح على الرابط: https://bit.ly/3yBSpz5

مركز دراسات التنمية. (2010). **الآثار والتحديات التي تواجه الأسر التي تعاني أو أحد أفرادها من مشكلةٍ في الإقامة في الأراضي الفلسطينية: دراسة استكشافية برؤية النوع الاجتماعي**. جامعة بيرزيت، بيرزيت: فلسطين.

مصطفي، وليد. (1998). **نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس**. بيرزيت: مركز دراسات وتوثيق المجتمع. ص 384.

المطيري، بندر ناهي مخلف. (د.ت). **العلاقة بين المنهج الكمي والكيفي مع تعريفٍ لكل منهج ومميزاته وعيوبه واستخداماته**. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.

معهد الأبحاث التطبيقية أ. (2008). **ملخص التقرير السنوي لعام 2008**. القدس: أريج.

منظمة العفو الدولية. (2004). **إسرائيل والأراضي المحتلة: تقطيع الأوصال: تشتيت شمل العائلات نتيجة السياسات القائمة على التمييز**، وثيقة عامة، متاح على الرابط: https://bit.ly/3NDlb6P

مؤسسة سانت إيف، المركز الكاثوليكي لحقوق الإنسان. (2013). **تقرير بعنوان "10 سنوات على تجميد لم شمل العائلات الفلسطينية في القدس"**.

نابلسي، رازي. **هذه الطريق تؤدي إلى منطقة "أ" التابعة للسلطة الفلسطينية احذروا الدخول: سياسات إنتاج المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية**. المركز الفلسطيني للدراسات "مدار"، رام الله: فلسطين. ص 243– 261.

نسيبة أ، منير. (17 يونيو، 2013). **عقود من تهجير الفلسطينيين: الأساليب الإسرائيلية**. شبكة السياسة الفلسطينية. متاح على الرابط: https://bit.ly/3y2iYMt

نسيبة ب، منير. (1 يونيو، 2017). **من النكبة إلى النكسة: تطهير عرقي في فلسطين**. موقع مجلة أوريان. متاح على الرابط: https://bit.ly/3yrlzks

هس بيبر، شارلين وليفي، باتريشيا. (2011). **البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية**. ترجمة: هناء الجوهري ومحمد الجوهري. ط1. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

هيومان رايتس ووتش. (27 أبريل، 2021). **إسرائيل ارتكبت جريمتي الاضطهاد والفصل العنصري بحق الفلسطينيين**. موقع BBC News عربي، متاح على الرابط: https://bbc.in/3AliDan

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم". (2018). **ورقة حقائق عن الانتهاكات بحق النساء المقدسيات**. رام الله: فلسطين.

يعقوب، نصر عمر. (2016). **المعرفة من أجل التحول: تفعيل دور التعبئة المجتمعية من أجل تحسين الظروف المعيشية في الأحياء الفقيرة في القدس: تقييم الاحتياجات الأساسية– كفر عقب**. الملتقي الفكر العربي.

REFERNCES

- Alkhalili, N., Dajani, M., & De Leo, D. (2014). **Shifting realities: dislocating Palestinian Jerusalemites from the capital to the edge**. International Journa l of Housing Policy, 14(3), 257-267.

- Allabadi, F., & Hardan, T. **A** (2015). **The Impact of the Apartheid Separation Wall on Resiedancy Rights of Palestinian women: A Case Study on Jerusalemite**

Married Women and their Spouses Holding a Different Identity Card. International Journal of Gender and Women's, 3(2), pp.42-63.

- Allabadi, F., & Hardan, T. **B** (2016). **Marriage, split residency, and the Separation Wall in Jerusalem,** Jerusalem Quarterly Issue 65.

- Alodaat, Laila (2017). **Palestinian Women under Prolonged Israeli Occupation,** Women's International League for Peace and Freedom (WILPF).

- Arad, R. (23 Dec, 2011). **Israeli, Palestinian Boys' Soccer Tournament Exposes Reality of Jerusalem Life**. Haaretz Daily Newspaper Ltd. Retrieved form: https://bit.ly/3aWuK3g

- Ashkar, A. (2006). B'Tselem and Hamoked report: **Perpetual Limbo-Israel's Freeze on Unification of Palestinian Families in the Occupied Territories**.

- Bayat, Asef. (2010). **Life As Politics: How Ordinary People Change the Middle East**, International Review of Social History , Volume 55 , Issue 3.

- Bonjour, S., & De Hart, B. (2013). **A proper wife, a proper marriage: Constructions of 'us' and 'them'in Dutch family migration policy**. European Journal of Women's Studies, 20(1), 61-76.

- Boreil, F., Desmet, E., Dimitropoulo, G., & Klaassen, M. (2020). **Family reunification for refugee and migrant children: Standards and promising practices**,Council of Europe.

- Brettell, C. B. (2017). **Marriage and migration**. Annual Review of Anthropology, *46*, 81-97.

- Brooks, Hannah Rought. (2015). **Gaza: The Impact of Conflict on Women**, The Norwegian Refugee Council (NRC).

- Cavanagh & veracini. 2013.**Editors statement**, settler colonial studies vol.3No.1

- Chiu, T. Y., & Yeoh, B. S. (2021). **Marriage migration, family and citizenship in Asia**, Citizenship Studies, 25(7), 879-897.

- Cohen, Y., & Gordon, N. (2018). **Israel's biospatial politics: Territory, demography, and effective control**. Public Culture, 30(2), 199-220.

- Dhaher, S. H. (2017). **The impact of the current situation on the human rights of the vulnerable Palestinian groups in East Jerusalem**, the Heinrich-Boll-Stiftung Palestine & Jordan office.

- Enchautegui, M. E., & Menjívar, C. (2015). **Paradoxes of family immigration policy: Separation, reorganization, and reunification of families under current immigration laws**, *Law & Policy*, *37*(1-2), 32-60.

- Fincham, Frank D.(2003). **Marital Conflict: Correlates, Structure, and Context, Psychology**, Department, University at Buffalo, Buffalo, New York genocide research, 8(4), 387-409

- Global Compact Thematic Paper, Family Reunification. (2017). **International Organization for Migration**, The UN Migration Agency.

- Graff, C. (2014). **Pockets of Lawlessness in the" Oasis of Justice**". Jerusalem Quarterly, (58), Pp.13-29.

- Griffiths, M., & Joronen, M. (2019). **Marriage under occupation: Israel's spousal visa restrictions in the West Bank**, Gender, Place & Culture, 26(2), 153-172.

- Hammoudeh, D., Hamayel, L., & Welchman, L. (2017). Reproductive health and rights in East Jerusalem: **the effects of militarisation and biopolitics on the experiences of pregnancy and birth of Palestinians living in the Kufr 'Aqab neighbourhood**, Reproductive Health Matters, 25:sup1, 87-95

- Hammoudeh, D., Hamayel, L., & Welchman, L. (2016). **Beyond the physicality of space: East Jerusalem, Kufr 'Aqab, and the politics of everyday suffering**, The Jerusalem Quarterly, 65, 35-60.

- Hatoum, N. A. (2018). **Reclaiming Jerusalem: Palestinians' Informalized Place-Making**, City & Society Forum,30

- Jackson, S. (2010). Self, time and narrative: Re-thinking the contribution of GH Mead. *Life Writing*, 7(2), 123-136.

- Jones, M., & Alony, I. (2011). **Guiding the use of Grounded Theory in Doctoral studies–an example from the Australian film industry**. International Journal of Doctoral Studies, (6), 95- 114.

- Kofman, E. (2004). **Family-related migration: a critial review of European Studies**, Journal of Ethnic and Migration studies, 30(2), 243-262.

- Kringelbach, H Neveu. 2013.Mixed marriage, citizenship and the policing of initimacy in contemporary France, International Migration Institue.

- Lopez, J. L. (2015). "**Impossible Families**": **Mixed-Citizenship Status Couples and the Law**, Law & Policy, 37(1-2), 93-118.

- Maczynska, Jadwiga. (2012). **Access to Family Reunification for Beneficiaries of International Protection in Central Europe**, UN High Commissioner for Refugees (UNHCR).

- Menjívar, C., & Salcido, O. (2002). **Immigrant women and domestic violence: Common experiences in different countries**, Gender & society, 16(6), 898-920.

- OCHA, U. (2016). **United Nations office for the coordination of humanitarian affairs**, Annual Report, Cluster coordination, OCHA, New York.

- Pellander, S. (2015). "**An acceptable marriage**" **marriage migration and moral gatekeeping in Finland**. Journal of family issues, 36(11), 1472-1489.

- Projected Mid -Year Population for Jerusalem Governorate by Locality. (2004-2006). Retrieved form: https://bit.ly/3NPsyJb

- Saunders, B., et, al. (2018). **Saturation in qualitative research: exploring its conceptualization and operationalization**, Quality & quantity, 52(4), 1893-1907.

- Scheel, S., & Gutekunst, M. (2019). **Studying marriage migration to Europe from below: informal practices of government, border struggles and multiple entanglements**. Gender, Place & Culture, 26(6), 847-867.

- Shalhoub-Kevorkian, N. **B** (2012). **Trapped: The violence of exclusion in Jerusalem**. Jerusalem Quarterly, 49(7), 6-25.

- Shalhoub-Kevorkian, N. **C** (2015). **The politics of birth and the intimacies of violence against Palestinian women in occupied East Jerusalem**. British Journal of Criminology, 55(6), 1187-1206.

- Strasser, sabine. (2014).**Repressive autonomy discourses on and surveillance of marriage migration from Turkey to Austria**, Migration letters11(3).

- MIFTAH. (2018). **Palestinian women: The disproportionate impact of the Israeli occupation**.

- Timmons.Adela, Arbel.Reout, Margolin.Gayla.(2016). **Daily patterns of stress and conflict in couples: Associations with marital aggression and family-of-origin aggression**, Journal of Family Psychology 31:93-104

- Tuckett, A. (2015). **Strategies of navigation: migrants' everyday encounters with Italian immigration bureaucracy**. The Cambridge Journal of Anthropology, 33(1), 113-128.

- Vollstedt, M., & Rezat, S. (2019). **An introduction to grounded theory with a special focus on axial coding and the coding paradigm**. *Compendium for early career researchers in mathematics education, 13, 81-100.*

- Wolfe, P. (2006). "**Settler colonialism and the elimination of the native**" , Journal of Genocide research 8 (4): 387–409

- Woodiwiss, J., Smith, K., & Lockwood, K. (2017). *Feminist Narrative Research* (pp. 1-12). Springer: Berlin, Germany.
- Yeoh, B. S., et.al. A (2021). Transnational marriage migration and the negotiation of precarious pathways beyond partial citizenship in Singapore. *Citizenship Studies*, *25*(7), 898-917.
- Yeoh, B. S., Leng, C. H., & Dung, V. T. K. (2013). Commercially arranged marriage and the negotiation of citizenship rights among Vietnamese marriage migrants in multiracial Singapore. *Asian Ethnicity*, *14*(2), 139-156.

- Zureik, E. (2003). Demography and transfer: Israel's road to nowhere. *Third World Quarterly*, 24(4), 619-630.